منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحائف الحديثية

إعداد

محمود عبد القادر رشاد جَـــسْــتَـــنـــِـــيَّـــه

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحديث النبوي الشريف

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب ٢٠٠٤

الجامعة الأردنية

نموذج تفويض

أنا محمود عبد القادر رشاد جَسْتَنِيّه ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

The University of Jordan

Authorization Form

I, Mahmoud A.R. Jastaniah , authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

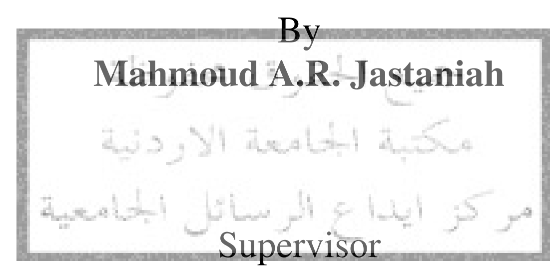
Signature:

Date:

THE METHODOLOGY OF BUKHARI AND MULSIM IN HADITH MANUSCRIPTS AND DOCUMENTS

By

Mahmoud A.R. Jastaniah



Supervisor

Dr. Basim Faysal Al-Jwabreh

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree of Arts in Hadith

Faculty of Graduate Studies
The University of Jordan

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحائف الحديثية) و أجيزت بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٩ .

أعضـــاء لجنــــــــــة المناقشـــــــة	التوقـــــــــــيع
الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة أستاذ دكتور حديث نبوي شريف.	....
الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي أستاذ دكتور حديث نبوي شريف	....
الدكتور عبد الكريم الوريكات أستاذ الحديث المساعد بالجامعة الأردنية	....
الدكتور مشهور القطيشات رئيس قسم أصول الدين بجامعة مؤتة أستاذ الحديث المساعد بجامعة مؤتة	....

إهداء

إلى جدي و جدتي و والدي و والدتي.

وإلى زوجتي الفاضلة ، جزاها الله عني كل خير على صبرها معي خلال هذه الفترة، والتي لولاها لما أنجزت هذه الرسالة، جزاها الله عني كل خير.

شكر و تقدير

الحمد لله الذي من علي بفضله وجاد علي بكرمه و زادني من نِعَمِه نِعْمَةَ إتمام هذا البحث بعد دراستي علي أيد أساتذة أفاضل هم : الدكتور شرف القضاة، و الدكتور سلطان العكايلة، و الدكتور محمد عيد الصاحب، و الدكتور ياسر الشمالي، و الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، و الدكتور عبد الكريم الوريكات، أتقدم بالشكر لهم و بمزيد من الشكر إلى من أشرف على هذه الرسالة المتواضعة و لم يبخل علي بنصحه وإرشاده، الأستاذ والأخ والموجه الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى العزيز والحبيب عمي ونسيـــبـــي الحاج كمال عبد المجيد أبو هديب العبادي، وأهل بيته الأكارم الذين لولاهم لما توفر لي الجو الملائم لإتمام هذه الرسالة، فجزاهم الله عني كل خير. وكذلك لنسيـــبه الأستاذ هاني فياض أبو هديب العبادي ، جزاه الله خيرا.

وبعد أن تمت المناقشة، أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا علي بوقتهم، ونصحهم، وإرشادهم، و بفضلهم تمت هذه الرسالة، وهم:

مشرفي: الدكتور باسم فيصل الجوابرة.

الدكتور: ياسر الشمالي

الدكتور: عبد الكريم الوريكات

الدكتور: مشهور القطيشات، من جامعة مؤتة،

جزاهم الله خيراً.

قائمة المحتويات وأرقام صفحاتها

منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحائف الحديثية

إعداد

محمود عبد القادر جَسْتَنِيّه

المشرف

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة

ملخص

الهدف من هذه الرسالة هو :معرفة منهج كل من الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، صاحبي الصحيحين في: الرواية والنقل في صحيحيهما من النسخ والصحف الحديثية. وذلك نظرا لأن هذه المادة العلمية تمثل صورة التدوين الأولى للحديث النبوي الشريف، وهي تمثل مصدرا مهما من مصادر كتب السنة المتداولة والمعروفة لدينا اليوم، و تمثل النواة الأساسية لتدوين الحديث النبوي الشريف، كما تشير إليه العديد من الدراسات الحديثة[1]، فالإهتمام بها هو من الإهتمام بالتراث الحديثي و مما يزيد معرفتنا بصحيحي البخاري ومسلم.

وقد قسمت هذه الرسالة وفقا لهذا الغرض إلى خمسة فصول كالآتي:

الفصل الأول: النسخة والصحيفة في اللغة والاصطلاح : تناولت فيه التعريف الاصطلاحي لكل من النسخة، والصحيفة، والجزء الحديثي، ومن قيل عنه «صاحب كتاب»، و من قيل في مروياته «صحيفة»، وهذا الفصل من الفصول الأساسية نظرا لأن المتقدمين من أهل العلم لم يضعوا تعريفا اصطلاحيا للنسخة والصحيفة وإن كان ثمة بعض الأبحاث المعاصرة.

---

[1] كما سيأتي.

الفصل الثاني: منهج البخاري ومسلم في طرق التحمل والأداء عن النسخ والصحف الحديثية: بحثت فيه منهج البخاري و مسلم في النقل والأداء عن المادة المكتوبة والتي منها النسخ والصحف الحديثية، وهي باستثناء السماع المباشر: القراءة والعرض، والمناولة، والمكاتبة، والإجازة المجردة، والوجادة. وهذا المبحث من أهم مباحث النسخ والصحف الحديثية، حيث إن الهدف من وجود النسخة والصحيفة هو الرواية عنها. ولذلك فقد بينت منهج البخاري ومسلم في كل طريقة من هذه الطرق من خلال كلام أهل العلم، و من خلال دراستي للصحيحين.

الفصل الثالث: في بعض أساليب ومقاصد الشيخين في الرواية من النسخ الحديثية : وفي هذا الفصل عدة مباحث:

أولا: منهج البخاري ومسلم في تفريق الحديث من النسخة المدرجة: وهي مسألة مشهورة، تتعلق بالرواية عن النسخة أو الصحيفة التي تدرج فيها مجموعة من الأحاديث وتروى بسند واحد، وقد بينت منهج البخاري ومسلم في هذه المسألة، من خلال كلام أهل العلم ومن خلال دراستي للصحيحين.

ثانيا: منهج الشيخين في الرواية عن من لا يضبط إلا من كتبه، أي صاحب كتاب:

وقد بينت هذا المصطلح في الفصل الأول، وهذا المبحث لبيان منهج البخاري و مسلم في هذه المسألة.

ثالثا:: النسخ وعلو الإسناد عند الإمام مسلم: وعلو الإسناد من مقاصد الرواية عن النسخ، ولذلك حرص عليها أهل العلم خاصة الإمام مسلم وقد بينت منهجه في هذه المسألة.

الفصل الرابع :الإحالة على النسخ الحديثية عند البخاري: وهي مسألة جديدة، تبينت لي من خلال تتبع النسخ الحديثية التي روى عنها البخاري ومسلم، وذلك أثناء وضعي للفهرس الذي في آخر البحث.

الفصل الخامس: فهرست برواة النسخ في البخاري ومسلم: ولا شك أن هذا البحث لا يتم إلا به، فلذلك أفردت هذا الفصل للبحث عن أسماء رواة الصحف الذين روى لهم البخاري ومسلم بالسند أو تعليقا .

ولعل من أهم التوصيات التي نستطيع أن نذكرها في هذا الملخص هو الحث على الإهتمام بصحيحي البخاري ومسلم والتعمق في دراستهما كي يتم لنا التحقق من كلام الأئمة في هذين الكتابين ونعرف قيمة ما ذكروه عنهما، و خاصة حين التصدي لمن يدعو إلى التشكيك فيهما. ولابد لنا من تقدير جهود علمائنا الكبار، فحسب المرء أن يعلم قدره وأن يعرف أن الناس اليوم عيال عليهم وعلى جهودهم التي كرسوها لخدمة السنة النبوية الشريفة. فجزى الله الكل خيرا.

(خطة البحث)

مقدمة

تشكل النسخة والصحيفة الحديثية ثروة علمية كبرى للمادة الحديثية المكتوبة قبل استقرار كتب السنة على ما هو معروف لدى أهل العلم اليوم. ولأجل ذلك فقد برزت العديد من الدراسات في عصرنا الحديث لدراسة هذه المادة العلمية وإبرازها، إثراء للمكتبة الإسلامية، وردا على المستشرقين الذين ادعوا تأخر كتابة السنة النبوية المشرفة.

ومن المعروف أن كتب السنة المتداولة اليوم قد حلت محل هذه النسخ والصحف واستوعبت ما يحتاج منها فيها، ولقد كان لكل إمام منهجه في الرواية والنقل عن هذه الصحف، على حسب ما تقتضيه القواعد والأسس التي وضعها لإخراج الحديث في كتابه. و أهم تلك الكتب هي الكتب التي اعتنت بإخراج الصحيح، وخاصة صحيحي البخاري ومسلم، فلقد عرف عنهما إمامتهما في علم الحديث ومعرفة الرجال، وإدراكهم فنون الرواية والدراية، وهو ما ظهر جليا في الصحيحين. ولذلك رأيت أن أبحث في منهج هذين العلمين في الرواية والنقل عن النسخ والصحف الحديثية، كي يتضح لنا المنهج والأسلوب المتبع لديهما في هذه الجزئية، ولإظهار مقاصدهما وأساليبهما في ذلك، وما تميز به الصحيحان عن سائر الكتب، وما هو أثر النسخ والصحف الحديثية في تكوين مادة الصحيحين. يضاف إلى ذلك بحث مفصل عن تعريف النسخة والصحيفة الحديثية، وما يتعلق بهما من مصطلحات.

الهدف من الدراسة:

والهدف من هذه الدراسة هو:

١- محاولة الوصول إلى تحديد مفهوم النسخة والصحيفة في الاصطلاح، من واقع اللغة العربية ومن خلال كلام أهل العلم.

٢- معرفة منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحف الحديثية من خلال معرفة أساليبهم في الرواية والنقل عنها

٣- معرفة بعض مقاصد الشيخين في الرواية والنقل عن النسخة والصحيفة الحديثية

٤- معرفة رواة النسخ والصحف الحديثية في صحيحي البخاري ومسلم.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى أنه يبحث في التعريف الاصطلاحي لكل من النسخة والصحيفة الحديثية، ثم أنه يبين منهج الشيخين في الرواية والنقل عن هذه النسخ والصحف، وبعض مقاصدهما من ذلك. ولعل أهم ما يتميز به البحث هو القائمة الموضوعة بأهم النسخ والصحف التي روى عنها الشيخان في الصحيحين.

الجهود السابقة:

هنالك دراسات و أبحاث عديدة حول النسخ والصحف الحديثية في عصرنا الحديث، و لعل أول من أقدم على دراسة هذه المصادر الأولية وتتبعها من قبل ظهور الكثير منها إلى عالم المطبوعات هو الأستاذ «فؤاد سزگين»، وذلك في معرض رده على المستشرقين دعواهم أن السنة لم تكن مكتوبة

في العصر النبوي الشريف وأنها إنما كانت تنقل مشافهة، حتى تم لها التدوين بعد وفاة النبي ﷺ بمائة عام[1].

وقد أثرت هذه الدعوى في الأوساط العلمية، و دعت العديد من أهل العلم شرقا و غربا إلى ردها بصور مختلفة، وكان نتيجة ذلك أن ظهر العديد من الدراسات و البحوث العلمية، من أهمها كتاب «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، والذي بيّن فيه أن الحديث النبوي الشريف كان في مراحله الأولى يسجل على هيئة نسخ وصحف حديثية، كانت معروفة ومتداولة، يستخدمها العلماء في نقل الحديث وروايته، وإن كانوا لا يذكرونها على الدوام.[2]

ومن تلك الدراسات كتاب «تاريخ تدوين السنة و شبهات المستشرقين» للدكتور «حاكم عبيسان المطيري»، والذي أوضح فيه نقطة مهمة في هذا الجانب، وهو الفرق بين التدوين والكتابة، وهو ما أشار إليه الأستاذ «فؤاد سزگـــين» من قبل، حيث بين أن التدوين الذي تم على رأس المائة الهجرية لا يتناقض ولا يتعاكس من حيث اللغة العربية مع الكتابة التي سبقتها منذ العهد النبوي الشريف، لأن التدوين يعني «صناعة الديوان»، والديوان هو: «مجتمع الصحف والدفتر الذي يكتب فيه»، أما الكتابة فهي مجرد «الخط أو الرقم»[3].

ومن الدراسات المفيدة في هذا الميدان كتاب «صحائف الصحابة وتدوين السنة» من إعداد الشيخ «أحمد بن عبد الرحمن الصويان»، ويتميز هذا البحث بالدراسة والتوثيق للصحف التي دونت في

---

[1] تاريخ التراث العربي (١/٢٢٧)

[2] أنظر : دراسات في الحديث النبوي (٢/٥٨٧-٥٩٤)

[3] أنظر : تدوين السنة وشبهات المستشرقين (ص٨) و تاريخ التراث العربي (١/٢٢٧-٢٢٨)

عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، ثم بيان تسلسل الكتابة والتأليف الحديثي عبر الأعصر الإسلامية، أتى فيه بجهد مشكور.

أما على صعيد المخطوطات، فقد تجلت المكتبة العلمية بالعديد من النسخ والصحف الحديثية، منها «صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة»، والتي طبعت مرات عديدة بتحقيقات مختلفة، وهي تمثل أقدم مادة حدثيثية مكتوبة، متداولة حتى عصرنا الحديث، حيث يعود تاريخ تأليفها إلى زمن الصحابة رضوان الله عليهم[1].

ومنها «صحيفة علي بن أبي طالب»، جمعها الدكتور «رفعت فوزي عبد المطلب» من كتب السنة المختلفة ودرس فقهها.

ومنها «نسخة وكيع عن الأعمش» التي حققها الدكتور «عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي»[2]

ومنها «حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن أبي كثير المدني» طبع بتحقيق «عمر بن رفود السفياني» وغيرها الكثير مما ظهر وسيظهر .

ولعل من أهم تلك الدراسات كتاب «معرفة النسخ والصحف الحديثية»، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، وهو كتاب قيم بحث فيه مؤلفه التعريف الاصطلاحي لكل من النسخة والصحيفة والجزء الحديثي، والمواد التي تحويها ، وجهود أهل العلم في دراستها، ثم وضع قائمة بأهم النسخ والصحف الحديثية المعروفة، أتى فيه بجهد مبارك.

---

[1] أنظر : معرفة النسخ والصحف الحديثية (ض٢٦١)

[2] أنظر قائمة المراجع لهذه النسخة والنسخة التي تليها.

وعندما نستعرض الدراسات المذكورة نجد أن هناك قضيتين رئيسيتين لم تتم دراستها بشكل مستقل بعد:

أولها: تعريف النسخة والصحيفة الحديثيتين لغة واصطلاحا، وهي مسألة تعرض لها بعض الباحثين في العصر الحديث -كما سيأتي[1]- إلا أنها ما زالت تحتاج إلى مزيد بحث و دراسة، خاصة وأن كتب المصطلح لم تفرد للنسخ والصحف الحديثية مبحثا مستقلا، وإنما يتم الحديث عنهما عرضا في خلال المباحث الأخرى.[2]

ثانيهما: منهج الشيخين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري في الرواية والنقل عن النسخ والصحف الحديثية. وهذا عنوان رئيسي تندرج تحته مجموعة من المباحث المبعثرة في كتب المصطلح والشروح الحديثية و كتب الرجال وغيرها من كتب علوم الحديث، و لم يسبق أن يفرد كمبحث مستقل.

عملي في هذا البحث:

قمت بالبحث عن التعريف الإصطلاحي للنسخة والصحيفة الحديثية، وما يتعلق بهما من المصطلحات، من كلام أهل العلم ومن تتبع كلام العلماء في كتب الجرح والتعديل، وكتب المصطلح.

ثم قمت بدراسة لجميع طرق التحمل والآداء المعروفة، وبينت منهج الشيخين في كل طريقة من خلال ما ذكره أهل العلم ومن خلال دراستي للصحيحين.

---

[1] في الفصل الأول من هذاه الدراسة وهو «النسخة والصحيفة لغة واصطلاحا»

[2] وهو ما أشار إليه الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٣٧-٣٨)

ثم بحثت أهم المسائل الأخرى المتعلقة بالنسخ والصحف الحديثية وهي كيفية الرواية عنها، ومقاصد الرواية عنها عند الشيخين.

وأخيرا، وضعت فهرست بأسماء رواة النسخ والصحف الحديثية الذين أخرج لهم الشيخان إما بالسند أو بالتعليق.

وقد جهدت جهدي أن أترجم لكل من مر في النص ، واعتمدت في ذلك على الكتب الموجزة، ككتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر لمن كان من رجال الستة، وأحيانا استعين بكتاب «الكاشف» للذهبي إن كانت الترجمة هناك أوضح، فإن لم يكن من رجال الستة أترجم له من «لسان الميزان» في الغالب أو من حيث تيسرت الترجمة، والهدف من الاستعانة بهذه المراجع هو إعطاء صورة موجزة عن الراوي، بذكر اسمه، ونسبه، وسنة وفاته، دون أن نتوسع بما يخرجنا عن مادة البحث. فإن استلزم البحث التوسع توسعنا بما تقتضيه حاجة البحث العلمي. وربما أهلمت ترجمة بعض الرواة في بعض الأحيان، لأسباب منها: أن يكون قد مر في النص، فلا أطيل الحاشية بكثرة الإحالات، أو تكون شهرته غنية عن البيان كمالك وأحمد والبخاري، أو يكون الراوي مذكورا في خلال سند لا يقتضي البحث دراسته، فوضع ترجمة لكل راو في النسد يكون من الإطالة المملة، ولذلك أتركها.

وإني أرجو أن أكون من خلال هذه الرسالة اللطيفة قد خدمت سنة سيدنا محمد ﷺ، وأضفت إلى المكتبة الحديثية مادة علمية جديدة ينتفع بها قارئها، و يدعولصاحبها بالتوفيق والرشاد والسداد. والله المستعان وعليه الاتكال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفصل الأول

النسخة والصحيفة لغة واصطلاحا

يتناول هذا الفصل: تعريف النسخة والصحيفة في اللغة العربية – تعريف النسخة والصحيفة اصطلاحا – تعريف الجزء الحديثي – الصحيفة وعدم السماع – قولهم فلان صاحب كتاب

النسخة والصحيفة في اللغة العربية:

أولا: الصحيفة في اللغة العربية:

حينما نبحث عن معنى «الصحيفة» في اللغة العربية، نقف أمام النصوص التالية، التي ننقلها عن «**لسان العرب**» لابن منظور، الذي يقول:

١ – «**الصحيفة**: التي يكتب فيها، والجمع: صَحائفُ و صُحُفٌ و صُحْفٌ ،

وفي التنزيل: ﴿إِنَّ هذا لفي الصُّحُفِ الأُولى 18 صُحُفِ إِبراهيم وموسى 19﴾[1] يعني: الكتب المنزلة عليهما، صلوات الله على نبينا وعليهما.» [2]

٢ –«**وقال الجوهري: الصحيفة**: الكتاب.»[3]

مما نقلنا ، يظهر لدينا أن «الصحيفة»: «اسم لكل ما كتب فيه»، وهي بهذا المعنى مرادفة **للكتاب**، كما في النص الثاني، وهذا الترادف يتضح من معنى الكتاب في اللغة العربية، وهو كما يعرفه

---

[1] سورة الأعلى (الآيات ١٨و ١٩)

[2] لسان العرب (١٨٦/٩) مادة صحف.

[3] المصدر نفسه.

ابن منظور: «ما كُتب فيه»[1] أي كالصحيفة، سواء بسواء. وقد وردت الصحيفة مرادفة للكتاب في الحديث النبوي الشريف، في عدة مواضع، نضرب لها مثالين واضحين، هما:

١-قصة مقتل كعب بن أشرف اليهودي[2]، والتي فيها: «**ودعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يكتب بينه وبينهم كتابا ينتهون إلى ما فيه ، فكتب النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبينهم وبين المسلمين عامة صحيفة**»[3]

---

[1] لسان العرب (٦٩٨/١) مادة كتب

[2] هو كعب بن أشرف اليهودي الذي كان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم، كما هو مذكور في نص الحديث. وانظر تخريجه في الحاشية التالية.

[3] رواه أبو داود في سننه (١٥٤/٣) كتاب الجهاد، باب كيف كان خراج اليهود من المدينة، حديث رقم (٣٠٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٣/٩) الحديث رقم (١٨٤٠٨) والطبراني في المعجم الكبير (٧٦/١٩) كلهم عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري عن أبيه . وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود : **صحيح الإسناد**. قلت: زاد أبو داود في إسناده بعد قوله «عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبيه» قوله :«وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم» وهو مشكل لأن الذي تيب عليه هو جده كعب(ترجمته في الإصابة ٦١٠/٥) لا أبوه عبد الله(ترجمته في الإصابة ٢٤/٥ وتهذيب التهذيب ٣٢٣/٥)، وقد أجاب المنذري بأن المقصود بالأب الجد وبهذا يكون الحديث متصل الإسناد لأن عبد الرحمن بن كعب قد سمع من جده (ملخصا من عون المعبود ١٦١/٨) قلت: وقد وقع في صحيح البخاري التصريح بسماعه من جده كما ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٩٤/٦) فالحديث صحيح الإسناد كما قال الشيخ الألباني.

٢-قصة حاطب بن أبي بلتعة[١] : التي بعث فيها النبي صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وصحابيين آخرين ليدركوا امرأة من المشركين معها «صحيفة» من حاطب بن أبي بلتعة، و فيها قول علي ابن أبي طالب وهو يروي القصة : « **فقال صاحبيَّ: ما نرى معها كتابا؟ قال: فقلت :لقد علمنا ما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم حلف علي والذي يحلف به: لتخرجن الكتاب أو لأجردنك! فأهوت إلى حجزها، وهي محتجزة[٢] بكساء، فأخرجت الصحيفة** »[٣]

إذن الصحيفة والكتاب بمعنى واحد، وهما «كل ما يكتب فيه»، وبهذا المعنى وردت في السنة النبوية.

ثانيا:النسخة في اللغة العربية:

قال ابن منظور في «لسان العرب»:

«**نسخ** الشيءَ يَنْسَخُه نَسْخاً و انْتَسَخَه و استَنسَخَه: اكتتبه عن معارضه[٤] .

[1] حاطب بن أبي بلتعة، بفتح الموحدة وسكون اللام، بعدها مثناة، ثم مهملة مفتوحات، ابن عمرو بن عمير بن سلمة بن صعب بن سهل اللخمي، حليف بني أسد بن عبد العزى. أنظر ترجمته في الإصابة (٢/ ٤)

[2] حُجْزة الإِنسان مَعْقِد السراويل والإِزار ، وأَصل الـحُجْزة موضع شدّ الإِزار، ثم قيل للإِزار حُجْزة للمجاورة (ملخصا من لسان العرب ٣٣٢/٥)

[3] رواه بهذا السياق البخاري (٢٥٤٢/٦)، كتاب استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين، الحديث رقم (٦٥٤٠) وَ أحمد (١٠٥/١) في مسند علي بن أبي طالب حديث رقم (٨٢٧) باختلاف يسير جدا .

[4] قال في القاموس المحيط : عارض الكِتابَ: قابَلَهُ، وعارض فلاناً بِمِثْلِ صَنِيعِهِ: أَتى إليه مِثْلَ ما أَتى، ومنه المُعارَضةُ، كأَنَّ عَرْضَ فِعْلِه كَعَرْضِ فعْلِه. (القاموس المحيط ص٨٣٤)

قال في التهذيب: **النَّسْخ** اكتتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، والأَصل نُسخةٌ، والـــمكتوب عنه نُسخة لأَنه قام مقامه، والكاتب ناسخ و منتسخ،

و **النُّسخة**، بالضم: أَصل الـــمنتسخ منه[١]»

من خلال النص السابق، نستطيع أن نخرج بالنتائج الآتية:

١- **النسخ**: هو أن يكتب شيئا عن معارضه، أي مقابله ، ونسخ الكتاب: كتابة الكتاب عن كتاب آخر، حرفا بحرف.

٢- يسمى الأصل الذي يكتب عنه: «**نسخة**». وهو ما نسميه في عصرنا «النسخة الأصلية»

٣- المكتوب عن الأصل يسمى كذلك: «**نسخة**»، لأنه قام مقام الأصل . وهو ما يسمى في عصرنا «نسخة» فقط.

و بناء على ما تقدم، من أن «النسْخ» هو «الكتابة عن الأصل»، فإن النسخة لابد أن تكون «مادة مكتوبة»، وهذا يعني أن النسخة في حقيقتها اللغوية إما صحيفة، أو كتاب، يكون إما المادة الأصلية التي كتبها صاحبها، أو ما قام مقامها،

وقد جاء في الذكر الحكيم استخدام النسْخ بمعنى الكتابة، قال الله تعالى : ﴿ هَذَا كِتَابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَق إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ﴾[٢] أي نستكتب[٣]

---

١ لسان العرب (٣/ ٦١)

[2] سورة الجاثية الآية (٢٩)

[3] تفسير ابن جرير الطبري (١٥٦/٢٥)

وكذلك ورد في السنة الموقوفة استخدام النسْخ بمعنى« الكتابة عن الأصل»، وذلك في حديث كتابة أمير المؤمنين عثمان بن عفان للمصاحف حيث قال أنس :« **فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك**...»[١]

أما ورودها بمعنى الأصل فلم أجده في السنة المرفوعة ولا الموقوفة، وقد وردت بهذا المعنى في استخدامات المحدثين كما في الأمثلة الآتية:

١- قال الربيع بن سليمان[٢] في كتاب الوصايا من الأم: «كتبنا هذا الكتاب من «نسخة» الشافعي من خطه بيده و لم نسمعه منه»[٣] أي أنه أخذ عن «النسخة الأصلية»

[1] رواه البخاري (١٩٠٨/٤) الحديث رقم (٤٧٠٢) باب جمع القرآن ، والترمذي (٢٨٤/٥) الحديث رقم (٣١٠٤) باب ومن سورة التوبة، وأبو يعلى (٩٢/١) الحديث رقم (٩٢) كلهم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس.

[2] الربيع بن سليمان المرادي: أبو محمد المصري، المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة. (تقريب التهذيب ص ٢٠٦)

[3] الأم (٨٩/٤)

٢-قال أبو يعلى[١] في مسنده : « أبو خيثمة[٢] و داود بن عمرو[٣]، أبو يعلى: نسخته من نسخة أبي خيثمة...»[٤] أي أخذه من «نسخته الأصلية»

٣-قال أبو يعلى في مسنده : « إسحاق بن أبي إسرائيل[٥] و إبراهيم بن محمد بن عرعرة[٦]، ونسخته عن نسخة إبراهيم ،قالا: حدثنا...» أي من «نسخته الأصلية».

هذا بالنسبة لبعض ما يذكر من استخدامها بمعنى «الأصل»، و قد وردت النسخة كذلك بمعنى «ما قام مقام الأصل» في السنة، وفي كلام المحدثين كذلك، كما في الأمثلة الآتية:

---

[1] الحافظ أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي محدث الجزيرة، مات سنة سبع وثلاث مائة، أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/٧٠٧-٧٠٨)

[2] زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين وهو بن أربع وسبعين خ م د س ق (تقريب التهذيب ص ٢١٧)

[3] داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي، أبو سليمان البغدادي، ثقة من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين وهو من كبار شيوخ مسلم م س (تقريب التهذيب ص ١٩٩)

[4] مسند أبي يعلى الموصلي (١٢/١٤)

[5] إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كامجرا، بفتح الميم وسكون الجيم، أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن، مات سنة خمس وأربعين، وقيل ست، وله خمس وتسعون سنة، من أكابر العاشرة بخ د س (تقريب التهذيب ص ١٠٠)

[6] إبراهيم بن محمد بن عرعرة، بمهملات، السامي، بالمهملة، البصري، نزيل بغداد، ثقة، حافظ، تكلم أحمد في بعض سماعه، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين م س (تقريب التهذيب ص ٩٣)

١–روى الدارمي في سننه عن جابر بن عبد الله: «**أن عمر بن الخطاب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسخة من التوراة، فقال : يا رسول الله، هذه نسخة من التوراة..**»[١]

٢–قول البيهقي في سننه : «أن يحيى بن أبي كثير[٢] قال : كتب إلي يحيى بن سعيد[٣] نسخة الكتاب الذي عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم...»[٤]

٣– ☯ ابن شهاب الزهري[٥]: « هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي

---

[1] سنن الدارمي (١٢٦/١) بسند ضعيف، كما قال الشيخ حسين أسد في الموضع نفسه، ولكنه حسنه، وقد حسنه الألباني كذلك في تعليقه على مشكاة المصابيح (حديث رقم ١٩٤، باب الاعتصام بالكتاب والسنة). وانظر كذلك إرواء الغليل (٣٤/٦) الحديث رقم (١٥٨٩) وهو فيما بينه الشيخ الألباني: حسن بمجموع طرقه وشواهده.

[2] يحيى بن أبي كثير الإمام، أبو نصر اليمامي الطائي، مولاهم، أحد الأعلام، عن جابر وأنس مرسلا، وأبي سلمة، وعنه هشام الدستوائي، وهمام، قال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير، قلت: كان من العباد العلماء الأثبات مات ١٢٩ ع (الكاشف ٢ / ٣٧٣)

[3] يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين أو بعدها ع (تقريب التهذيب ص ٥٩١)

[4] سنن البيهقى (٨٥/٨). والمقصود هنا العبارة التي وردت في السند، ولذلك لم نذكر النص و لم نخرج الحديث.

[5] محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو بكر، الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل قبل ذلك بسنة، أو سنتين، ع تقريب التهذيب (ص ٥٠٦)

كتبه في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال ابن شهاب: أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر[1] فوعيتها على وجهها، وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر[2] وسالم بن عبد الله بن عمر فذكر الحديث»[3]

والنتيجة: أن النسخة عبارة عن نوع خاص من المواد المكتوبة، فهي بذلك إما صحيفة، أو كتاب، ويراد بها إما «الأصل»، أو «ما قام مقامه».

النسخة والصحيفة في الاصطلاح:

لم تتعرض كتب المصطلح بالبيان للمعنى الاصطلاحي لأي من النسخة أو الصحيفة، ولا نجد لها بحثا في كتب الرجال والجرح والتعديل، وإنما نجد ذلك في الجهود المعاصرة، التي بدأت في التنقيب عن

---

[1] سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر أو أبو عبد الله المدني، أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتا عابدا فاضلا، كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت، من كبار الثالثة، مات في آخر سنة ست على الصحيح ع (تقريب التهذيب ص ٢٢٦)

[2] عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، المدني، كان وصي أبيه، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة خ م د ت س (تقريب التهذيب ص ٣١٠)

[3] سنن أبي داود(٩٨/٢) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (حديث رقم ١٥٧٠) ،ورواه الحاكم في المستدرك (٥٥٠/١) الحديث رقم (١٤٤٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٩٠/٤) الحديث رقم (٧٠٤٩) كلهم من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب به. وهذا سند صحيح إلى ابن شهاب، والحديث مرسل كما قال المنذري (عون العبود ٣٠٩/٤).

مصادر السنة وموارد أصحاب السنن. وحين البحث عن تعريف اصطلاحي للنسخة والصحيفة الحديثية نجد النصوص الآتية:

١–قال الدكتور «رفعت فوزي عبد المطلب» في مقدمة «صحيفة علي بن أبي طالب»:

«ومعنى الصحيفة : أشياء مدونة ومكتوبة ، سواء كانت قليلة أو كثيرة لتشمل صفحات كثيرة»[1]

٢–قال الشيخ «بكر أبو زيد» في بحثه عن المعنى الاصطلاحي للصحيفة:

«والصحيفة مصطلح شائع لدى العلماء ، اختص به نقلة العلم النبوي، لما يضم مجموعة من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، يرويها الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، يكتبها، أو يكتبها الراوي عنه، أو من دونه... وهكذا.

ومثلها النسخة.

وعلى أي الاصطلاحين: صحيفة أو نسخة، فإنه من واقع ما تحويه من الأحاديث– التي قد تبلغ المئين–؛ فلابد أن تكون أحيانا أكثر من ورقة واحدة، لكن بقي هذا اللقب ملازما لها، وإن تعددت صفحاتها، من باب إطلاق الجزء على الكل.

وإنما خصت بهذا اللقب لتوحد السند.

وعليه فحقيقة الصحيفة اصطلاحا: «ما تشتمل على حديث فأكثر، ينتظمها إسناد واحد» **أ.هـ.**[2]

---

[1] صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ص ٥)

[2] معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٢٣)

بالمقارنة بين التعريفين، نرى أن التعريف الأول موافق للمعنى اللغوي للصحيفة، وهو ينطبق على صحف الصحابة –رضوان الله عليهم –كصحيفة علي بن أبي طالب، التي أخرج الدكتور رفعت فوزي نصها في البحث المذكور، والتي هي عبارة عن مجرد مواد مكتوبة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الصحف والنسخ الحديثية عبر العصور الإسلامية، فإننا سنختار التعريف الثاني الذي وضعه الشيخ بكر أبو زيد، والذي يعطي وصفا أدق لكل من النسخة والصحيفة الحديثية كما يستخدمها أهل الحديث.

و لكي يتضح معنى هذا التعريف، لابد لنا أن ندرك تطور مراحل كتابة ورواية النسخ والصحف الحديثية، فنقول: كان من عادة بعض رواة الحديث منذ العهد النبوي أن يختصوا بعض مروياتهم بالتدوين على شكل نسخ أو صحف، وذلك كي يحفظوا تلك المرويات من آفة البشر وهي النسيان[1]. وقد كان بعضهم يختص بالكتابة أحاديث أحد شيوخه[2]، و ربما خصص من مرويات هذا الشيخ طريقا معينا، أو

[1] وقد صح في ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه استتأذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة الحديث، فأذن له في ذلك. وقال له: (**أكتب! فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا الحق**) رواه الامام أحمد (١٩٢/٢) وابن أبي شيبة (٥/ ٣١٣) وأبو داود(٣١٨/٣) والحاكم (١٨٧/١) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٥/٤) الحديث رقم (١٥٣٢). وهو كما قال.

[2] كما حصل ذلك لعدد من التابعين، فقد كتب همام بن منبه عن أبي هريرة، وكتب سليمان بن قيس اليشكري عن جابر، وصحيفته أشهر من نار على علم، وكتب الأعرج عن أبي هريرة وهكذا. و سيأتي الحديث عن هذه الصحف.

ربما أفرد أحد الطرق بنسخة والطريق الآخر بنسخة أخرى[1]. ثم إن ذلك الراوي ربما اعطى تلك النسخ مزيد اهتمام، و جعلها رفيقته حين الآداء، فكل من أراد أن يسمع منه سمع من تلك النسخة أو الصحيفة، فيشتهر بين الرواة أن السند الذي تروى به مجموعة المتون المعروفة عن ذلك الراوي هي من «نسخته»، أو «صحيفته»، أي أنه مادة مسجلة و مكتوبة، يتداولها الرواة عنه بنفس الطريقة، كما وقع ذلك في نسخة «همام بن منبه عن أبي هريرة»، التي اشتهرت جيلا بعد جيل واهتم العلماء بسماعها وروايتها[2]. ومن هنا يتضح لنا معنى تعريف الشيخ بكر أبو زيد، و دقته.

و **فهم** هذا التطور سيوضح لنا مفهوما آخر، شاع عند أهل العلم نتيجة هذا الاستخدام، فنقول مضيفين لما سبق: لقد كان من عادة العلماء إحصاء أحاديث الرواة وضبطها، ومعرفة عدد المتون التي يروونها[3]، وقد أدى ذلك إلى أن صارت بعض الأسانيد لا يخفى على العلماء عدد ما يروى بها من

---

[1] مثلا: ذكروا أن لأبي اليمان الحكم بن نافع نسخة عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج، وله نسخة أخرى عن شعيب كذلك عن نافع عن ابن عمر. (الكفاية ص٢١٤)

[2] وانظر في ذلك ثبت الأسانيد في مقدمة الصحيفة، حيث وصل سند النسخة المطبوع عنها صحيفة همام إلى عام سبع وسبعين وخمسمائة (٥٧٧هـ)

[3] أنظر أمثلة لذلك مع مزيد بيان في «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب الحنبلي بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد في المواضع الآتية (٣٨٢/١-٣٨٧)، (٦٥٢/٢-٦٥٩)، (٨٦١/٢-٨٧٢) ترى فيه كيف يهتمون بكتابة الأحاديث للمقارنة، ولمعرفة النكارة، ولمعرفة مشابهة المرويات بعضها البعض، كي يتسنى لهم تحديد وحصر مرويات كل راوي. واهتمام العلماء بجمع المرويات و دراستها له نماذج كثيرة في كتب الرجال، ولذلك انتشرت بينهم عبارة «يكتب حديثه» أو «لا يكتب حديثه» ونحوها من عبارات الجرح والتعديل.

الأحاديث وما يشذ عنها، فصار من عادة العلماء أن يطلقوا على السند الموحد الذي تروى به مجموعة من الأحاديث: «**نسخة**»، أو «**صحيفة**»، وذلك لأن ما يروى بتلك الأسانيد يكون معروفا ومضبوطا، و كأنه نسخة أو صحيفة معروفة، وإن لم يكن لها وجود في حيز الواقع . مثلا: نجد الحافظ «ابن حجر» في كتاب «النكت» حينما يتحدث عن الحديث «المقلوب» يقول:

«وأما القلب في المتن، فكمن يعمد إلى نسخة مشهورة بإسناد واحد، فيزيد فيها متنا أو متونا ليست منها:

-كنسخة معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد زاد فيها.

-وكنسخة مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، زاد فيها جماعة عدة أحاديث ليس منها، منها القوي والسقيم، وقد ذكر جلها الدارقطني في غرائب مالك.»[1]

و حينما نبحث في أمهات الكتب والمراجع عن نسخة «مالك عن نافع» لا نجد لها وجودا البتة، ولكن الذي يظهر، أن هذا السند لما اشتهرت المتون التي تروى به، بحيث صار بالإمكان ضبطها، صارت كالنسخة المدونة المكتوبة، ولذلك ألف الدارقطني لمعرفة ما شذ عن هذا السند كتاب: «غرائب مالك»، الذي ذكره الحافظ ابن حجر في النص الذي نقلناه آنفا، حيث أن موضوع هذا الكتاب: البحث عما روي عن مالك خارج الموطأ[2]، ولذلك يتطرق للمرويات الشاذة والغريبة عن مالك. و بهذا يكون معنى «نسخة مالك عن نافع»، أي مجموعة الأحاديث التي رواها عن نافع في الموطأ، وهذا يدلنا على أن إطلاق

[1] النكت (٨٦٥/٢-٨٦٦)

[2] أنظر الرسالة المستطرفة (ص١١٣)

«النسخة» على هذا السند هنا لا يراد به نسخة حقيقية، و إنما يقصد به: «الاسناد الذي تروى به مجموعة من الأحاديث».

ومن هذا القبيل قول الحاكم في« معرفة علوم الحديث»:

«وأوهى أسانيد المصريين : أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين[١] عن أبيه[٢] عن جده[٣] عن قرة بن عبد الرحمن[٤] عن كل من روى عنه[٥] فإنها نسخة كبيرة»[٦]

---

[1] أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري، ليس من رجال الستة، قال ابن عدي في الكامل (١٩٨/١) وعنه الذهبي في الميزان (١/٢٥٧) :« يكتب حديثه مع ضعفه.»

[2] محمد بن الحجاج بن رشدين المهري، ليس من رجال الستة، قال العقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٤٥) وعنه الذهبي في الميزان (٥/١١٨) :«في حديثه نظر». زاد الذهبي :« روى عنه ابنه أحمد بن محمد، ويروي أيضا عن ابن وهب. توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين» (لسان الميزان ٥ / ١١٨) لكني لم أجد هذه الزيادة في النسخة المطبوعة من ضعفاء العقيلي.

[3] رشدين بكسر الراء وسكون المعجمة بن سعد بن مفلح المهري بفتح الميم وسكون الهاء أبو الحجاج المصري ضعيف رجح أبو حاتم عليه بن لهيعة وقال بن يونس كان صالحا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث(تقريب التهذيب ص٢٠٩)

[4] قرة بن عبد الرحمن بن حيويل بمهملة مفتوحة ثم تحتانية وزن جبريل المعافري المصري. يقال اسمه يحيى، صدوق له مناكير من السابعة مات سنة سبع وأربعين (تقريب التهذيب ص ٤٥٥)

[5] أي كل من روى عنه قرة بن عبد الرحمن.

[6] معرفة علوم الحديث (ص٨٧) وعنه السيوطي في تدريب الراوي (١/١٨١)

فالكلام في هذه الفقرة عن الأسانيد، لا عن النسخ، ولكن لما كان هذا السند مشهورا ومعروفاً، صار كالنسخة المشتهرة المعروفة.

ومن هذا القبيل أيضا: قول «ابن حبان» في ترجمة «محمد بن عبد الرحمن بن غَنَج[1]»:

«أحاديثه مستقيمة ما رواها عن نافع، كأنها صحيفة مالك وعبيد الله بن عمر»[2]

وهكذا.

الخلاصة:

خلاصة القول، إن «الصحيفة» أو«النسخة» في التعريف الاصطلاحي عبارة عن :« مادة مكتوبة تشتمل على حديث فأكثر تروى بإسناد واحد.» وربما يطلق على بعض الأسانيد المشهورة «نسخة» أو «صحيفة» انطلاقا من هذا المعنى.

والتعريف الذي ذكرناه يخرج المؤلفات الحديثية كموطأ الإمام مالك، و «مصنف عبد الرزاق» و «سنن أبي داود» وهكذا، لأن هذه المؤلفات مرتبة على أبواب مختلفة، و تشتمل على أسانيد متعددة ، مع العلم أن هذه الكتب قد تتعدد نسخها، إلا أن هذه النسخ ليست نسخا حديثية، وإنما هي من باب النسخ اللغوية أي «ما قام مقام الأصل».

[1] محمد بن عبد الرحمن بن غنج بفتح المعجمة والنون بعدها جيم المدني، نزيل مصر، مقبول من السابعة م د س (تقريب التهذيب/ص ٤٩٢)

[2] مشاهير علماء الأمصار (ص١٩٠)

الصحيفة والنسخة والجزء الحديثي:

من أنواع المواد المكتوبة المعروفة عند أهل العلم مادة تسمى «الجزء الحديثي» ، و حينما ننظر في كتب الرجال والجرح والتعديل، نجد أن بعض الرواة كانت لهم أجزاء حديثية، وكانوا يكتبون عن مشايخهم أجزاء كذلك[1]، وهي كثيرة ومشهورة[2]، فما هو تعريف الجزء الحديثي؟

يرى الشيخ بكر أبو زيد بناء على تعريفه للنسخة والصحيفة الحديثية أنها « **ما يساق بسند واحد**»، أن الجزء الحديثي هو: «**ما كان متعدد الإسناد**»[3]. إلا أن الذي يظهر من تسميتهم لتلك المواد المكتوبة «أجزاء»، أنهم إنما أرادوا بذلك :أنها عدد يسير من الأحاديث عن راو معين، أو في موضوع معين، لأن الجزء في اللغة العربية هو «**البعض**»[4]، ولذلك يعرّف الكتاني الجزء الحديثي بأنه: «**تأليف الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع: مطلبا جزئيا يصنفون فيه مبسوطا، وفوائد حديثية أيضا، ووحدانيات، وثنائيات إلى العشاريات، و**

---

[1] أنظر مثلا : قصة يحيى بن معين مع عبد الله بن وهب، حينما طلب من ابن عيينة إجازته بالجزء الذي عنده (الكامل في الضعفاء ٢٠٢/٤)، وقصة أبي زرعة مع شيخ اسمه «محمد بن عائذ» أعطاه جزء فيه أحاديث الهيثم بن حميد (الجرح والتعديل (٣٤٣/١) وانظر كذلك ترجمة الحسن بن يحيى في الكامل (٣٢٤/٢)

[2] أنظر قائمة طويلة منها في كشف الظنون (٥٨٣/١-٥٩٠) والرسالة المستطرفة (ص٨٦-١٠٥)

[3] معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٢٣-٢٤) بتصرف يسير.

[4] أنظر لسان العرب (٤٥/١)

أربعونيات، و ثمانونيات، والمائة، والمائتان، وما أشبه ذلك.»[1] قلت: وهذا التعريف الذي ذكره الكتاني أقرب إلى واقع اللغة، وواقع الأجزاء الحديثية المعروفة والمشهورة، والتي ذكر طرفا منها في كتابه «الرسالة المستطرفة»[2]، ويرى شيخنا الدكتور ياسر الشمالي أن الأجزاء الحديثية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

١- **ما يفرد لمسألة علمية واحدة:** مثل: «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري.

٢- **ما يفرد لجمع أحاديث راو معين:** مثل : جزء ابن عرفة[3].

٣- **ما يفرد لجمع أحاديث صحابي واحد:** مثل : مسند الفاروق لابن كثير.[4]

وما ذكره شيخنا قريب جدا من كلام الكتاني، ويتفق معه في أن الأجزاء الحديثية تؤلف لأغراض متنوعة، و من خلال المعنى اللغوي للجزء، ومن خلال واقعها العلمي، يظهر أن الصفة الجامعة لجميع الأجزاء الحديثية هي الإيجاز، بغض النظر عن تعدد الإسناد أو توحدها، وما ذهب إليه الشيخ بكر أبو زيد من أن الجزء هو ما يكون متعدد الإسناد يتنافى مع ما قدمناه، ولا ينطبق في جميع الأحوال حيث أن هناك أمثلة عديدة في كتب الرجال تؤكد أن الجزء قد يكون عن راو واحد، نذكر منها الآتي:

---

[1] الرسالة المستطرفة (ص٨٦)

[2] أنظرها في الرسالة المستطرفة (ص٨٦-١٠٥)

[3] مطبوع تحت عنوان «الأحاديث العوالي من أجزاء ابن عرفة العبدي» بتحقيق د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

[4] مناهج المحدثين ص٢٢

١- قال ابن عدي: « وللحسن بن يحيى[١] من الحديث جزء أو أقل، ثناه محمد بن القزاز، عن هشام بن خالد، عن الحسن بذلك الجزء، وما أظن أن له غيره، إلا الحديث بعد الحديث»[٢]

٢- قيل لأبي زرعة: «يا أبا زرعة، أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل؟ قال :بل أحمد بن حنبل، قال: وكيف علمت ذاك ؟ قال: وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس في أوائل الاجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمع، وأنا فلا اقدر على هذا!»[٣]

من خلال الأمثلة التي ذكرناها، نرى أن الجزء الحديثي قد يكون عن راو واحد فقط، كما في أحاديث الحسن بن يحيى، وكما هو الحال في أجزاء أحمد بن حنبل عن شيوخه. و يظهر من كلام ابن عدي في المثال الأول أن الجزء يراد به قطعة، أو بعض الأحاديث المجموعة عن الراوي.

وبناء على ما ذكر، يكون التعريف الملائم للجزء الحديثي هو :«**مادة حديثية مكتوبة، موجزة، فيها عدد يسير من الأحاديث، تؤلف لجمع أحاديث صحابي واحد، أو راو معين ،أو لمسألة علمية محددة**».

والله أعلم.

---

[1] الحسن بن يحيى الخشني بمعجمتين مضمومة ثم مفتوحة ثم نون الدمشقي البلاطي أصله من خراسان، صدوق كثير الغلط من الثامنة مات بعد التسعين مد ق (تقريب التهذيب ص ١٦٤)

[2] الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٣٢٤)

[3] الجرح والتعديل (١ / ٢٩٥)

الصحيفة وعدم السماع:

من العبارات التي يستخدمها المحدثون للدلالة على عدم سماع الراوي أن يكشفوا عن مصدره في الرواية أنها من «صحيفة» أو «كتاب». وقد وقع ذلك في عدة مواضع من كلام أهل الحديث، نضرب منها الأمثلة الآتية:

١: قال يحيى بن معين[١]:

« جعفر بن أبي وحشية[٢] واسطي من أبناء جند الحجاج، طعن عليه شعبة في تفسيره عن مجاهد قال: من صحيفة!»[٣]

٢:قال البزار في ترجمة الأعمش[١]:

---

[1] يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل من العاشرة مات سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة النبوية وله بضع وسبعون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٥٩٧)

[2] جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقيل التحتانية ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد من الخامسة مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ع (تقريب التهذيب ص١٣٩)

[3] تهذيب الكمال (٨/٥)

« لم يسمع من أبي سفيان[2] شيئا، وقد روى عنه نحو مائة حديث، وإنما هي صحيفة عرفت»[3]

٣:قال ابن حبان في ترجمة سعيد بن أبي أيوب ، مِقْلاص[4]:

«ليس له عن تابعي سماع صحيح، وروايته عن زيد بن أسلم و أبي حازم، إنما هي كتاب.»[5]

٤: قال شعبة عن الحكم بن عتيبة[6]:

« الحكم عن مجاهد: كتاب، إلا ما قال فيه: سمعت.»[7]

---

[1] سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين ع تقريب التهذيب (ص ٢٥٤)

[2] طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكاف نزل مكة صدوق من الرابعة ع (تقريب التهذيب ص ٢٨٣)

[3] تهذيب التهذيب (١٩٦/٤)

[4]سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، مولاهم، المصري أبو يحيى بن مقلاص، ثقة ثبت، من السابعة مات سنة إحدى وستين وقيل غير ذلك وكان مولده سنة مائة ع (تقريب التهذيب ص٢٣٣)

[5] تهذيب التهذيب (٧/٤)

[6]الحكم بن عتيبة بالمثناة ثم الموحدة مصغرا، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها وله نيف وستون ع(تقريب التهذيب ص ١٧٥)

[7] تهذيب التهذيب (٣٧٢/٢)

من الأمثلة التي أوردناها، نرى أن المحدثين قد يستخدمون «الصحيفة» و «النسخة» للدلالة على عدم سماع الراوي عمن يروي عنه، وهو مايسمى بالوجادة، وسيأتي مزيد تفصيل عليها عند الحديث عن منهج البخاري في الوجادة[1].

قولهم: فلان صاحب كتاب:

من العبارات التي يستخدمها المحدثون لبيان ضبط الراوي و حفظه وكيفية أداءه قولهم «فلان صاحب كتاب»، أي أنه لا يحفظ، بل يحدث من كتابه[2]. وقد اختلفت أقوال أهل العلم في حكم من يروي الحديث من كتبه دون حفظه، وقد فصلها الخطيب في الكفاية، فانظرها هناك [3].

ملخص هذا الفصل:

١- الصحيفة والكتاب بمعنى واحد في اللغة العربية ويراد بهما «كل ما يكتب فيه». كما مر معنا في كتب اللغة ومن شواهد الحديث النبوي الشريف.

٢- النسخة في اللغة العربية هي صحيفة، أو كتاب، حيث إنها مادة مكتوبة، ولكنها أخص حيث يراد بها إما الأصل، أو ما قام مقامه، أو بلغة العصر: إما النسخة الأصلية، أو ما

---

[1] أنظر الصفحة (٤٦) من هذه الرسالة

[2] كما تجد ذلك في ترجمة كل من : هشام الدستوائي في «تهذيب الكمال» (٥/٥٢٥)، و شيبان بن عبد الرحمن التميمي في «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٥) ، و ترجمة أبي موسى البصري في «الثقات» (٩/١١١)

[3] الكفاية (ص٢٢٣) و (ص٢٢٦-٢٣٣) قلت: وسيأتي الحديث عن منهج الشيخين في هذه المسألة ص (٦١)

يعادلها. وقد ورد كلا الاستخدامين في الحديث النبوي الشريف، وفي كلام المحدثين وأهل العلم.

٣- التعريف الاصطلاحي للنسخة والصحيفة الحديثية هو «ما تشتمل على حديث فأكثر ينتظمها إسناد واحد».

٤- قد يطلق على «السند الذي تروى به مجموعة من الأحاديث»: «صحيفة» أو «نسخة» تجوزا، إذا كان ذلك السند مشهورا.

٥- الجزء الحديثي من أنواع المواد المكتوبة، ويراد به: **ما يؤلف لجمع حديث صحابي أو تابعي أو من دونه أو لمقصد من المقاصد الجزئية**.

٦- الصحيفة والكتاب قد يردان عند أهل الحديث للدلالة على عدم السماع، أو بمعنى أن الراوي أخذ الأحاديث «وجادة».

٧- صاحب كتاب: مصطلح يراد به الراوي الذي لا يضبط الحديث في صدره، وإنما يستعين في ذلك بكتبه، وصحة الرواية عنه مختلف فيها بين أهل العلم.

وبهذا يكون قد تم لنا المراد من هذا الفصل، بفضل الله وكرمه. والله الموفق وحده.

الفصل الثاني

منهج البخاري ومسلم في طرق التحمل والأداء عن النسخ والصحف الحديثية

يتناول هذا الفصل عدة مباحث وهي: منهج الشيخين في: القراءة والعرض على المحدث– المناولة – المكاتبة – الإجازة– الوجادة

حينما نبحث في كتب المصطلح، لا نجد مبحثا مستقلا يتحدث عن الأحكام المتعلقة بالنسخ والصحف الحديثية،وإنما نجدها قد نالت نصيبا وافراً من العناية ضمنيا في مباحث متعددة من علم المصطلح[١]. ولعل من أهم تلك المباحث، وأشدها تعلقاً بالنسخ والصحف الحديثية هي: طرق تحمل وآداء تلك النسخ. فإننا إذا استثنينا السماع المباشر[٢]، نجد بقية طرق التحمل والآداء كلها مرتبطة بالمادة المكتوبة، والتي منها «النسخة» و«الصحيفة»، وذلك ما نراه مبسوطا في كتب المصطلح في مبحث القراءة والعرض، والمناولة، والمكاتبة، والمراسلة، والاجازة، والوجادة وغيرها من المباحث[٣]. ولابد لنا ونحن في صدد معرفة منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحف الحديثية، أن نعرف منهجهم في طرق تحملها و أدائها، وهذا ما سنعرض له خلال هذا الفصل بإذن الله تعالى.

---

[1] أنظر معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٣٧-٣٨)

[2] كما أشار إليه الصويان في صحائف الصحابة (ص ٤٩)

[3] أنظر مثلا الكفاية (ص٣٢٦ – ص٣٥٣) ، وكذلك معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٤٧-ص٢٩٢) المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وانظر مقدمة التحقيق من الطبعة المعتمدة لهذه الرسالة في التسمية الصحيحة لهذا الكتاب.

أولاً: القراءة والعرض على المحدث:

تعريفها:

أكثر المحدثين يسمون القراة على المحدث «عرضا»[1]، ولكن «القراءة» و«العرض» عند المحدثين بينهما عموم وخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة[2]، وهي عند المحدثين كما يقول السخاوي: «أن القاريء يعرض على الشيخ، كما يعرض القرآن على المقرىء و كان أصله[3]: من وضع الشيء على عرض آخر، لينظر في استوائهما من عدمه»[4]

ولذلك يعرفه الحافظ ابن حجر بقوله:

«**العرض: عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه ومع غيره بحضرته، فهو أخص من القراءة**».[5]

---

[1] الإلماع (٧١)

[2] فتح الباري (١/١٧٩-١٨٠) و عنه في تدريب الراوي (١٢/٢)

[3] أي في اللغة العربية.

[4] فتح المغيث (٢٨/٢)

[5] فتح الباري (١/١٧٩-١٨٠)

حكم القراءة والعرض عند المحدثين:

كان بعض المحدثين لا يرون أخذ الحديث عن طريق القراءة والعرض[١]، و كان هذا المذهب ينسب للعراقيين خاصة[٢]، إلا أن عامة أهل العلم كانوا يجيزونه[٣]، ويرون منعه تنطعا، كما نقل ذلك عن إبراهيم بن سعد[٤] ،حيث قال : «لا تدعون تنطعكم يا أهل العراق! العرض مثل السماع، كان ابن شهاب يعرض عليه العلم فيجيزه»[٥] وكان من أشد العلماء إنكارا لذلك: مالك بن أنس. قال مطرف[٦]: « صحبت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرءون عليه. قال: وسمعته يأبى أشد الإباء على من يقول: لا يجزيه إلا السماع من لفظ الشيخ ،ويقول: كيف لا يجزيك هذا في الحديث،

[1] أنظر الكفاية (ص٢٧١-٢٧٤)

[2] سيأتي ذكر أسماء بعضهم ،وانظر شرح علل الترمذي (٥٠٨/١)

[3] المصدر السابق.

[4] إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين ع (تقريب التهذيب ص ٨٩)

[5] الكفاية (ص٢٦٦)

[6] مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري، بالتحتانية والمهملة المفتوحتين أبو مصعب المدني بن أخت مالك ثقة لم يصب بن عدي في تضعيفه، من كبار العاشرة مات سنة عشرين على الصحيح وله ثلاث وثمانون خ ت ق (تقريب التهذيب ص ٥٣٤)

ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم؟»[١] و ممن كانوا يرون أخذ الحديث بالقراءة والعرض من السلف: شعبة[٢]، و ابن أبي ذئب[٣]، ويحيى القطان[٤]، كما نقله ابن حجر في الفتح[٥]،

[1] فتح الباري (١٨٠/١) نقلا عن علوم الحديث للحاكم النيسابوري (ص ٢٥٩) مع اختلاف يسير بينه وبين النسخة المطبوعة.

[2] شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا من السابعة مات سنة ستين ع (تقريب التهذيب ص ٢٦٦)

[3] محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ثمان وخمسين وقيل سنة تسع ع (تقريب التهذيب ص ٤٩٣)

[4] يحيى بن سعيد بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة التميمي أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة مات سنة ثمان وتسعين وله ثمان وسبعون ع (تقريب التهذيب ص ٥٩١)

[5] فتح الباري (١٨٠/١-١٨١)

وروي ذلك عن مكحول[١]، و أيوب السختياني[٢]، ومنصور بن المعتمر[٣]، وشريك[٤]، و سفيان الثوري[٥]، و الأوزاعي[٦]،

---

[1] مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة ر م ٤ (تقريب التهذيب ص ٥٤٥)

[2] أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون ع (تقريب التهذيب ص ١١٧)

[3] منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ع (تقريب التهذيب ص ٥٤٧)

[4] شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ٢٦٦)

[5] سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون ع (تقريب التهذيب ص ٢٤٤)

[6] عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل من السابعة مات سنة سبع وخمسين ع (تقريب التهذيب ص ٣٤٧)

وأبي حنيفة[1]، والليث بن سعد[2] ، وابن عيينة[3]، والشافعي[4]، كما ذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي»[5].

منهج البخاري في القراءة والعرض:

من الواضح لمن ينظر في جامع البخاري أن الإمام البخاري يعتني بإيراد مذهبه العلمي في القضايا المختلفة، محتجا لذلك بشتى الحجج العلمية، متبعا ذلك بما صح عنده من الأحاديث النبوية[6]. ونظرا لوجود بعض الخلاف بين أهل العلم في هذه المسألة، فقد عقد البخاري لهذه المسألة بابا في صحيحه لبيان

---

[1] النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة الإمام يقال أصلهم من فارس ويقال مولى بني تيم فقيه مشهور من السادسة مات سنة خمسين على الصحيح وله سبعون سنة ت س (تقريب التهذيب ص ٥٦٣)

[2] تأتي ترجمته في الفصل الأخير من هذه الرسالة ص (١٢٤)

[3] سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات من رؤوس الطبقة الثامنة وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٢٤٥)

[4] محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب المطلبي أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين مات سنة أربع ومائتين وله أربع وخمسون سنة خت ٤ (تقريب التهذيب ص ٤٦٧)

[5] شرح علل الترمذي (٥٠٨/١)

[6] أنظر هدي الساري (ص ١٣)

مذهبه، وهو «❶ القراءة والعرض على المحدث»[1] وبيّن في هذا الباب حججه، نسوقها مرقمة من عندنا، من صحيح البخاري كالآتي :«

١- ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة.

٢- واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة، قال للنبي صلى الله عليه وسلم: آلله أمرك أن تصلي الصلوات. قال: نعم. قال: فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم. أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه.

٣- واحتج مالك :بالصك يقرأ على القوم، فيقولون: أشهدنا فلان، ويقرأ ذلك قراءة عليهم.

٤- ويقرأ على المقرئ فيقول القارئ: أقرأني فلان. »[2]

٥- ثم ساق بعد ذلك حديث ضمام بن ثعلبة[3] المشهور. وهو الحديث الآتي نسوقه بتمامه : فعن أنس قال: « بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ، فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِئٌ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الأَبْيَضُ الْمُتَّكِئُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

---

[1] صحيح البخاري مع فتح الباري (١٧٩/١)

[2] المصدر نفسه

[3] أنظر ترجمة ضمام رضي الله عنه في الإصابة (٤٨٧/٣)

وَسَلَّمَ: قَدْ أَجَبْتُكَ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَائِلُكَ، فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ. فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، أَاللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنْ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ، أَاللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ»[1]

قلت: الناظر في هذا النص لا يرى وجه الدلالة منه،ولا فيه ما قدمه البخاري، من أن ضماما «أخبر قومه بذلك فأجازوه»[2]، ولذلك تعقبه ابن حجر بقوله: « وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضماما أخبر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى، ذكرها أحمد[3] وغيره، من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن الوليد بن نويفع، عن كريب، عن ابن عباس قال: «بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة...» فذكر الحديث بطوله، وفي آخره: أن ضماما قال لقومه عندما رجع إليهم :«إن الله قد بعث رسولا، وأنزل عليه كتابا، وقد جئتكم من عنده بما أمركم به

---

[1] صحيح البخاري مع فتح الباري (١٧٩/١)

[2] المصدر نفسه

[3] قلت الحديث في مسند الإمام أحمد (٢٦٤/١) رقم (٢٣٨٠) مسند عبد الله بن عباس.

ونهاكم عنه» قال: «فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة، إلا مسلما» فمعنى قول البخاري: «فأجازوه» أي: قبلوه منه، و لم يقصد الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث»[١]

وبهذا يتبين لنا أن منهج البخاري هو: صحة أخذ الحديث عن طريق القراءة والعرض على العالم.

منهج مسلم في صحيحه:

لم يبين لنا الإمام مسلم بنص صريح مذهبه في هذه المسألة أو غيرها من مسائل التحمل والأداء، و لم يعرج عليها في صحيحه، ولا في أي كتاب آخر نعرفه له كالتمييز[٢]، مثلا ، ومع ذلك فمن الممكن أن نتتبع أسلوب مسلم في الرواية من خلال الصحيح . وبالبحث، نرى أن مسلما لا يخرج عن إطار شيخه الذي كان يرى صحة القراءة والعرض، والدليل على ذلك :

١- أنه أخرج عن موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى التميمي[٣] في مائتين و ستة

---

[1] فتح الباري (١/١٨٠)

[2] وهذا الكتاب موضوع لدراسة علل الحديث، ولذلك لا يتعرض لمسائل التحمل والآداء، كما هو واضح من محتواه.

[3] يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري ثقة ثبت إمام من العاشرة مات سنة ست وعشرين على الصحيح خ م ت س (تقريب التهذيب ص ٥٩٨)

وثلاثين (٢٣٦) موضعا من صحيحه، في كل موضع يقول يحيى بن يحيى : «قرأت على مالك»[١].

٢- أنه صرح بأخذه حديث الشفاعة الطويل عن شيخه عيسى بن حماد «زغبة»[٢] عرضا عليه وهو يقر إلى آخر الحديث[٣]

٣- مما يؤكد ذلك، تفريقه بين صيغ الأداء، ليميز بين ما أخذ بالسماع وما أخذ بالعرض، كما سنبينه[٤]، ولولا أنه يرى صحة الرواية بذلك لما ميز بينهما أصلا و لطرح كل ما أخذ إلا بالسماع المباشر.

كيفية أداء الحديث لمن أخذه عرضا:

---

[1] أنظر من ذلك مثلا المواضع الآتية للأحاديث من صحيح مسلم بترقيم فؤاد عبد الباقي: ٥٢، ٧١،98، ١٦٩، ٢٣٧، ٢٧٩،٢٩٧، ٣٠٦،٣١٩،٣٣٦،٣٦٧ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤٢١، وهي كافية لاثبات المقصود.

[2] عيسى بن حماد بن مسلم التجيبي أبو موسى الأنصاري لقبه زغبة بضم الزاي وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب أبيه أيضا ثقة من العاشرة مات سنة ثمان وأربعين وقد جاوز التسعين وهو آخر من حدث عن الليث من الثقات م د س ق (تقريب التهذيب ص ٤٣٨)

[3] أنظر صحيح مسلم (١٧٠/١) كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

[4] وانظر شرح النووي على مسلم (٢١/١)

ذهب بعض أهل العلم إلى التفريق في صيغ الأداء بين ما أخذ بالسماع المباشر، وبين ما أخذ عرضا، وخصصوا لما أخذ بالسماع المباشر صيغة «حدثنا» وما أخذ بالقراءة والعرض صيغة «أخبرنا»[١] وفي المسألة خلاف بين أهل العلم، إلا أن عامة المتأخرين قد صاروا إلى التفريق بينهما، وإن كان في الاحتجاج لذلك عناء وتكلف من حيث اللغة كما ذكر ذلك ابن الصلاح.[٢] وفيما يلي نبين منهج الشيخين:

منهج البخاري:

لم يرَ البخاري التفريق بين صيغ الأداء للتفريق بين السماع المباشر، وبين القراءة والعرض، على المحدث، كما هو مشهور عنه[٣]، وكما بينه بنفسه في الصحيح، ولذلك عقد بابا في صحيحه عنوانه: «❶ قول المحدث حدثنا، أو أخبرنا، أو أنبأنا»[٤] ونقل عن طريق الحميدي أن سفيان بن عيينة لم يكن يفرق بن هذه الصيغ، وعلق بعض الآثار في ذلك، والتي يظهر من خلالها: عدم التفريق بين الصيغتين في اللغة، ولذلك قال ابن حجر: «ومراده من هذه التعاليق: أن الصحابي قال تارة: «حدثنا» و تارة «سمعت»، فدل على أنهم لا يفرقون بين الصيغ»[٥] و أخيرا ذكر حجته وهو حديث ابن عمر «إن من الشجر

---

[1] أنظر معرفة أنواع علم الحديث(٢٥٤-٢٥٧) وشرح النووي على مسلم (٢١/١)

[2] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٥٦)

[3] المصدر نفسه

[4] صحيح البخاري مع فتح الباري (١٧٤/١)

[5] فتح الباري (١٧٤/١)

شجرة..»[١] الحديث. وعلى أن النص الذي أورده البخاري في الباب لا يدل على مراده من الباب، إلا أن ابن حجر قد بين أن ذلك يتضح بجمع روايات الحديث المختلفة في صحيح البخاري[٢]. والمقصود: أن البخاري قد بين بصراحة أن مذهبه هو: عدم التفريق بين الصيغ.

منهج مسلم:

يرى الإمام مسلم التفريق بين صيغ الآداء كما هو مشهور عنه، وكما نقله أهل العلم، كابن الصلاح[٣]، والنووي[٤]، وابن كثير[٥]، والسخاوي[٦]، وهو مذهب مشهور له عند أهل العلم، وقد ظهر جليا في صحيحه، والله أعلم[٧].

ثانيا: المناولة:

تعريفها:

---

[1] أنظر فتح الباري (١٧٥/١)

[2] المصدر تفسه

[3] معرفة أنواع علم الحديث ص٢٥٦

[4] شرح النووي على مسلم (٢١/١)

[5] اختصار علوم الحديث وبهامشه الباعث الحثيث (ص ٩٢)

[6] فتح المغيث (٣٤/٢)

[7] وللاستزادة انظر رسالة «الامام مسلم ومنهجه في صحيحه» للدكتور «محمد عبد الرحمن طوالبه» ص٢٠٢-٢٠٦

المناولة في اللغة العربية مأخوذة من النول، و هي العطية[١]، تقول: «ناولتُ فلانا شيئا إذا عاطيته، وتناولت من يده شيئا إذا تعاطيته، وناولته الشيء فتناوله، و تناول الأمر أخذه»[٢]

والمناولة في الاصطلاح: «إعطاء الشيخ الطالبَ شيئا من مروياته مع إجازته به صريحا أو كناية»[٣]

واختلفوا فيما إذا لم يجزه صراحة أو كناية، وليس هنا محل بسطه[٤].

مثالها:

عن الأوزاعي قال :«دفع إلي يحيى بن أبي كثير صحيفة فقال: اروها عني . ودفع إلى الزهري صحيفة وقال: اروها عني.»[٥]

مذهب أهل العلم في المناولة:

عامة أهل العلم يرون الرواية بالمناولة، ويجيزونها، وقد نقل ذلك عن عدد كبير من الأئمة، من أهل المدينة، ومكة، و الكوفة، والبصرة، و مصر، والشام[٦]. وهناك بعض الروايات عن بعض أهل

---

[1] فتح المغيث (١١٢/٢)

[2] لسان العرب (٦٨٣/١١-٦٨٤)

[3] فتح المغيث (١١٢/٢)

[4] وانظر مزيد بسط لهذه المسألة في فتح المغيث (١٢٢/٢-١٢٤)

[5] تهذيب التهذيب (٢١٨/٦)

[6] أنظرهم في معرفة علوم الحديث (٢٥٩-٢٦٠) وعنه باختصار في معرفة أنواع علم الحديث (٢٧٨-٢٧٩)

العلم بمنعها، إلا أن بعض أهل العلم قد خصوا ذلك: بما إذا كان الراوي لا يعلم محتوى الكتاب، أو الجزء الذي يدفع إليه.[1]

مذهب البخاري في المناولة:

مذهب الإمام البخاري هو: صحة الرواية عن طريق المناولة، و هو واضح من صنيعه، حيث عقد لذلك بابا في جامعه الصحيح، وهو «❶ ما يذكر في المناولة»[2] نقل في الترجمة من كان يرى المناولة من أهل العلم وبعض حججهم في ذلك، ثم اتبعه بالحديث الذي يدل على مقصده.[3]

مذهب مسلم في المناولة:

لم يبين لنا مسلم مذهبه في هذه المسألة، ولا ذكر أحد من أهل العلم مذهبه كذلك. والذي يظهر –والله أعلم– أن مسلما يرى صحة الرواية بالمناولة، والدليل على ذلك إخراجه من نسخة الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي في عدة مواضع[4]، وهي مناولة معروفة. قال الليث بن سعد: «أتيت أبا الزبير المكي،

---

[1] ذكره الخطيب في الكفاية ص٣٢٨ و أيده الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (٥٢٢/١)

[2] صحيح البخاري مع فتح الباري (١٨٥/١)

[3] أنظر فتح الباري (١٨٦/١-١٨٥) قلت: و لم نذكر النص المطلوب هنا لأن البخاري قد سوى بين المناولة والمكاتبة وحجته فيهما واحدة، و سنــزيد الكلام عليهما في مبحث المكاتبة، والمقصود أن البخاري يصحح أخذ الحديث بالمناولة.

[4] أنظر في ذلك على سبيل المثال المواضع الآتية من صحيح مسلم بترقيم فؤاد عبد الباقي ١٦٧، ٢٨١، ٤٠٣، ٤١٣،٥٤٠

فدفع إلي كتابين. قال: فلما سرت إلى مترلي، قلت: لا أكتبهما حتى أسأله. قال: فرجعت إليه، فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ قال: لا. قلت: فاعلم لي على ما سمعت؟ قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبته عنه»[١].

ومما يدل على ذلك أيضا، إخراجه حديث الليث بن سعد عن عيبد الله ين أبي جعفر، وهي مناولة كذلك[٢]. والله أعلم.

ثالثا:المكاتبة:

الكتاب في اللغة : «ما يُكْتَبُ فيه»[٣]

و **المكاتبة** في الاصطلاح: «**هي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به بكتبه، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن له في روايته عنه**»[٤]

حكم المكاتبة عند أهل العلم:

في الرواية بالمكاتبة خلاف بين أهل العلم، وقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين[١] وأبى ذلك آخرون[٢]. قال ابن الصلاح: «والمذهب الأول هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث»[٣]

---

[1] ابن عدي في الكامل (١٢٤/٦) بسند صحيح.

[2] أنظر تفصيل ذلك في حرف اللام من الفصل الأخير من هذه الرسالة. (ص١٢٤)

[3] لسان العرب (٦٩٩/١)

[4] فتح الباري (١٨٦/١)

مذهب البخاري:

الإمام البخاري في صف عامة المحدثين يرى صحة الرواية بالمكاتبة، وقد جعلها مساوية للمناولة في صحيحه، حيث ذكرهما في الباب نفسه بقوله «❶ ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان»[٤]

قال ابن حجر: «وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة. ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة بالإذن دون المكاتبة»[٥]

وقد ذكر الإمام البخاري عدة حجج في هذا الباب على صحة المكاتبة وهي كالآتي:

١- «نسخ عثمان بن عفان للمصاحف»[٦]. قال ابن حجر: «هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن»[١]

---

[1] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٨٥)

[2] المصدر نفسه

[3] المصدر نفسه

[4] صحيح البخاري مع فتح الباري (١/١٨٥)

[5] فتح الباري (١/١٨٦)

[6] صحيح البخاري مع فتح الباري (١/١٨٥)

٢- «ورأى عبد الله بن عمر[٢] ويحيى بن سعيد ومالك بن أنس ذلك جائزا»[٣]

٣- «واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث كتب لأمير السرية كتابا وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم.»[٤] قال ابن حجر: «والحديث الذي أشار إليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب، وهو صحيح.»[٥]

ثم أسند البخاري في هذا الباب حديثين:

أولهما: حديث الكتاب الذي دفعه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى عظيم البحرين[٦]. قال ابن حجر معلقا: «و يمكن أن يستدل به على المناولة من حيث أن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب

[1] الحديث تقدم تخريجه وهو في صحيح البخاري (٤/١٩٠٨) الحديث رقم (٤٧٠٢) باب جمع القرآن ، والترمذي (٥/ ٢٨٤) الحديث رقم (٣١٠٤) باب ومن سورة التوبة، وأبو يعلى (١/٩٢) الحديث رقم (٩٢) كلهم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن أنس.

[2] أشار ابن حجر إلى أنه من المحتمل أن يكون المقصود عبد الله بن عمر بن الخطاب أو عبد الله بن عمرو بن العاص (فتح الباري ١/١٨٦)

[3] صحيح البخاري مع فتح الباري (١/١٨٥)

[4] المصدر نفسه.

[5] فتح الباري (١/١٨٦)

[6] صحيح البخاري مع فتح الباري (١/١٨٥)

لرسوله، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه»[١]

ثانيهما: حديث أنس وهو « كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتابا- أو أراد أن يكتب- فقيل له: إنهم لا يقرؤون كتابا إلا مختوما، فاتخذ خاتما من فضة نقشه: محمد رسول الله. كأني أنظر إلى بياضه في يده»[٢]

قال ابن حجر: « يعرف من هذا فائدة إيراده هذا الحديث في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكاتبة :أن يكون الكتاب مختوما ليحصل الأمن من توهم غيره، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلا مؤتمنا»[٣]

ومن المؤكد أننا إذا كنا سنصحح المكاتبة، والتي تقع بين شخصين بينهم مسافات شاسعة، ونعتبر وصول الكتاب إليه حجة، فإننا من باب أولى سنصحح الرواية بالمناولة حينئذ، ولذلك عقد لهما البخاري بابا واحدا في صحيحه.

شرط العمل بالمكاتبة عند البخاري:

---

[1] فتح الباري (١/١٨٧)

[2] صحيح البخاري مع فتح الباري (١/١٨٧)

[3] فتح الباري (١/١٨٧)

ذكر أهل العلم عددا من الشروط لصحة رواية الحديث عن طريق المكاتبة[1]، وعلى الرغم من أن البخاري لم ينص على شرط معين إلا أنه يفهم من النص الذي تقدم نقله أنه يشترط :«أن يكون الكتاب مختوما ليأمن من توهم غيره»، كما قدمنا نقله عن ابن حجر.

مثال للمكاتبة في صحيح البخاري:

في الجامع الصحيح للبخاري عدة روايات بالمكاتبة، نذكر منها المثال الآتي، والذي يدل على جمع البخاري بين النظرية والتطبيق وهو قول البخاري: « كتب إلي محمد بن بشار، حدثنا معاذ بن معاذ حدثنا بن عون عن الشعبي قال البراء بن عازب...»[2]

مذهب الامام مسلم:

من المؤكد أن مسلما في صف عامة المحدثين كذلك في صحة الرواية بالمكاتبة، ولذلك أخرج العديد من النصوص عن طريقها، و سنورد بعض الأمثلة على ذلك:

١- «حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أبو عِمْرَان الجوني، قال: **كتب إلي عبد الله بن رباح الأنصاري**: أن عبد الله بن عمرو قال:..» [3]

٢- « وحدثنا زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام يعني الدستوائي قال **كتب إلي يحيى بن أبي كثير** يحدث عن يعلي بن حكيم عن سعيد بن جبير عن بن عباس..»[1]

---

[1] أنظر فتح الباري (١/١٥٥)

[2] صحيح البخاري (٦/٢٤٥٦) كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حنث ناسيا الحديث رقم (٦٢٩٦)

[3] صحيح مسلم (٤/٢٠٥٣) حديث رقم ٢٦٦٦ بترقيم فؤاد عبد الباقي

فهذه أمثلة واضحة على رواية مسلم بالمكاتبة والله أعلم.

رابعا: الإجازة :

الإجازة في اللغة : أصلها من أجاز، تقول : أجاز الأمر : أمضاه، وأجاز له: أي سوغ له ذلك[٢].

والإجازة في اصطلاح المحدثين هي «**الإذن بالرواية لفظا أو كتابة**»[٣] وهذا التعريف يقصد به الإجازة المجردة عن المناولة والمكاتبة، حيث أن المناولة والمكاتبة تعد من أنواع الإجازة أيضا عند أهل العلم[٤]، إلا أن بينهما فرقا ، فهي من صور الرواية عند المتأخرين[٥] وقد تكلم ابن حجر عليها بعد ذكر أنواع طرق التحمل في صحيح البخاري، لأن البخاري لم يذكر مذهبه صراحة في هذه المسألة.[٦]

حكم الإجازة:

---

[1] صحيح مسلم (١١٠٠/٢) حديث رقم ١٤٧٣ بترقيم فؤاد عبد الباقي

[2] نقلا عن لسان العرب (٣٢٧/٥)

[3] ظفر الأماني (٥١٣)

[4] أنظر الكفاية ص٣٢٦ و ص٣٣٦

[5] الكفاية (ص٣١٣) و معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٦٧)

[6] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٦٥) و فتح الباري (١٨٨/١)

الإجازة المجردة عن المناولة والمراسلة من صور الراواية المشهورة عند المتأخرين[١] وقد أنكرها العديد من العلماء المتقدمين[٢]، ثم إن الذي استقر عليه العمل وبه قال جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم: القول بجوازها.[٣]

مذهب الشيخين في الرواية عن طريق الإجازة:

الذي يظهر من إهمال البخاري لذكر الاجازة المجردة ضمن طرق التحمل التي ذكرها أنه لا يرى صحة التحمل والآداء بالاجازة المجردة، كما ذكره ابن حجر[٤]. قال ابن حجر: « وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه: قال لي، فهي إجازة. وهي دعوى مردودة بدليل أني استقريت كثيرا من المواضع التي يقول فيها في الجامع: «قال لي» فوجدته في غير الجامع يقول فيها: «حدثنا». والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ والله أعلم.»[٥]

وقال الحافظ ابن رُشَيْد السبتي : «.. وإنما اعتمد الناس منذ مدة متقدمة على الاجازة المطلقة والمكاتبة المطلقة توسعة لباب النقل، و ترحيبا لمجال الإسناد، لعزة وجود السماع على وجهه في هذه

---

[1] الكفاية (ص٣١٣) و معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٦٧)

[2] الكفاية (ص٣١٦) و معرفة أنواع علم الحديث (ص ٢٦٦)

[3] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٦٧)

[4] فتح الباري (١/١٨٨)

[5] فتح الباري (١/١٨٨)

الأعصار، بل قبلها بكثير، و تعذر الرحل في أكثر الأحوال، واعتمادا على أن الأحاديث لما صارت في دفاتر محصورة، وأمات مصنفات مشهورة، ومرويات الشيوخ في الفهارس مفهرسة، قام ذلك عنده مقام التعيين الذي كان من مضى من السلف يفعله، فاكتفى المجيزون بالإخبار الجملي، واعتمدوا في البحث عن التفصيل على المجاز إذا تأهل، فكانت رخصة أخذ بها جماهير أهل العلم، إبقاء لسلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة»[١]

وهذا الكلام يفيدنا بوضوح أن الاجازة لم تكن من طرق التحمل المعروفة عند السلف، و بناء عليه لا يكون من منهج الشيخين الرواية عنها. ولكن، قد يعترض على هذا الكلام برواية البخاري عن أبي اليمان الحكم بن نافع[٢] عن شعيب بن أبي حمزة[٣]، فقد قالوا إن روايته عن شعيب «إجازة»[٤] وقد أكثر عنه البخاري في صحيحه كما هو معلوم[٥]. وقد أجاب أبو بكر الكافي صاحب بحث «منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» بأن هذه الاجازة ليست إجازة مطلقة، وإنما هي إجازة في معين، وهي

---

1 السنن الأبين والمورد الأمعن (٥٤-٥٥) و انظر كتاب منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص١٧١)

2 الحكم بن نافع البهراني بفتح الموحدة أبو اليمان الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين ع (تقريب التهذيب ص ١٧٦)

3 شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال بن معين من أثبت الناس في الزهري من السابعة مات سنة اثنتين وستين أو بعدها ع (تقريب التهذيب ص ٢٦٧)

4 تذكرة الحفاظ (٤١٢/١) و عنه في منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (١٧٤)

5 أنظر :هدي الساري (ص ٣٩٩)

تعادل المناولة[١]. إلا أن ذلك لا يستقيم، حيث أن ابن الصلاح قد نص على أن «إجازة المعين في معين» هي من أعلى صور الإجازة المجردة عن المناولة[٢]. و لم يُعزَ لأحد من أهل العلم تسويتها بالمناولة، إلا ما نقله الحافظ السخاوي عن أبي العباس بن بكر المالكي[٣]. أما البخاري، فإن أحدا لم ينسب إليه التسوية بينهما. والذي يظهر، أن سبب إخراج البخاري لمرويات أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة أنه حملها على الاتصال، فقد أثبت للحكم السماع من شعيب في «التاريخ الكبير» في ترجمة «الحكم بن نافع»[٤]. وعبارة الحافظ ابن حجر في «التقريب» مشعرة بتضعيف ما قيل في مروياته عن شعيب بن أبي حمزة، فقد قال: «يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة»[٥] أي: كأنه لا يرى صحة ذلك، ولذلك عبر بـــ«يقال»، ومع هذا، فإنه لم يقل إنها إجازة مجردة، أو إجازة في معين. يضاف إلى ذلك، أننا لو افترضنا أن مروياته إجازة مجردة، فإن ذلك لا يعني ضعفها، لأنه قال حينما سأله يحيى بن معين عن مروياته إن كانت مناولة؟: «المناولة لم أخرجها لأحد»[٦]. أي: أنه لم يرو ما أخذه عن طريق المناولة. فما دام أنه لم يرو لأحد ما أخذه عن طريق المناولة، فلا تكون مرويات البخاري عنه مما أخذ مناولة.

---

1 المصدر نفسه.

2 معرفة أنواع علم الحديث (٢٦٥)

3 ولا أعرف من هو ذا، وإنما ذكرته نقلا عن الحافظ السخاوي، فتح المغيث (٦٧/٢)

4 التاريخ الكبير (٣٤٤/٢)

5 تقريب التهذيب (ص ١٧٦)

6 أنظر: هدي الساري (ص٣٩٩)

وقد نسب السخاوي للشيخين القول بالإجازة دون عزو، ولكنه تردد في صحة نسبة ذلك مطلقا، ونسب للحافظ ابن حجر التوقف في ذلك[1]، وكلام ابن حجر في هذه المسألة متردد، لأنه تارة ينسب للبخاري عدم القول بها، بناء على إهمال البخاري ذكر الاجازة في صحيحه[2]، وتارة يثبته بناء على إخراج البخاري لمرويات أبي اليمان[3]، مع كونه ينفي عن البخاري استجازة مطلق التحديث فيما أخذ بالاجازة[4]، ومع نفيه أن يكون ما يقول فيه البخاري: «قال لي» إجازة، وإنما يريد به ذكر ما ليس على شرطه[5]. والذي قدمناه يرجح أن البخاري لا يرى الرواية بالاجازة المجردة، ولا يصح ذلك إلا إذا حملنا معنى الاجازة هنا: بمعنى المناولة أوالمراسلة[6]. وبمثل هذا يجاب عما يذكر من أن الترمذي أخذ آخر

[1] فتح المغيث (٧١/٢)

[2] فتح الباري (١٨٨/١)

[3] هدي الساري (ص٣٤٧، ص٣٩٩)

[4] فتح الباري (١٨٨/١)

[5] فتح الباري (١٨٨/١)، (٢٥٦/١١-٢٥٧)

[6] حيث أن بعض أهل العلم يدرجونهما ضمن الاجازة كما في الكفاية للخطيب (ص٣٢٦، ص٣٣٦)

«التاريخ الكبير» عن البخاري إجازة[١]، أي بعد عرضه عليه كما قال هو بنفسه: « فهو مما أجازه لي وشافهني به بعدما عارضته بأصله»[٢]. والله أعلم.

خامسا: الوجادة:

الوِجادة من الألفاظ المولدة التي لم تسمع عن العرب، و أصلها من وجد يجد[٣]. وقد فرع أهل الاصطلاح هذه اللفظة «**لما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، و لا إجازة، ولا مناولة**»[٤].

حكم الوجادة:

لا تعتبر الوجادة من قبيل الرواية بالسند المتصل، و إنما هي من قبيل الحكاية عن الكتب[٥]، و لذلك فإن سند الرواية بها منقطع[٦]. ومن وجد كتابا ينسب لراو من الرواة وَ وثق بصحة نسبته إليه، فله أن يقول «وجدت في كتب فلان»، أو «قرأت في كتاب فلان»، أو نحوهما من العبارات[٧]، وهو أمر

[1] السنن الأبين والمورد الأمعن (ص٨٠) وانظرمنهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص١٧٤)

[2] المصدر نفسه.

[3] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٨٨)

[4] المصدر نفسه

[5] مختصر علوم الحديث و بحاشيته الباعث الحثيث ص(١٠٧)

[6] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٨٩)

[7] المصدر نفسه

حسن، وقد نقل عن طائفة من السلف فعله[١]. ولكن ليس لمن أخذ كتابا بالوجادة أن يروي عن صاحب ذلك الكتاب بصيغ الرواية المعروفة، لعدم تحقق السماع واتصال السند، وهو تدليس قبيح من فاعله لإيهامه السماع والاتصال[٢]، و لأجل هذا المعنى عاب بعض السلف على من يروون من الصحف عدم بيانهم ذلك، فبينوا للناس مصدرهم في الرواية، وقالوا هي :«صحيفة» أو هي: «كتاب»[٣] ، كما قدمنا[٤].

وقد جزم ابن الصلاح بوجوب العمل بالوجادة في الأعصر المتأخرة، لأنه لو توقف العمل بها لانسد باب العمل بالمنقول، لتعذر شرط الرواية فيه. ولكن ذلك متوقف على الثقة بصحة نسبة المروي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.[٥]

منهج البخاري ومسلم في الوجادة:

إذا علمنا أن «الوجادة» هي من قبيل «المنقطع» عند أهل العلم، وأن العمل بها إنما جاز في الأعصر المتأخرة، فلا شك إذن أن البخاري ومسلما لن يخرجا عن طريق الوجادة شيئا في صحيحهيما ، إذ أن ذلك خارج عن موضوع الكتابين وهو الحديث الصحيح. ولذلك لم يرو الشيخان لعمرو بن شعيب في صحيحهما، وذلك على الرغم من أن البخاري قد نقل توثيق «عمرو» عن الحميدي وأحمد بن

---

[1] أنظر فتح المغيث (١٥٣/٢)

[2] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٨٩)

[3] أنظر جامع التحصيل (١٦٤/١)،وتهذيب التهذيب (٣٧٢/٢)، (٥٧/٨)، و تهذيب الكمال (٨/٥)

[4] ص (١٨) من هذه الرسالة

[5] معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٩١) بتصرف

حنبل وعلي ابن المديني[1]، وعلى رغم من إثباته سماع عمرو من أبيه شعيب[2]، وسماع شعيب من جده عبد الله[3]، إلا أنه لم يخرج له حديثا واحدا ولا حتى متابعة[4]، مما جعل الذهبي يستغرب صحة نقل الترمذي لهذه الأقوال عن البخاري[5]. ولا غرابة، فإن كون عمرو بن شعيب ثقة، وكونه قد سمع بعض الأحاديث من أبيه لا يتنافى مع كون عامة مروياته «وجادة»، فقد قال أبو زرعة: «إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها»[6] وقال: «و إنما تكلموا فيه بسبب كتاب عنده»[7] فليس في كلام البخاري تناقض، بل الأمر كما أثبته، من أنه ثقة، وأنه قد سمع من أبيه، ولكن هذا لا يخرج مروياته من أنها وجادة، وليس ثمة سبيل لمعرفة ما رواه من تلك الصحيفة عما رواه بالسماع، لأنه لم يبين لنا ذلك. ولذلك قال ابن حجر :« فأما روايته عن أبيه، فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ «عن» فإذا قال: «حدثني أبي» فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم»[8] ثم نقل عن ابن معين : «هو ثقة في

---

[1] التاريخ الكبير (٣٤٢/٦)

[2] المصدر نفسه، و جامع الترمذي (١٣٩/٢)

[3] جامع الترمذي (١٣٩/٢)

[4] سير أعلام النبلاء (١٦٧/٥) وعنه الصويان في صحائف الصحابة (ص ٧٩)

[5] المصدر نفسه.

[6] تهذيب التهذيب (٤٤/٨)

[7] المصدر نفسه.

[8] تهذيب التهذيب (٤٥/٨-٤٦)

نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل .وجدَ شعيبٌ كتبَ عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالا، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها. قلت[1]: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح، غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحه»[2].فالحاصل من هذا الكلام أن مرويات عمرو بن شعيب: وجادة وليست بسماع، مع كون آل عمرو ثقات، ومع وجود بعض السماع اليسير، وبهذا يزول الاشكال عن كلام البخاري .[3]

ولكن قد يعترض على نفي صحة الرواية بالوجادة عند الشيخين بأن الشيخين قد أخرجا في صحيحيهما بعض الوجادات التي يجدها الراوي في كتابه[4]، وقد أجاب السيوطي عن ذلك بأن هناك فرقا

[1] القائل هو ابن حجر.

[2] تهذيب التهذيب (٤٧/٨)

[3] أما ما ذكره الشيخ أحمد عبد الله، صاحب رسالة ماجستير: «مرويات عمرو بن شعيب في الكتب التسعة» (ص٥٥١) أن ثبوت سماع عمرو عن شعيب وسماع شعيب لجده يجعل السماع هو الأصل، وأن عكسه لا يثبت إلا بدليل، فهو غير متجه و لم يقل به أحد في حق عمرو بن شعيب، وكلام أبي زرعة وابن معين والحافظ ابن حجر واضح في بيان أن ذلك لا يتنافى مع كون مرويات عمرو وجادة، وأنه دلس عنها. وقد قال ابن الصلاح تعليقا على قول الصيرفي : «كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع ما حكاه؛ وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم» قال ابن الصلاح: «إنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه.» (معرفة أنواع علم الحديث ص١٤٣) وتدليس عمرو بن شعيب ظاهر. والله أعلم.

[4] وهو نص واحد في البخاري، وثلاثة نصوص في مسلم، كما سيأتي.

بين هذا النوع من الوجادات وبين الوجادة المنقطعة، حيث أن الوجادة المحكوم لها بالانقطاع هي «أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه»[1] وسيأتي مزيد بيان لهذه المرويات في المبحث التالي.

مسألة: وجادة الراوي لحديث في كتابه:

يحصل أحيانا لبعض الرواة أن ينسوا بعض مروياتهم لطول العهد، ثم يجدونها بخط أيديهم في نسخة، أو صحيفة ،أو كتاب[2]، فهل يصح لمن وجد ذلك أن يحدث به؟

اختلفت آراء أهل العلم في ذلك، فسمح به طائفة ومنعه آخرون[3]. وقد نقلوا في ذلك عن يحيى بن معين قوله: «من لم يكن سمحا في الحديث كان كذابا. قيل له: وكيف يكون سمحا؟ قال: إذا شك في الحديث تركه»[4]

منهج البخاري ومسلم:

إذا نظرنا في صحيحي البخاري ومسلم، نجد في كتابيهما عددا يسيرا من الأحاديث التي من هذا النوع، حيث نجد في البخاري رواية واحدة عن همام بن يحيى العوذي[5] يقول فيها :

---

[1] تدريب الراوي (٦٢/٢)

[2] أنظر مثلا (ص٢٣٢) من كتاب الكفاية.

[3] تفصيل ذلك في الكفاية (٢٢٩-٢٣٧) وأنظر معرفة أنواع علم الحديث (٣٢١-٣٢٢)

[4] الكفاية (ص٢٣٣)

[5] همام بن يحيى بن دينار العوذي بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله أو أبو بكر البصري ثقة ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين ع(تقريب التهذيب ص ٥٧٤)

«وجدت في كتابي»[1] وفي مسلم ثلاث روايات عن أبي بكر بن أبي شيبة بالصورة نفسها[2]. والناظر لأول وهلة ربما توهم أن هذه النصوص تدل على صحة العمل بالحديث الذي يجده الراوي في كتابه بخطه، إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بذلك، حيث أن الرواية المشار إليها في صحيح البخاري ليست مسندة، وإنما هي من قول همام بن يحيى دون عزو، كما أشار إليه ابن حجر[3]، فتكون هذه الرواية منقطعة و خارجة عن موضوع صحيح البخاري، وإنما ذكرت عرضا.

أما الثلاث الروايات المشار إليها في مسلم، فقد أشار أهل العلم إلى أن مسلما قد رواها من غير الطريق المشار[4]، وهو ما نراه واضحا في تلك المواضع، فلا يمكن القول حينئذ أنه أراد الاحتجاج بتلك الروايات ما دام أنه قد أخرج ما يقوم مقامها.

وما ذكرناه يرجح لدينا عدم احتجاج البخاري ومسلم بالوجادة مطلقا، سواء كانت عن شيخ الراوي أو عن الراوي نفسه. والله أعلم.

ملخص هذا الفصل:

---

[1] صحيح البخاري (٢/٧٤٤) كتاب البيوع، باب (إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع)، حديث رقم (٢٠٠٨)

[2] صحيح مسلم (٢/١٠٣٨) كتاب النكاح، باب (تزويج الأب البكر الصغيرة) ،

(٤/١٨٩٠) كتاب الفضائل، باب فضل عائشة رضي الله عنها.(٤/١٨٩٣) كتاب الفضائل، باب فضل عائشة رضي الله عنها.

[3] فتح الباري (٤/٣٣٤)

[4] تدريب الراوي (٢/٦٢)

١- النسخ والصحف الحديثية من المواد المكتوبة ولذلك فإن أهم المباحث المتعلقة بها هي طرق التحمل والأداء وهي باستثناء السماع المباشر: القراءة والعرض، والمناولة، والمكاتبة، والإجازة المجردة، والوجادة. ولكل طريقة من هذه الطرق أحكامها.

٢- يرى كل من البخاري و مسلم صحة تحمل الحديث عن طريق القراءة والعرض على العالم، وهو ما نص عليه البخاري صراحة في صحيحه، ودل عليه عمل مسلم في صحيحه كذلك، وهذا المذهب هو مذهب عامة أهل العلم، و لم يمنعه إلا بعض المتشددين، ولذلك بين البخاري الحجة فيه في صحيحه.

٣- لا يرى البخاري التفريق في صيغ الأداء بين ما أخذ بالسماع المباشر و بين ما أخذ عن طريق القراءة والعرض، وهو ما نص عليه في صحيحه.

٤- أما مسلم فإنه على عكس شيخه، قد وافق عامة أهل المشرق في المسألة الآنفة الذكر، وفرَق بين ما أخذ بالسماع المباشر و صيغته «حدثنا»، وما أخذ بالقراءة والعرض وصيغته «أخبرني» أو «أخبرنا» وهو ما صار إليه عمل المتأخرين.

٥- يصح عند البخاري ومسلم أخذ الحديث عن طريق المناولة، وهو ما نص عليه البخاري في صحيحه واستدل على صحته بصحة المراسلة التي بين شخصين في بلدين مختلفين، فمن كان حاضرا من باب أولى، أما مسلم فقد تبين ذلك من خلال إخراجه لبعض المرويات المأخوذة عن طريق المناولة.

٦- المكاتبة من طرق التحمل الصحيحة عند كل من البخاري ومسلم، نص عليها البخاري، وأخرج عن طريقها مسلم في صحيحه.

٧- الإجازة المجردة من طرق التحمل المشهورة عند المتأخرين، وليست من طرق الرواية عند المتقدمين، و لم يخرج لها البخاري ومسلم في صحيحه.

٨- الأظهر في مرويات أبي اليمان عن شعيب أنها سماع أو مناولة، ولذلك أخرج له البخاري في صحيحه، وعبارة البخاري في «التاريخ» وابن حجر في «التقريب» تدل على ذلك، ومن المستبعد أن تكون الإجازة المجردة عند البخاري من طرق التحمل الصحيحة عنده ثم لا يبين الحجة لذلك في صحيحه.

٩- ليست الوجادة من قبيل السند المتصل، ولا يكون سند الرواية بها صحيحا، ولأجل هذا المعنى لم يحتج البخاري ومسلم بعمرو بن شعيب في الصحيح، على الرغم من أن البخاري نص على توثيقه وإثبات سماعه من أبيه، ولكن تركه لأنه كان يدلس عن صحيفة جده، ولو كان البخاري يصحح الرواية بالوجادة، فإن أولى من يصحح حديثه بهذه الطريق هو عمرو بن شعيب.

١٠- اختلف أهل العلم في الحديث الذي يجده الراوي في كتابه، والبخاري ومسلم لم يحتجا بهذا النوع في صحيحيهما وإن كانا قد أخرجا منه.

الفصل الثالث

في بعض أساليب ومقاصد الشيخين في الرواية من النسخ الحديثية

وفيه عدة مباحث:

أولا: منهج الشيخين في تفريق الأحاديث من النسخة المدرجة

ثانيا: منهج الشيخين في الرواية عن من لا يضبط إلا من كتبه أي صاحب كتاب.

ثالثا: النسخ وعلو الإسناد عند مسلم

أولا: منهج الشيخين في تفريق الأحاديث من النسخة المدرجة

الراوي الذي له سند متصل إلى نسخة مشهورة، قد أدرج فيها العديد من الأحاديث، كنسخة «همام بن منبه عن أبي هريرة» و نسخة «شعيب[١] عن أبي الزناد[٢] عن الأعرج[٣] عن أبي هريرة» إذا أراد أن يفرد حديثا على حدة من بين أحاديث تلك النسخة فهل له ذلك ؟

---

[1] شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال بن معين من أثبت الناس في الزهري من السابعة مات سنة اثنتين وستين أو بعدها ع (تقريب التهذيب ص ٢٦٧)

[2] عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ثلاثين وقيل بعدها ع (تقريب التهذيب ص ٣٠٢)

[3] عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث ثقة ثبت عالم من الثالثة مات سنة سبع عشرة ع (تقريب التهذيب ص ٣٥٢)

أفرد لهذه المسألة الخطيب فصلا في الكفاية بين فيه أن ذلك جائز عند أهل العلم أن « يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة»[١] و لم يحك الخطيب في المسألة خلافا[٢]. وحكى ابن الصلاح المنع عن الاستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني[٣]، إلا أن المعتمد عند أهل العلم الجواز كما ذكره الحافظ السخاوي.[٤]

منهج الإمام محمد بن إسماعيل البخاري:

من عادة البخاري حينما يخرج حديثا من «نسخة همام بن منبه» أو «نسخة شعيب عن أبي الزناد» أن يذكر سنده إلى تلك النسخة ثم يذكر الحديث الأول من تلك النسخة وهو:(**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**)[٥] رغم عدم تعلقه بالباب المذكور[٦] وعدم فهم هذه الطريقة أحدث لبسا لدى بعض شراح البخاري، فأنهكوا قواهم في شرح الحديث، رغم عدم تعلقه بالباب[٧] خاصة وأن طريقته هذه

---

[1] الكفاية (ص٢١٤)

[2] الكفاية (٢١٤-٢١٥)

[3] معرفة أنواع علم الحديث (ص٣٣٧)

[4] فتح المغيث (٢/٢٨٥-٢٨٦)

[5] أنظر صحيفة همام ص٢٨ وانظر تعليق ابن حجر على هذا الحديث في فتح الباري (١/٤١٣) الحديث رقم ٢٣٩ باب البول في الماء الدائم

[6] أنظر فتح المغيث (٢/٢٨٧-٢٨٨) و توجيه النظر (٢/٧١٤-٧١٥)

[7] فتخ المغيث (٢/٢٨٧-٢٨٨) و فتح الباري (١/٤١٣) الحديث رقم ٢٣٩ باب البول في الماء الدائم

لم تطرد في كل مرة، فقد أورد في كثير من المواضع أحاديث، من أثناء تلك النسخ دون أن يصدرها بالحديث الأول.[١]

إضافة إلى ذلك نرى من خلال تتبعنا لنسخة همام بن منبه في صحيح البخاري أن البخاري يرى اختصار المتون من «صحيفة همام»، كما هو معروف من مذهبه في ذلك[٢]. فعلى سبيل المثال، روى همام في صحيفته عن أبي هريرة: «(**وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له**)»[٣] فقد أخرج البخاري هذا الحديث مختصرا بسنده إلى همام قال : «سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (**إذا أنفقت** المرأة **من** كسب **زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره**)»[٤]

منهج الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري:

---

[1] المصدر نفسه وتوجيه النظر (٢/٧١٤-٧١٥)

[2] أنظر هدي الساري ص١٥ وما بعدها.

[3] صحيفة همام (ص ٤٨) الحديث رقم ٧٥

[4] صحيح البخاري (٢/٧٢٨) كتاب البيوع باب قول الله تعالى :﴿ أنفقوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الحديث رقم (١٩٦٠)

أما الإمام مسلم فقد سلك في ذلك طريقة أوضح من طريقة البخاري[1]، وذلك أنه إذا أخرج من «نسخة همام» –على سبيل المثال– فإنه يذكر سنده إليها ثم يقول «وذكر أحاديث منها» ثم يسوق الحديث المراد.[2]

يضاف لما ذكر، فقد تبين لي من خلال مطابقة ما يخرجه مسلم بسنده إلى «صحيفة همام» بالنسخة المطبوعة من «صحيفة همام بن منبه»، أن مسلما يرى إخراج أكثر من نص من أي موضع من الصحيفة بعد إيراد سند الصحيفة، وذلك ما نراه واضحا من المثال الآتي حيث قال في صحيحه:

«و[illegible] محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها قال :

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قال الله عز وجل: إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعمل فإذا عملها فأنا أكتبها بعشر أمثالها وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها له ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قالت الملائكة رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة وهو أبصر به فقال ارقبوه فإن عملها فاكتبوها له بمثلها وإن تركها فاكتبوها له حسنة إنما تركها من جراي)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى يلقى الله)[1] »

---

[1] توجيه النظر (٧١٥/٢)

[2] فتح الباري (٤١٣/١) ، و فتح المغيث (٢٨٧/٢)، وتوجيه النظر (٧١٥/٢)

وبالمطابقة، نجد أن هذه الأحاديث قد وردت في «صحيفة همام»، لكن مفرقة في مواضع مختلفة، حيث أن النص الأول هو الحديث رقم (٥٣) من صحيفة همام ، والنص الثاني هو الحديث رقم (١٠٥) من صحيفة همام والنص الثالث هو الحديث رقم (١٠٣) من الصحيفة أي قد خالف مسلم في ترتيب النصوص كذلك[٢]. ويبدو أن سبب ذلك أن مسلما يرتب الأحاديث مع ما يتناسب مع الباب[٣]. والله أعلم

ملخص هذا المبحث

---

[1] صحيح مسلم (١١٧/١) كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بالحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب.

[2] أنظر صحيفة همام بن منبه (ص ٤١) و (ص ٥٥)

[3] كما أشار إليه شيخنا الدكتور ياسر الشمالي.

١- يرى كل من البخاري ومسلم تفريق الأحاديث من النسخة المدرجة، و إن كان بينهما اختلاف في الأسلوب.

٢- إذا أراد البخاري إخراج حديث من نسخة مدرجة فإنه يذكر إسناده إلى النسخة ثم يذكر طرفا من الحديث الأول ثم يخرج الحديث المراد، وهي طريقة لم يلتزم بها لبيان صحة الوجهين، وعدم فهم ذلك أعيا بعض شراح الصحيح.

٣- يرى البخاري كذلك اختصار الحديث من النسخة المدرجة كما هو مذهبه في اختصار الحديث.

٤- إذا أراد مسلم إخراج حديث من نسخة مدرجة فإنه يذكر سنده إلى النسخة ثم يعقبه بعبارة «وذكر أحاديث منها» ثم يذكر من النسخة ما يشاء.

٥- بالأسلوب المذكور يرى مسلم أن يخرج الحديث من النسخة بأي ترتيب ومن أي مكان شاء، ما دام أنه قد ذكر السند في أول الأمر، وذلك بما يتناسب مع الباب المذكور.

ثانيا: منهج الشيخين في الرواية عن من لا يضبط إلا من كتبه أي صاحب كتاب

قدمنا أن لأهل العلم خلافا في هذه المسألة، فلم ير طائفة منهم قبول حديث من لا يضبط إلا من كتبه، إلا أن طائفة من السلف كانوا يرون ذلك جائزا، خاصة و أن السهو والنسيان لا يخلو منهما البشر، والكتاب للحفظ أضبط[1] . وقد نقلوا عن يحي بن معين قوله: «هما ثبتان: ثبت حفظ ، وثبت كتاب»[2].

منهج الشيخين:

من خلال تتبع منهج الشيخين نرى أنهما قد أخرجا لطائفة من الرواة الذين عرفوا بكونهم لا يضبطون إلا من كتبهم، نذكر منهم الأمثلة الآتية:

١ :همام بن يحيى العوذي[3] : قال يزيد بن زريع[4] : «همام حفظه رديء وكتابه صالح»[5] وقال ابن أبي حاتم : «سئل أبي عن :همام وأبان العطار من تقدم منهما؟ قال: همام أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث

---

[1] أنظر تفصيل ذلك في الكفاية (ص٢٢٦-٢٢٩)

[2] تهذيب التهذيب (٥/٢٢٨)

[3] همام بن يحيى بن دينار العوذي بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله أو أبو بكر البصري ثقة ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين ع (تقريب التهذيب ص ٥٧٤)

[4] يزيد بن زريع بتقديم الزاي مصغر البصري أبو معاوية ثقة ثبت من الثامنة مات سنة اثنتين وثمانين ع (تقريب التهذيب ص ٦٠١)

[5] تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٠٨)

من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط»[١] . أخرج له البخاري في واحد وتسعين (٩١) موضعا من صحيحه، وأخرج له مسلم في سبعة وخمسين (٥٧) موضعا. وقد نص الحافظ ابن حجر على أن أصحاب الكتب الستة قد اعتمدوا همام بن يحيى[٢] وهذا يشمل الصحيحين.

٢:**أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري**[٣]: قال أحمد بن سنان القطان[٤]:« سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم »[٥] .وسئل أحمد بن حنبل:« أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم.»[٦] وقال أبو زرعة: «ثقة إذا حدث من كتابه».[٧] قلت: أخرج له البخاري في مائة وعشرين (١٢٠) موضعا من

---

[1] المصدر السابق

[2] نص عليه في هدي الساري بعد أن بين كلام الأئمة فيه قال: «وقد اعتمده الأئمة الستة» (هدي الساري ص٤٤٩)

[3] وضاح بن عبد الله الحافظ أبو عوانة اليشكري مولى يزيد بن عطاء سمع قتادة وابن المنكدر وعنه عفان وقتيبة ولوين ثقة متقن لكتابه توفي ١٧٦ ع (الكاشف ٢ / ٣٤٩)

[4] أحمد بن سنان بن أسد بن حبان بكسر المهملة بعدها موحدة أبو جعفر القطان الواسطي ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة تسع وخمسين وقيل قبلها خ د م س ق (تقريب التهذيب ص ٨٠)

[5] تهذيب الكمال (٤٤٦/٣٠)

[6] تهذيب الكمال (٤٤٦/٣٠)

[7] تهذيب الكمال (٤٤٧/٣٠)

صحيحه، و أخرج له مسلم في ثلاثة مواضع ومائة (١٠٣) من صحيحه، وقد نص ابن حجر على اعتماد الأئمة عليه[١].

٣: عبد الرزاق بن همام الصنعاني[٢]: قال البخاري: «ما حدث من كتابه فهو أصح.»[٣] وقال الأثرم: « سمعت أحمد يسأل عن حديث «**النار جبار**»[٤] فقال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت حدثني أحمد عن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، كان يلقنها بعد ما عمي»[٥]. وقد أخرج له البخاري في مائة وعشرين (١٢٠) موضعا من صحيحه، وأخرج له مسلم في ثلاثمائة وتسعة وتسعين (٣٩٩) موضعا من صحيحه. قال الحافظ ابن حجر :« قلت: احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك: من سمع منه قبل المائتين»[٦]

[1] هدي الساري (ص٤٥٠)

[2] عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون ع (تقريب التهذيب ص ٣٥٤)

[3] التاريخ الكبير (١٣٠/٦)

[4] قلت : الحديث رواه أبو داود (١٩٧/٤) وابن ماجة (٨٩٢/٢) ، وقد صححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (٤٩٤/٥) ولعله لم يطلع على كلام الإمام أحمد، او أن كلام الإمام احمد خاص برواية عبد الرزاق. والله أعلم.

[5] تهذيب التهذيب (٢٧٩/٦)

[6] هدي الساري (ص٤١٩)

فهذه الأمثلة مما تفيدنا أن الشيخين يريان الرواية عمن يحدث من كتابه، إذا كان لكتابه ضابطا، ولذلك أخرجوا عن عبد الرزاق ما روي عنه قبل الإختلاط- كما مر معنا-، والمقصود باختلاط عبد الرزاق هنا العمى كما مر . إلا أن ثمة تساؤل يطرح نفسه وهو: إذا كنا نصحح حديث من لا يضبط إلا من كتابه، فكيف لنا أن نعرف متى حدث عن كتابه ومتى حدث عن حفظه؟ والجواب أن هذا من علم العلل الذي اختص بها النقاد الكبار كالبخاري ومسلم، حيث يعرفون من سبر أحوال الرواة وأحوال مروياتهم وذلك عن طريق الكتابة والمقارنة[١]، حتى كانوا يعرفون ما رواه الراوي مما لم يروه، كما قدمنا ذلك في تعريف «النسخة»[٢]. والله أعلم.

[1] كما مر معنا من إخراجهم لحديث عبد الرزاق.

[2] وانظر كذلك «وسائل الكشف عن العلة» من كتاب شرح علل الترمذي (١٢٨/١-١٣٧)

ثالثا:النسخ وعلو الإسناد عند الإمام مسلم

لقد كان من دأب العلماء منذ عصر الصحابة والتابعين الحرص على طلب علو الإسناد وتحمل مشاق السفر من أجله[1]. و قد استمرت هذه العادة في سلفنا الصالح، حتى عدها بعض العلماء قربة إلى الله تعالى[2]. ولا شك أن الإسناد العالي إذا كان رجاله من أهل الضبط والإتقان كان علوه سببا لمزيد من الضبط، ولذلك حرص العلماء عليه[3]، و إن كان بعض أهل العلم يفضل الإسناد الصحيح النازل على السند العالي الضعيف[4].

أما الإمام مسلم، فلقد كان عصره هو عصر نزول الإسناد –إن صح التعبير– حيث كان أعلى إسناد في صحيحه رباعيا[5]، على خلاف شيخه البخاري، الذي تمكن أن يخرج في صحيحه ما يزيد عن عشرين حديثا من الثلاثيات[6]. وبناء على ذلك، فقد حرص مسلم على طلب علو الاسناد على حساب صحة سند الرواية، ولكن بشرط وجود الحديث بسند صحيح معروف لدى أهل الفن، كما بين ذلك

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٦-٧)

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص١٢٣)

[3] معرفة أنواع علم الحديث (ص ٣٦٤)

[4] الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع (ص١٢٤)

[5] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص٢٧١)

[6] المصدر نفسه وفتح الباري (٢٤٣/١) الحديث رقم ١٠٩ باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم.

بنفسه حينما عتب عليه بعض أهل العلم إخراجه حديث بعض من رموا بالضعف وهم[١]: أسباط بن نصر[٢]، وقَطَن بن نُسَير[٣]، وأحمد بن عيسى[٤]. فقال: «إنما أدخلت من حديث أسباط و قَطَن و أحمد ما رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.»[٥]

وإذا كان معلوما لدينا أن من أسباب الحرص على النسخ الحديثية هو علو إسنادها[٦]،

---

1 قلت: والذي دعى أبا زرعة وغيره استعظام روايته عن هؤلاء الثلاثة بالذات أنهم كانوا في غاية الضعف و أنهم رموا بالكذب (أنظر سير أعلام النبلاء ٥٧١/١٢)

2 أسباط بن نصر الهمداني بسكون الميم أبو يوسف ويقال أبو نصر صدوق كثير الخطأ يغرب من الثامنة خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ٩٨)

3 قطن بن نسير بنون ومهملة مصغر أبو عباد البصري الغبري بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة الذارع صدوق يخطىء من العاشرة م د ت (تقريب التهذيب ص ٤٥٦)

4 أحمد بن عيسى بن حسان المصري يعرف بابن التستري صدوق تكلم في بعض سماعاته قال الخطيب بلا حجة من العاشرة مات سنة ثلاث وأربعين خ م س ق (تقريب التهذيب ص ٨٣)

5 قال ابن الصلاح عقب إيراد هذه القصة :« وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك والله سبحانه أعلم» (صيانة صحيح مسلم ص١٠٠)

6 كما أشار إليه بكر أبو زيد في معرفة النسخ (ص٣٨) والحاكم في علوم الحديث (ص٩-١٠)

فلهذا السبب أخرج مسلم في صحيحه عن مثل سويد بن سعيد[١]، وذلك حرصا منه على نسخة حفص بن ميسرة[٢]، فقد قال حينما سأله إبراهيم بن أبي طالب :« كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟» فقال: «و من أين آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟» [٣]

قال العراقي معلقاً: «وإنما قال مسلم هذا لأنه لم يرو عن أحد ممن سمع حفص بن ميسرة في صحيحه إلا عن سويد بن سعيد فقط، وقد روى في الصحيح عن واحد، عن ابن وهب، عن حفص[٤]، أي بزيادة رجل عن سماعه من سويد، فروى عن سويد طلبا للعلو مما صح عنده بنزول.»[٥]

والحاصل: أن منهج مسلم في النسخ ذات الإسناد العالي: أن ينتقي منها ما صح بالأسانيد النازلة. والله أعلم.

[1]سويد بن سعيد أبو محمد الهروي ثم الأنباري ثم الحدثاني عن مالك وضمام بن إسماعيل وعنه مسلم وابن ماجة والفريابي والبغوي وكان يحفظ لكنه تغير قال البخاري عمي فتلقن وقال النسائي ليس بثقة توفي ٢٤ م ق (الكاشف ١/ ٤٧٢)

[2]حفص بن ميسرة الصنعاني أبو عمر العقيلي عن زيد بن أسلم والعلاء بن عبد الرحمن وعنه آدم وسعيد بن منصور وثقه أحمد وقال أبو حاتم صالح الحديث توفي ١٨١ خ م س ق (الكاشف ١ / ٣٤٣)

[3] أنظر سير أعلام النبلاء (٤١٨/١١) و الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح (ص٢٦٩-٢٧٠)

[4] الحديث في صحيح مسلم (١٣٨٧/٣) كتاب الجهاد والسير، باب إجلاء اليهود عن المدينة، الحديث رقم (١٧٦٦) بترقيم فؤاد عبد الباقي.

[5] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (٢٧٠)

الفصل الرابع:الأحاديث المعلقة والإحالة على النسخ الحديثية عند البخاري

حينما ننظر في صحيح الإمام البخاري نجد عددا غير يسير من الأحاديث المعلقة. والحديث المعلق هو :ما يكون عاريا عن الإسناد بين المؤلف وبين قائله، أو بعبارة الحافظ ابن حجر : «ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الاسناد »[١]. ولقد بلغ عدد هذه المعلقات في صحيح البخاري « ألفا وثلاث مائة و أربعين حديثا»[٢] إلا أننا إذا أسقطنا ما أسنده البخاري في موضع آخر من الصحيح، فإن عدد الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري التي لم يوصلها في موضع آخر من صحيحه يكون مائة وستون حديثا فقط[٣].

ونظراً لأن الحديث المعلق صورته صورة الانقطاع[٤]، فإن أهل العلم قد بحثوا عن أسباب إيراد البخاري للأحاديث المعلقة في صحيحه[٥]، خاصة وأن موضوع هذا الكتاب هو الحديث المتصل الصحيح.

وقد ذكر أهل العلم عدة أساب لتعليق البخاري الحديث في صحيحه، وهي كما ذكروا:

أولا: إذا كان أسنده في موضع آخر من صحيحه فإنه يختصره بذكره معلقا كي لا يكرر الحديث دون فائدة في السند أو في المتن.

---

[1] هدي الساري (ص١٧)

[2] هدي الساري(ص٤٦٩)

[3] مناهج المحدثين (ص ١١٤)

[4] الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه (ص٢٧٥) وأنظر شرح النووي على مسلم (١٦/١)

[5] معرفة أنواع علم الحديث (ص٩٢) و (ص١٤٧) و هدي الساري (ص١٧)

ثانيا: إذا لم يسنده في موضع آخر، فإن هذا الحديث قد يكون على شرطه، وقد لا يكون، وقد يكون حسنا أو حتى ضعيفا، وفي جميع الأحوال فإن الهدف من التعليق هنا بكون الاختصار، إما لأن الحديث قد أخرج ما يقوم مقامه، أو أنه خارج عن موضوع الكتاب، فذكره معلقا كي لا يطيل الكتاب بما هو خارج عن موضوعه.[1]

ومن الواضح جدا لمن يتأمل هذه الأسباب أن مقصد الإمام البخاري الأساسي من هذا كله هو: الاختصار، إما لكون الحديث قد تكرر بنفس السند والمتن، أو لأن الحديث قد مر ما يقوم مقامه، أو لأن الحديث الذي علقه خارج عن موضوع كتابه، وهو الحديث الصحيح، فلا داعي لذكره بطوله.

وهذا الذي ذكرناه كله واضح ولا غبار عليه، ولكن مع وضوح هذه الأسباب، إلا أن هناك أمر آخر أحب أن أوضحه في هذا الفصل، وهو أمر اتضح لي من خلال دراستي لبعض النسخ، وهو أن البخاري إذا قال: «وقال فلان» و لم يرد ذلك الحديث موصولا في موضع آخر من صحيحه فإنه في كثير من الأحيان يريد بذلك الإحالة على نسخة، أو صحيفة، أو مادة حديثية، أو مصدر من المصادر العلمية المشتهرة والمتداولة بين أهل العلم. وكل ذلك محافظة على مقصده من تأليف الكتاب وهو الاختصار[2]. و

---

[1] باختصار وتصرف عن هدي الساري (ص١٧-١٨) ومناهج المحدثين (ص١١٥)

[2] كما هو معلوم من عنوانه الذي وضعه بنفسه وهو (**الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه و أيامه**) كما ذكره ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث (ص٩٤)

نحن إذا تأملنا العصر الذي كان فيه البخاري، والذي كثرت فيه المؤلفات الحديثية والعلمية واشتهرت[1] فإننا سنرى أن هذا أمر يقتضيه طبيعة الحال في ذلك العصر، ويقتضيه طبيعة مقصد الإمام البخاري من تأليفه لكتابه في ذلك العصر. و ليس هذا بقول جديد، بل قد أشار إليه أهل العلم من قبل، قال الإمام الشريف الجرجاني عند بحثه الحديث المعلق في مختصره: «(والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح لكون الحديث معروفا من جهة الثقات الذين علق عنهم)أه. و قال اللكنوي عقبه :«**فاستغنت شهرتهم عن الاتصال**»»[2]. فشهرة هذه الكتب وانتشارها تكفي عن ذكر الأسانيد إليها، كما درج عليه المتأخرون حين العزو إلى كتاب أو مصدر معروف، فتراهم يكتفون بقولهم: قال فلان، فيقولون: قال ابن حجر ، وقال ابن الصلاح، وقال النووي، وهكذا.[3]

ولكي نزيد هذا الأمر وضوحا نذكر بعض المقارنات من خلال النسخ الآتية:

---

[1] ولتضح الصورة عن حجم المادة العلمية التي كتبت قبل العصر البخاري راجع على سبيل المثال «صحائف الصحابة وتدوين السنة» من ص٢٣٩ إلى ص٢٥٣.

[2] ظفر الأماني (ص ص٢٢٥)

[3] ولأجل هذا المعنى استجاز المتأخرون النقل عن الكتب الموثوقة بصحة نسبتها إلى قائليها دون البحث عن الإسناد، كما هو في مبحث الوجادة من معرفة أنواع علم الحديث (ص٢٩٠)

أولا:إبراهيم بن طُهْمان[١] :

له نسخة مشهورة[٢]، يرويها أحمد بن حفص[٣]، عن أبيه حفص بن عبدالله[٤] عنه. وقد طبعت حديثا تحت عنوان «مشيخة ابن طهمان»، و فيها بعض النقص عن الأصل[٥]. وقد علق البخاري عن

---

[1] إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه من السابعة مات سنة ثمان وستين ع (تقريب التهذيب ص ٩٠) ونسخته مشهورة ذكرها في معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٨٣)

[2] ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٠٣/٢) وأكثر من النقل بسنده إليها عنها في تغليق التعليق ، وقد ذكرها الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٨٣) ونقل عن الدكتور محمد مصطفى الأعظمى أنها محفوظة بالمكتبة الظاهرية (دراسات في الحديث النبوي ٢٢٤/١) وقد طبعت هذه النسخة حديثا كما في المتن وسيأتي.

[3] أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي النيسابوري أبو علي بن أبي عمرو صدوق من الحادية عشرة مات سنة ثمان وخمسين خ س (تقريب التهذيب ص ٧٨)

[4] حفص بن عبد الله بن راشد السلمي أبو عمرو النيسابوري قاضيها صدوق من التاسعة مات سنة تسع ومائتين خ س ق (تقريب التهذيب ص ١٧٢)

[5] طبعت في دمشق تحت عنوان «مشيخة ابن طهمان»، بتحقيق الدكتور محمد طاهر مالك، وهي ناقصة حيث أنها مختصرة عن مختصر، كما بينه المحقق في مقدمة التحقيق (ص٨)، وبين كذلك أن هذا العنوان خطأ من الناسخ، وأن هذه النسخة هي «سنن ابن طهمان» (أنظر ص١٧).قلت:الذي يظهر أن العنوان الصحيح هو «نسخة ابن طهمان» حيث أن هذه الكلمة أقرب إلى الالتباس بكلمة «مشيخة» من كلمة «سنن». ونظرا للاختصار والنقص المشار إليه ، فإن هذا الكتاب لا يفيدنا في المقارنة إلا في موضعين فقط، ستأتي الإشارة إليهما.

إبراهيم بن طُهْمان في عدة مواضع من صحيحه، و بالنظر في فتح الباري وتعليق التغليق نجد أن الذين وصلوا تلك الروايات قد أخرجوها من طريق أحمد بن حفص عن أبيه عنه، أي من تلك النسخة.[1]

---

[1] أنظر على سبيل المثال المواضع الآتية:

١- الحديث رقم (٢٧٥) صحيح البخاري (١/١٠٧)، شرحه من فتح الباري (١/٣٨٧)، تغليق التعليق (٣/١٦٣)

٢- الحديث رقم (١٠٥٦) صحيح البخاري (١/٣٧٣)، شرحه من فتح الباري (٢/٥٨٠)، تغليق التعليق (٢/٤٢٦) والحديث رقمه (١٩٤) في نسخة مشيخة ابن طهمان.

٣- الحديث رقم (٣٢٥٩) صحيح البخاري (٣/١٢٧٠)، شرحه من فتح الباري (٦/٤٨٩)، تعليق التغليق (٤/٣٩)، سنن النسائي (المجتبى) (٨/٢٤٩) حديث رقم (٥٤٢٧)

٤- الحديث رقم (٣٨٩٧) صحيح البخاري (٤/١٥١٢)، شرحه من فتح الباري (٧/٤١٦)، تغليق التعليق (٤/١١٤)، سنن النسائي الكبرى (٥/٨٠)

٥- الحديث رقم (٤٥٨١) صحيح البخاري (٤/١٨٤٢)، شرحه من فتح الباري (٨/٦١٤)، تغليق التعليق (٤/٣٢٦)

٦- الحديث رقم (٤٩٧٢) صحيح البخاري (٥/٢٠٢٢)، تغليق التعليق (٤/٤٦٢)

٧- الحديث رقم (٥٢٨٧) صحيح البخاري (٥/٢١٢٨)، شرحه من فتح الباري (١٠/٧٣) والحديث رقمه (١١٩) في مشيخة ابن طهمان.

٨- الحديث رقم (٢٣٩٠) صحيح البخاري (٢/٨٩٣)، شرحه من فتح الباري (٥/١٥٧)، تغليق التعليق (٣/٣٤١)

مثال ذلك :

(١) «.. وقال إبراهيم بن طهمان عن الحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء**) »[١]

حينما نبحث عن هذا الحديث الذي علقه البخاري عن إبراهيم بن طُهْمان نجد أنه قد ورد موصولا من طريق راوي النسخة أحمد بن حفص عن أبيه في سنن البيهقي[٢] كما أشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتح و تغليق التعليق[٣]، أي أنه من طريق النسخة. يزاد على ذلك أن النص قد ورد في النسخة المطبوعة من «نسخة إبراهيم بن طهمان» والتي طبعت تحت عنوان «مشيخة ابن طهمان»[٤] برقم (١٩٤)[٥]

[1] صحيح البخاري (٣٧٣/١)، كتاب الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، الحديث رقم (١٠٥٦)

[2] سنن البيهقي الكبرى (١٦٤/٣) الحديث رقم ٥٣٢١

[3] أنظر فتح الباري (٥٨٠/٢) وتغليق التعليق (٤٢٦/٢)

[4] سبق الإشارة إلى هذه الطبعة .

[5] مشيخة ابن طهمان (ص٢٢٧)

(٢) «.. وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**رفعت إلى السدرة فإذا أربعة أنهار نهران ظاهران ونهران باطنان فأما الظاهران النيل والفرات وأما الباطنان فنهران في الجنة...**)[1]

حينما نبحث عن هذا النص، نجد أنه قد ورد موصولا عن طريق أحمد بن حفص عند الطبراني في الصغير[٢]، كما أشار إليه الحافظ في الفتح[٣]، وعند الحاكم في المستدرك[٤] . أي أنه ورد من طريق النسخة، ولذلك نجد هذا النص كذلك في المطبوعة من نسخة ابن طهمان برقم (١١٩)[٥].

ثانيا: معاذ بن معاذ العنبري[١]

---

[1] صحيح البخاري (٢١٢٨/٥)،كتاب الأشربة، باب شرب اللبن ، الحديث رقم (٥٢٨٧)

[2] المعجم الصغير (٢٦٤/٢) الحديث رقم (١١٣٩)

[3] فتح الباري (٧٣/١٠)، و لم أجد تخريجه في تغليق التعليق، ويبدو أنه مما سقط من الأصل.

[4] المستدرك على الصحيحين (١٥٤/١)

[5] مشيخة ابن طهمان (ص١٦٨)

له نسخة مشهورة[٢] برواية ابنه عبيد الله[٣] ، وقد علق البخاري لمعاذ في عدة مواضع من صحيحه، وبالتتبع، نجد أن الكثير من تلك المعلقات ترد موصولة عن طريق ابنه عبيد الله، أي من طريق نسخته عن أبيه.[٤]

---

[1] معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن من كبار التاسعة مات سنة ست وتسعين ع (تقريب التهذيب ص ٥٣٦)

[2] معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٢٤٤-٢٤٥)

[3] عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ رجح بن معين أخاه المثنى عليه من العاشرة مات سنة سبع وثلاثين خ م د س (تقريب التهذيب ص ٣٧٤)

[4] أنظر على سبيل المثال المواضع الآتية:

١- الحديث رقم (٥١٦) صحيح البخاري (١/٢٠٠)، شرحه من فتح الباري (٢/٢٢)، تغليق التعليق (٢/٢٥٤-٢٥٥)

٢- الحديث رقم (٦٣٢) صحيح البخاري (١/٢٣٥)، شرحه من فتح الباري (٢/١٥١)، تغليق التعليق (٢/٢٧٩)

٣- الحديث رقم (٢١٣٠) صحيح البخاري (٢/٧٨٢)، شرحه من فتح الباري (٤/٤٣٢)، تغليق التعليق (٣/٢٧٥)

٤- الحديث رقم (٢٥٧٧) صحيح البخاري (٢/٩٧١) ، تغليق التعليق (٣/٤١٠)

٥- الحديث رقم (٢٩٢٣) صحيح البخاري (٣/١١٢٣)، تغليق التعليق (٣/٤٦٧ -٤٦٨)

٦- الحديث رقم (٣٢٩١) صحيح البخاري (٣/١٢٨٢)، شرحه من فتح الباري (٦/٥٢١)، تغليق التعليق (٤/٤٣)

==

مثال ذلك:

(**١**) «..حدثنا محمد بن عرعرة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي وأن يبتاع المهاجر للأعرابي وأن تشترط المرأة طلاق أختها وأن يستام الرجل على سوم أخيه ونهى عن النجش وعن التصرية**) تابعه معاذ،»

ذكر البخاري بعد ذكر الحديث أن معاذا قد تابع الراوي عليه، وبالبحث نجد أن هذه المتابعة قد وردت في صحيح مسلم[1] ، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر[2]، برواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه، أي من طريق النسخة.

==

٧- الحديث رقم (٣٩٢٤) صحيح البخاري (١٥٢٦/٤)، شرحه من فتح الباري (٤٤٤/٧)، تغليق التعليق (١٢٥/٤)

٨- الحديث رقم (٣٩٤١) صحيح البخاري (١٥٣٠/٤)، شرحه من فتح الباري (٤٥٢/٧)، تغليق التعليق (١٢٧/٤)

٩-الحديث رقم (٤٣٧٠) صحيح البخاري (١٧٠٤/٤)، شرحه من فتح الباري (٣٠٨/٨)

١٠-الحديث رقم (٦٠٣٥) صحيح البخاري (٢٣٥٠/٥)، شرحه من فتح الباري (١٩٧/١١)، تغليق التعليق (٥/ ١٥٠)

١١- الحديث رقم (٦٤٧٦) صحيح البخاري (٢٥١٩/٦)، شرحه من فتح الباري (١٩٤/١٢)، تغليق التعليق (٥/ ٢٤٥)

[1] صحيح مسلم ، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، الحديث رقم (١٥١٥)

[2] فتح الباري (٣٢٥/٥)،

(٢) «..حدثني محمد أخبرنا وكيع عن شعبة عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما **(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة نحر جزورا، أو بقرة)** زاد معاذ عن شعبة عن محارب سمع جابر بن عبد الله: **اشترى مني النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا بوقيتين ودرهم أو درهمين فلما قدم صرارا**[١] **أمر ببقرة فذبحت فأكلوا منها فلما قدم المدينة أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين ووزن لي ثمن البعير**)»

في هذا المثال، ذكر البخاري حديثا، ثم علق له متابعة عن معاذ، وبالبحث نجد أن الحديث قد ورد موصولا في صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن معاذ عن أبيه[٢]، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر[٣]، وقد أخرجه الحافظ في التغليق بسنده إلى النسخة ليوافق بذلك مسلما[٤].

ثالثا: إسحاق بن يحيى الكلبي[١]:

---

[1] صرار : بكسر المهملة والتخفيف ووهم من ذكره بمعجمة أوله وهو موضع بظاهر المدينة على ثلاثة أميال منها من جهة المشرق (فتح الباري ١٩٤/٦)

[2] صحيح مسلم، كتاب المساقاة ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه، الحديث رقم (٧١٥)

[3] أنظر فتح الباري (١٩٤/٦)

[4] تغليق التعليق (٤٦٧/٣-٤٦٨)

له نسخة عن الزهري [٢] يرويها يحيى بن صالح الوُحاظي [٣] عنه، وقد علق له البخاري في عدة مواضع، وبالبحث نجد أن ما علقه البخاري قد رواه الأئمة موصولا عن طريق يحيى بن صالح الوُحاظي عن إسحاق ، أي من نسخته عنه[٤]. والملاحظ أن البخاري لم يرو له إلا تعليقا

---

[1] إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي العوصي بفتح المهملة وبعد الواو مهملة صدوق قيل إنه قتل أباه من الثامنة خت (تقريب التهذيب ص ١٠٣)

[2] أنظر معرفة النسخ والصحف الحديثية ص٩٥

[3] يحيى بن صالح الوحاظي بضم الواو وتخفيف المهملة ثم معجمة الحمصي صدوق من أهل الرأي من صغار التاسعة مات سنة اثنتين وعشرين وقد جاز التسعين خ م د ت ق (تقريب التهذيب ص ٥٩١)

[4] أنظر مثلا المواضع الآتية:

١- الحديث رقم (٦٥٠) صحيح البخاري (٢٤١/١)، شرحه من فتح الباري (١٦٦/٢)، تغليق التعليق (٢٨٦/٢)

٢- الحديث رقم (٣٧١٢) صحيح البخاري (١٤٢٩/٣)، شرحه من فتح الباري (٢٦٤/٧)، تغليق التعليق (٤/ ٩٩)

٣- الحديث رقم (٦٢٧١) صحيح البخاري (٢٤٤٩/٦)، شرحه من فتح الباري (٥٣٢/١١)، تغليق التعليق (٥/ ١٩٦)

٤- الحديث رقم (٦٥٩٩) صحيح البخاري (٢٥٦٩/٦)، شرحه من فتح الباري (٣٩١/١٢)، تغليق التعليق (٥/ ٢٧١) ==

== ٥- الحديث رقم (٦٩٤٧) صحيح البخاري (٢٦٨٨/٦) ، تغليق التعليق (٣٣٧/٥)

لكـــلام فيه[1] إلا أن البخاري أراد بذكره تكثير طرق الأحاديث التي يخرجها عن الزهري، وهو من مقاصد تعليقه لبعض الأحاديث.[2]

مثال ذلك:

قال البخاري « حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثنا بن وهب قال حدثني يونس عن بن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال: (**لما اشتد برسول الله صلى الله عليه وسلم وجعه قيل له في الصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس**...» ثم بعد تمام النص ذكر البخاري أن إسحاق بن يحيى الكلبي تابع الراوي على هذا الحديث[3].

وحينما ننظر في فتح الباري و تغليق التعليق[4] نجد أن الحافظ ابن حجر قد ذكر أن متابعة إسحاق وردت في نسخة يحيى بن صالح عنه.

فهذه الأمثلة التي ذكرناها مع ما أشرنا إليه في الحاشية، كلها تدل على أن البخاري قد يحيل على نسخة أو صحيفة حديثية حين التعليق.

وإذا تجاوزنا النسخ الحديثية إلى المؤلفات العلمية التي في عصر البخاري، سنجد أن الإمام البخاري قد استخدم التعليق فيما ينقله عن هذه المصادركذلك، فقد علق في عدة مواضع عن الإمام مالك

---

[1] أنظر تهذيب الكمال (٤٩٣/٢)

[2] أنظر هدي الساري (ص٤٥٦)

[3] صحيح البخاري (٢٤١/١)، كتاب الجماعة والإمامة، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، الحديث رقم (٦٥٠)

[4] فتح الباري (١٦٦/٢) ، تغليق التعليق (٢٨٦/٢)

أحاديث تروى في موطأه[١]، بل قد علق في التفسير عن سفيان بن عيينة ما نجده في تفسيره كذلك[٢]. والإمام البخاري لم يكتف بذلك، بل نقل عن أصحاب كتب الفنون الأخرى، كما تراه في عدة مواضع يعلق أقوالا عن أبي عبيدة[٣] صاحب غريب القرآن، وهذه الأقوال نجدها في الكتاب المذكور[٤]. بل نص ابن حجر أن البخاري يستمد كثيرا من كتاب علل الزهري للذهلي[٥]

وهذا الأسلوب الذي أخرج به البخاري كتابه هو من عبقريته الفذة التي سبق بها المحدثين في عصره، حيث ألف كتابا جامعا مختصرا، جمع فيه فنونا شتى، حيث استطاع أن يضع في الكتاب خلاصة تجاربه الحديثية في نقد الرجال[٦]، بذكر الأسانيد الصحيحة إلى رواقما، مع استيعابه لعامة ما يروى في كتب أهل الحديث إلى عصره بطريقة مختصره، مع ما تضمنه من الأبحاث الفقهية والمعارف اللغوية والفنون

---

[1] أنظر مثلا :

١- الحديث رقم (١٧٤١) صحيح البخاري (٦٥٣/٢)، شرحه من فتح الباري (٥٣/٤)، تغليق التعليق (١٣٠/٣)ا ٢ - الحديث رقم (٥٠٨٥) صحيح البخاري (٢٠٦٢/٥) ، الموطأ (٩٦٨/٢) حديث رقم (١٧٣٨)

[2] أنظر باب (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) ، صحيح البخاري (١٧٠٤/٤)، وشرحه من فتح الباري (٣٠٨/٨)

[3] معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي مولاهم البصري النحوي اللغوي صدوق أخباري وقد رمي برأي الخوارج من السابعة مات سنة ثمان ومائتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة خت د (تقريب التهذيب ص ٥٤١)

[4] أنظر المواطن الآتية من تغليق التعليق : (٤٩٣/٣) ،(٣٦/٤) ، (٣٥٦/٤) ،(٣٧٤/٤) ، (٤/ ٤٧٧)، (٣٥٧/٥)

[5] أنظر فتح الباري (٣٤٣/٨)

[6] وأنظر في ذلك رسالة «منهج البخاري في التاريخ الصغير» ص١١١

الأخرى. ولكثرة ما في صحيح البخاري من الفوائد والأسرار، فقد ذكر الشيخ طاهر الجزائري أن مقاصد هذا الكتاب لم يتم استيفاؤها حتى اليوم، وأن شرحه ما زال دينا على الأمة الإسلامية[١]

ومن الغريب، أنك تجد في آخر الزمان، أحد الباحثين ، يغمز الإمام البخاري ويقلل من شأنه، دون حجة ولا برهان، زاعما أن البخاري ليس هو العالم الذي طور الإسناد إلى حد الكمال، بل هو الذي بدأ معه الإسناد بالإنهيار، و زعم أن البخاري استفاد في تأليف كتابه من مؤلفات سابقيه دون توفيق[٢]. و لا تجد لقائل هذا القول في ذلك حجة، ولا برهان، سوى ما نقله عن العيني أنه قال في البخاري أنه «عاف من التقليد»[٣]، والحق أننا لا نملك لصاحب هذا الرأي قولا نجيب به عليه، لأنه صادر عمن لا يعتد باجتهاد أهل الإجتهاد، ولا يرى لأهل العلم فضلا ما لم يوافقوا مذهبه، ولا شك أن من هذا حاله، فإن أفقه أضيق من أن يوسّع وفهمه بعيد عن الصواب، وإلا فإن من ترك التعصب ونظر بعين الإنصاف لم يرَ في صنيع كل إمام إلا حسنا، ولم يعب على من اجتهد اجتهاده، ما دام أنه من أهل الاجتهاد. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

[1] توجيه النظر (٢/٧٤٧)

[2] تاريخ التراث العربي (١/٣٠٧)

[3] على أنني لم أجد هذه العبارة في عمدة القاري مع طول البحث، وانظر تاريخ التراث العربي (١/٣٠٧)

الفصل الخامس

في ذكر أسماء أصحاب النسخ والصحف الحديثية التي روى عنها البخاري ومسلم مرتبة على حروف الهجاء

بعد أن قدمنا في ما مضى منهج الشيخين في تحمل وآداء المواد المكتوبة، والتي منها النسخ والصحف الحديثية، وبعض مقاصد الرواية عن النسخ والصحف، نختم ذلك ببيان أهم وأشهر الصحف التي أخرج الشيخان من طريقها في الصحيح ،مرتبة على حروف الهجاء.

ولابد من الإشارة قبل سرد أسماء هؤلاء الرواة وأحوالهم وأحوال نسخهم إلى طريقة ترتيب هذا القسم، حيث رتبته على حروف الهجاء المعروفة، و اقتصرت في بداية كل ترجمة على ذكر الإسم وسنة الوفاة إن وجدت ، وفي بعض الأحيان أذكر سنة الولادة إن أمكن. ثم إنني أذكر في الحاشية تعريفا موجزا بالمترجم له من «تقريب التهذيب»، والهدف من هذه الترجمة هو إعطاء صورة موجزة عن اسم الراوي ونسبه وطبقته، مع حكم ابن حجر عليه، مع العلم أن هذه الأحكام تقريبية لإعطاء صورة عامة عن حال الراوي، لا أننا نستطيع أن نحكم على مراتب الأحاديث من خلالها، كما هو معلوم لدى أهل الاختصاص. ثم أتكلم على النسخة ورواتها، و كلام أهل العلم فيها ، مع دراسة إحصائية لعدد ما يخرجه البخاري ومسلم من طريقها، وكيفية الإخراج إن أمكن.

وتجدر الإشارة هنا أن هناك عددا من الرواة ممن ذكر أهل العلم أن لهم نسخا، و لكنك لن تجدهم في هذه القائمة، لأنني حين البحث لم أجد البخاري ومسلم يخرجان من طريق هذه النسخ مع

كون رجالها ممن أخرجا لهما. فعلى سبيل المثال، نجد الترجمة الآتية في كتاب معرفة النسخ والصحف الحديثية للشيخ بكر أبو زيد:

« **٩٢**–رَقَبَةُ بن مَسْقَلَةَ- ويقال: مَصْقَلَةُ – العبدي الكوفي : (ت ١٢٩ هـ)، ثقة مأمون، وكان يمزحُ، (خ م ت س فق)

***النسخة**:

قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٦٤):

«نسخة لرقبة بن مسقلة العبدي، بتفرد بها عيسى بن موسى الغُنْجارُ البخاري عن أبي حمزة محمد بن ميمون المروزي عنه» انتهى.

وأبو حمزة هو محمد بن ميمون المروزي السكري: ثقة، فاضل، (ت ١٦٧هـ)، (ع)

وعيسى هو الملقب غُنْجار، صدوق، ربما أخطأ، وربما دلس، مكثر من الحديث عن المتروكين، (ت ١٨٧هـ)، (م خت ق) » **أ.ه**. [١]

قلت: من ينظر إلى هذه الترجمة، ربما توهم من الرموز الموضوعة أن الشيخان قد أخرجا من طريق هذه النسخة، ولكن حين البحث لا نجد البخاري يخرجا من طريق هذه النسخة شيئا، على أهما يخرجان عن كل راو من رواة النسخة بانفراد، باستثناء غُنجار الذي ينفرد بالإخراج عنه مسلم، ولكن مع ذلك، فإنه لم يخرج عنه من هذه النسخة التي انفرد بها. وهذا المثال ينطبق على كثير من الرواة الذين تجدهم في كتاب «معرفة النسخ والصحف الحديثية» للشيخ بكر أبو زيد، و كتاب «دراسات في الحديث

[1] معرفة النسح والصحف الحديثية (ص١٣٩-١٤٠)

النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ولذلك لم نسرد أسمائهم هنا، بناء على ما تبين لنا، والكمال لله تعالى. والعصمة لرسوله صلى الله عليه وسلم. وعلى الله الاتكال.

حرف الألف

١-إبراهيم بن طُهْمان (ت١٦٣هـ):

إبراهيم بن طُهمان من أهل خُراسان، أثنى عليه الأئمة، ورماه البعض بالإرجاء، إلا أن ذلك لم يؤثر فيه، وقد بين ابن حجر أنه لم يكن غاليا فيه، وذكر عن بعض أهل العلم أنه رجع عنه، و بين أن ما رواه عنه الثقات فهو صحيح[١].

نسخته:

له نسخة مشهورة، برواية أحمد بن حفص، عن أبيه حفص بن عبد الله السُلمي، ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب[٢]، و أخرج عنها بسنده إليها في مواضع كثيرة من تغليق التعليق[٣]، وذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أنها ما زالت محفوظة في دار الكتب الظاهرية إلى اليوم[٤]. وقد طبعت حديثا

---

[1] أنظر ذلك كله في تهذيب التهذيب (١/١١٣)

[2] تهذيب التهذيب (٢/٣٤٧)

[3] وقد ذكرناها في الفصل الماضي.

[4] أنظر دراسات في الحديث النبوي (١/٢٢٤)

بعنوان «مشيخة ابن طُهْمان»[١]

قلت: عناية العلماء بها وإخراج إبن حجر بسنده إليها مما يدل على شهرتها واهتمام أهل الحديث بها.

رواتها:

هذه النسخة مشهورة برواية أحمد بن حفص السلمي، عن أبيه حفص بن عبد الله.

وأحمد بن حفص هو قاضي نيسابور الحافظ الرحال و هو من شيوخ البخاري[٢]، قال ابن حجر: صدوق[٣]

وأبوه **حفص بن عبد الله بن راشد السلمي**: هو قاضي نيسابور قبل ابنه، وكان كاتبا لإبراهيم بن طهمان[٤]، وقال ابن حجر: صدوق[٥].

---

[1] وهو عنوان خاطيء كما قدمنا عن المحقق، وقد رجح المحقق أن يكون العنوان الصحيح «سن ابن طهمان» ولكن الذي نراه أقرب إلى الصواب أن يكون العنوان الصحيح «نسخة ابن طهمان» حيث أن كلمة «نسخة» أقرب إلى الالتباس بكلمة «مشيخة» من كلمة «سنن».

[2] نقلا عن تهذيب التهذيب (٢١/١)

[3] تقريب التهذيب (ص٧٨)

[4] نقلا عن تهذيب التهذيب (٣٤٧/٢)

[5] تقريب التهذيب (ص١٧٢)

أخرج البخاري من هذه النسخة، عن طريق أحمد بن حفص حديثين وهما رقم (١٥١٦)، (٤٨٣٧)، وهما كالآتي:

١- «⊛ أحمد حدثنا أبي حدثنا إبراهيم عن الحجاج بن حجاج عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (**ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج)»**[١]

٢- «⊛ أحمد بن أبي عمرو قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم عن يونس عن الحسن ﴿ فلا تعضلوهن ﴾[سورة البقرة ٢٣٢] قال: حدثني معقل بن يسار: أنها نزلت فيه قال: زوجت أختا لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها، جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك، وفرشتك، وأكرمتك، فطلقتها ثم جئت تخطبها؟ لا والله لا تعود إليك أبدا! وكان رجلا لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله هذه الآية ﴿ فلا تعضلوهن ﴾ فقلت الآن أفعل يا رسول الله، قال فزوجها إياه.»[٢]

---

[1] صحيح البخاري (٥٧٨/٢) كتاب الحج، باب قول الله تعالى :(وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا) الحديث رقم (١٥١٦)

[2] صحيح البخاري (١٩٧٢/٥)، كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي..، الحديث رقم (٤٨٣٧)

وقد وعلق البخاري عن إبراهيم بن طُهْمان في مواضع عديدة، ذكرناها في الفصل الماضي[1] ،ويبدو من مطابقة تلك المعلقات مع نسخة إبراهيم التي ينقل عنها ابن حجر أن البخاري علقها عن تلك النسخة، وهو مما يؤيد الرأي الذي ذكرناه في الفصل الماضي أن البخاري يرى الإحالة على النسخ الحديثية. وعامة ما يخرجه البخاري عن إبراهيم بن طهمان في الشواهد، كما ذكره ابن حجر.[2]

و لم يخرج له مسلم من طريق هذه النسخة شيئا، مع روايته لإبراهيم بن طهمان في مواضع يسيرة من صحيحه. وهي (٦١٢)، (٩٥٤)، (١١٤٢)، (٢٢٧٧).

٢–أحمد بن شَبِيْب (ت ٢٢٩هـ)[3]:

[1] أنظر الصفحة (٧٢) من هذه الرسالة

[2] هدي الساري (ص٣٨٨)

[3] أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي بفتح المهملة والموحدة أبو عبد الله البصري صدوق من العاشرة مات سنة تسع وعشرين خ خد س (تقريب التهذيب ص ٨٠)

لأبيه[1] نسخة مشهورة[2]، صححها العلماء من رواية أحمد بن شبيب عنه[3]، قال علي بن المديني عن شبيب بن سعيد :« ثقة، كان من أصحاب يونس بن يزيد[4]، كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه احمد»[5] وقال أبو أحمد بن عدي: « ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده، عن يونس عن الزهري، وهي أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير» ثم قال :« وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة، ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه بن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه، فيغلط ويهم، وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب»[6]

---

[1] شبيب بن سعيد التميمي الحبطي بفتح المهملة والموحدة البصري أبو سعيد لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية بن وهب من صغار الثامنة مات سنة ست وثمانين خ خد س (تقريب التهذيب ص ٢٦٣)

[2] أنظر الكامل في الضعفاء (٣١/٤)

[3] كما في الكامل (٣١/٤) و في تهذيب التهذيب (١٣٠/١٢) والتقريب (ص٢٦٣)

[4] يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين ع (تقريب التهذيب ص ٦١٤)

[5] تهذيب الكمال (١٢ / ٣٦١)

[6] الكامل في الضعفاء(٤ / ٣١)

وقال ابن حجر بعد نقل كلام أهل العلم : « قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث، و لم يخرج من روايته عن غير يونس، ولا من رواية ابن وهب عنه شيئا»[1].

قلت: أخرج البخاري عن هذه النسخة في ثمانية (٨) مواضع من جامعه الصحيح فقط[2]. وكلها كما قال ابن حجر من رواية ابنه عنه. يضاف إلى ذلك أنه في جميع هذه المواضع لم يخرج له منفردا، وإنما أخرج له متابعة واستشهادا، وفي غالب الأحيان يعلق المتابعة. كما في الأمثلة التالية:

(١) « ✇ عبد الله بن مسلمة قال: قرأت على بن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه فقال :سمعت النبي صلى الله عليه وسلم.

✇ أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي حدثنا يونس قال ابن شهاب

وحدثني عبد الرحمن الأعرج أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من شهد الجنازة حتى يصلي فله قيراط ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين)»**[3]

في هذا المثال أخرج البخاري من طريق نسخة أحمد بن شبيب، ولكن مقرونا بغيره من الأسانيد.

---

[1] هدي الساري (ص٤٠٩)

[2] أنظر الأحاديث الآتية من صحيح البخاري (١٧٢)، (١٢٦١)، (١٣٣٩)، (٢٢٥٩)، (٢٤٨٧)، (٣٤٩٣)، (٦٠٨٠)، (٦٢١٣)

[3] صحيح البخاري (٤٤٥/١) كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، الحديث رقم (١٢٦١)

(٢) «ﭬ أحمد بن شبيب بن سعيد ﭬ أبي عن يونس قال ابن شهاب: ﭭ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**لو كان لي مثل أحد ذهبا ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء إلا شيء أرصده لدين**) »[١]

هذا الحديث أخرجه البخاري من نسخة أحمد بن شبيب، ولكنه بعد أن ذكر حديثا آخر في نفس المعنى، وكأنه أراد الاستشهاد بهذا النص، والله أعلم.

والذي يظهر من خلال ما سبق أن البخاري تحرى في نقله، ولذلك لم يخرج عن شبيب إلا من رواية ابنه عنه، و لم يخرج له إلا استشهادا أو متابعة.

٣- إسحاق بن راشد الجَزَرِي (ت ؟)[٢]:

ثقة، تكلموا في حديثه عن الزهري،« قال ابن معين في رواية: ثقة ،وفي رواية: ليس هو في حديث الزهري بذاك. وقال الذهلي هو مضطرب في حديث الزهري»[٣]

النسخة:

---

[1] صحيح البخاري (٨٤١/٢) كتاب الاستقراض ، باب أداء الديون، الحديث رقم(٢٢٥٩)

[2] إسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر خ ٤ (تقريب التهذيب ص ١٠٠)

[3] هدي الساري (ص٣٨٩)

له نسخة ذكرها ابن حجر في لسان الميزان نقلا عن ابن عدي[١]، يرويها عنه موسى بن أعين[٢] كما ذكر.

قلت: غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وهي مواضع يسيرة، كما قال ابن حجر.[٣] وأما نسخة موسى بن أعين عنه، فلم يخرج عنها إلا نصا واحداً، وهو الحديث رقم (٤٤٠٠)

٤- إسحاق بن يحيى الكَلْبِي (؟):

قدمنا في الفصل الماضي طرفاً من الحديث عنه[٤]، وأن له نسخة من رواية صالح الوُحاظي. وقد علق عنه البخاري كثيرا في المتابعات، وهذه المتابعات وردت موصولة من طريق الوحاظي، وهو مما يدل على ما ذهبنا إليه أن البخاري يستخدم التعليق للإحالة على النسخ الحديثية. والله أعلم.

٥-إسماعيل بن أبي كثير(ت ١٨٠هـ)[١]:

---

[1] لسان الميزان (١٧٧/٥)

[2] موسى بن أعين الجزري مولى قريش أبو سعيد ثقة عابد من الثامنة مات سنة خمس أو سبع وسبعين خ م د س ق (تقريب التهذيب ص ٥٤٩)

[3] هدي الساري (ص٣٨٩)

[4] أنظر صفحة (٩٢)

النسخة:

له نسخة من رواية علي بن حجر السعدي[٢]، روى عنها ابن حجر في الإصابة وذكر أنها على أربعة أجزاء[٣]، وذكرها الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ[٤]، وذكر ابن سعد في ترجمته أنه «صاحب الخمس مائة حديث التي سمعها منه الناس»[٥].

وقد طبعت هذه النسخة أخيراً ، في رسالة أعدها الطالب «عمر بن رفود السفياني»، وعدد أحاديث النسخة أربع مائة وسبعة وسبعون حديثا (٤٧٧)، وبجبر الكسر تكون خمسمائة كما ذكر ابن سعد. وهذا مما يدل عى اشتهار هذه النسخة، ولذلك كانت من ضمن مسموعات ابن حجر.

قلت: أخرج البخاري عن إسماعيل بن أبي كثير في إثنين وأربعين (٤٢) موضعا من صحيحه، ولكنه لم يخرج من طريق علي بن حجر شيئا، ولا يتنافى ذلك مع كونه أخرج من النسخة، ما دام أن النسخة قد سمعها من الناس غير علي بن حجر.

---

[1] إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي أبو إسحاق القارىء ثقة ثبت من الثامنة مات سنة ثمانين ع (تقريب التهذيب ص ١٠٦)

[2] علي بن حجر بضم المهملة وسكون الجيم بن إياس السعدي المروزي أبو الحسن نزيل بغداد ثم مرو ثقة حافظ من صغار التاسعة مات سنة أربع وأربعين وقد قارب المائة أو جازها خ م ت س (تقريب التهذيب ص ٣٩٩)

[3] الإصابة (٦/٥٠٤-٥٠٥)

[4] معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص٩٦)

[5] تهذيب التهذيب (١ / ٢٥١)

وأخرج مسلم بروايته المباشرة عن علي بن حجر في ستة وتسعين (٩٦) موضعا من صحيحه.

قلت: و لم يظهر لي سبب تجنب البخاري رواية هذه النسخة عن علي بن حجر وهو ثقة، اللهم إلا أن يكون اكتفى برواية غيره للنسخة، وعامة ما يخرجه البخاري عن إسماعيل عن طريق قتيبة بن سعيد[1]،[2] وهو من أقران علي بن حجر في بعض شيوخه[3].

---

[1] أنظر:المواضع الآتية من صحيح البخاري (٤٩)، (٦١)، (٣٩٧)، (٥٨٥)، (٦٣٠)، (٩٦٨)، (١٥٨٦)،(١٧٨٧)، (١٧٩٢)، (١٧٩٩)، (١٩١٣)، (٢٠٩٤)،(٢١٧١)، (٢٢١١)، (٢٣٠٤)، (٢٥٣٦)، (٢٧٨٤)، (٣٣٤٢)، (٣٥٧٠)، (٣٦٢٤)، (٣٩٠٧)، (٤٧٩٧)، (٥١٠٩)، (٥١١٤)، (٥٤٤٥)، (٦٠٠٢)، (٦١٩٩)، (٦٢٠١)، (٦٢٥٢)، (٦٥٥٦) وهذه هي المواضع التي روى فيها البخاري لإسماعيل عن طريق قتيبة.

[2] قتيبة بن سعيد بن جميل بفتح الجيم بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه يحيى وقيل علي ثقة ثبت من العاشرة مات سنة أربعين عن تسعين سنة ع (تقريب التهذيب ص ٤٥٤)

[3] كما في ترجمة علي بن حجر في تهذيب التهذيب :قال أبو بكر الأعين:« مشائخ خراسان ثلاثة أولهم قتيبة والثاني محمد بن مهران والثالث علي بن حجر» (تهذيب التهذيب ٢٥٩/٧) وإنما قلت في بعض شيوخه لأن ابن حجر يجعل عليا من صغار التاسعة وقتيبة من العاشرة، فافترقت الطبقة. والله أعلم.

حرف الجيم

٦- جَعْفَر الصادق[1] (ت ١٤٨هـ):

النسخ:

قال ابن عدي : « ولجعفر بن محمد حديث كبير عن أبيه عن جابر، وعن أبيه عن آبائه، ونسخا لأهل البيت، برواية جعفر بن محمد، وقد حدث عنه من الأئمة مثل إبن جريج، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم ممن ذكرت بعضهم، و لم أذكر بعضا، وجعفر من ثقات الناس، كما قال يحيى بن معين»[2] وقد روى أهل العلم عن أبي جعفر محمد بن علي كتابته عن جابر كذلك.[3]

قلت: نسخته عن أبيه عن جابر[4] أخرج عنها مسلم في صحيحه في اثني عشر(١٢) موضعا، وهو راوي منسك جابر الطويل[5].

---

[1] جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام من السادسة مات سنة ثمان وأربعين بخ م ٤ (تقريب التهذيب ص ١٤١)

[2] الكامل (١٣٣/٢)

[3] أنظر: معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص١٥٢)

[4] جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بمهملة وراء الأنصاري ثم السلمي بفتحتين صحابي بن صحابي غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو بن أربع وتسعين ع (تقريب التهذيب ص ١٣٦)

[5] الحديث رقم (١٢١٨) وانظر تفصيل هذا المنسك في كتاب حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما رواها عنه جابر بن عبد الله، للشيخ "محمد ناصر الدين" الألباني.

ولم يخرج له البخاري مع إخراجه عن نسخة أبيه محمد الباقر[1] في عشرة مواضع من الصحيح. ولم يظهر لي سبب وجيه في ترك البخاري الرواية عنه، إلا أن يكون أراد إخراج الحديث من غير طريقه ليبين ثقته فيما يرويه عن أبيه، والله اعلم.

٧-جُويرية بن أسماء الضُبَعي (٩٥-١٧٣هـ)[2] :

له عن نافع مولى ابن عمر صحيفة مشهورة، اهتم بروايتها كثير من علماء قزوين[3]، وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي أنها ما زالت محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا إلى اليوم[4]. قلت: ولم أجد ذكرا لهذه النسخة في كتب الجرح والتعديل، مع طول بحث، وعلى أية حال، فقد أخرج البخاري عن طريق جويرية عن نافع في سبعة وثلاثين (٣٧) موضعا، وأخرج له مسلم في خمسة (٥) مواضع فقط.

[1] محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر ثقة فاضل من الرابعة مات سنة بضع عشرة ع (تقريب التهذيب ص ٤٩٧)

[2] جويرية تصغير جارية بن أسماء بن عبيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة البصري صدوق من السابعة مات سنة ثلاث وسبعين خ م د س ق (تقريب التهذيب ص ١٤٣) فائدة: قد يظن أن جويرية من الإناث، إلا أنه من الذكور كما هو واضح من اسمه، وأبوه من الذكور كذلك.

[3] أنظر كتاب «التدوين في أخبار قزوين» في المواضع الآتية (٣١١/١) ، (٣١٣/١)، (٤٥٠/١)، (٨٣/٣)، (٧٧/٤)، (١٧٨/٤)

[4] دراسات في الحديث النبوي (٢٣٩/١) وهي بإسطانبول ، عاصمة الدولة التركية الحديثة.

قلت: وعامة ما أخرجه البخاري مما أسنده، وعلق عنه متابعة في موضعين من صحيحه وهما الحديثان رقم (١٧٤١) و (٢٣٨٩).

حرف الحاء

٨-حجّاج بن حجّاج الباهلي (٧٠-١٣٠هـ):[1]

النسخة:

ذكر الشيخ بكر أبو زيد أن له نسختان[2]:

١- نسخة يرويها ينفرد بها عنه إبراهيم بن طهمان[3]

٢- ونسخة يرويها حجاج عن قتادة[4]

قلت: إنما هي نسخة واحدة، يرويها إبراهيم بن طهمان عنه عن قتادة، وقد رواها عن إبراهيم حفص بن عبد الله وعنه ابنه حفص، وهذا هو الذي ذكره ابن حجر في فتح الباري، حيث قال في بيان الحديث الذي علقه البخاري عن حجاج بن حجاج[5] « فأما رواية حجاج، فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة، من رواية أحمد بن حفص، أحد شيوخ البخاري، عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان، عن

---

[1] حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول ثقة من السادسة خ م د س ق (تقريب التهذيب ص ١٥٢)

[2] معرفة النسخ (ص١١٨)

[3] ذكر ذلك الحاكم في علوم الحديث (ص١٦٤) وابن جدر في تهذيب التهذيب (٢/٢٠٠)

[4] نقل ذلك عن فتح الباري (٥/١٥٧)

[5] هو في صحيح البخاري (٢/٨٩٣) الحديث رقم (٢٣٩٠)

حجاج»[١] وقال معلقا على النص نفسه في تغليق التعليق :« أما حديث حجاج بن حجاج الباهلي، فإن روايته عن قتادة مشهورة، وهو من رجال البخاري، ولأحمد بن حفص شيخ البخاري عن أبيه، عن إبراهيم ابن طهمان، عنه عن قتادة نسخة ذكرها ابن عدي وغيره وبذلك جزم البيهقي»[٢]

قلت: أخرج البخاري عن هذه النسخة حديثا واحدا فقط[٣] وعلق عنه في موضع واحد متابعة[٤]، وهي التي تقدم الحديث عليها. وهذا التعليق مما يفيدنا أن البخاري يعلق عن النسخ الحديثية. كما قررنا.

وأخرج عن هذه النسخة مسلم في صحيحه، ولكن من غير طريق أحمد بن حفص،في موضع واحد فقط[٥].

٩-حَرْمَلَة بن يحي بن حَرْمَلَة التجيبي (ت ٢٤٣هـ)[١]:

---

[1] فتح الباري (١٥٧/١)

[2] تغليق التعليق (٣٤٢/٣)

[3] صحيح البخاري (٥٧٨/٢) الحديث رقم (١٥١٦)

[4] صحيح البخاري (٨٩٣/٢) الحديث رقم (٢٣٩٠)

[5] صحيح مسلم (٤٢٧/١) الحديث رقم (٦١٢)

له نسخة مشهورة ينفرد بها عن عبد الله بن وهب[2]، ذكرها ابن عدي في الكامل[3]، و نقل عنها ابن حجر في الإصابة[4]، . وقد استغرب بعض الناس تفرد حرملة وإكثاره عن عبد الله بن وهب، وقد أجاب عن ذلك ابن عدي:« وحرملة روى عن ابن وهب والشافعي ما لم يروه أحد، فأما ابن وهب فكان متواريا في دارهم، طلب للقضاء فتوارى عندهم، فسمع منه ما لم يسمعه أحد، فحديث ابن وهب مقطوعه ومسنده وأصنافه ونسخه كلها عنده»[5]. ثم قال: « وقد تبحرت حديث حرملة، وفتشته الكثير،فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله. ورجل يتوارى ابن وهب عندهم، ويكون عنده حديثه كله، فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتب ونسخ وافرادات ابن وهب»[6]

[1] حرملة بن يحيى بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي صدوق من الحادية عشرة مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين وكان مولده سنة ستين م س ق(تقريب التهذيب ص ١٥٦)

[2] عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين وله اثنتان وسبعون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٣٢٨)

[3] الكامل (٢/٤٥٨-٤٥٩)

[4] أنظر الإصابة في تمييز الصحابة (٤/١٩٣) ، (٥/١٧٥)، (٧/٣٠٧)

[5] أنظر الكامل (٢/٤٦٠)

[6] الكامل (٢/٤٦١)

فالحاصل أن نسخة حرملة عن ابن وهب صحيحة، ولذلك احتج بها مسلم وأخرج عنها في مائتين وسبعة وستين (٢٦٧)موضعا من صحيحه[1] .

قلت: ولم يخرج البخاري عن حرملة بتاتا، ولم يظهر لي سبب عدم إخراجه عنه ، حيث أنه أثبت له السماع من ابن وهب في التاريخ الكبير[2]، اللهم أن يكون قد تجنبه لما استغرب من تفرده عن ابن وهب أو لشيء آخر، ، فإن حرملة مختلف فيه، حتى أن أبا حاتم ضعفه، ، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال : يكتب حديثه ولا يحتج به»[3] وقد ضعفه أحمد بن صالح المصري وغيره، كما في «كامل» ابن عدي[4]، لكن ابن عدي رد عن ذلك بما قدمناه، وبأن تضعيف أحمد بن صالح كان ناتجا عن خشونة وقعت بينه وبين حرملة[5]، والله أعلم.

---

[1] أنظر على سبيل االمثال المواضع الآتية من صحيح مسلم بترقيم فؤاد عبد الباقي (٧)، (٢١)، (٢٤)، (٤٧)، (٥٢)، (٥٧)،(٦٦)، (٧٢)، (٩٥)، (١٢٣)، (١٥١)، (١٥٥)، (١٦٣)، (١٧١)،(١٩٨)، (٢٠٦)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢٢٦)

[2] التاريخ الكبير (٦٩/٣)

[3] الجرح والتعديل (٢٧٤/٣)

[4] الكامل (٤٦١/٢)

[5] المصدر نفسه.

١٠ –الحسن بن محمد بن أَعْيَن[1] (ت ٢١٠):

النسخة:

له نسخة عن مَعْقِل بن عبيد الله الجزري[2]، يرويها عنه سَلَمَةُ بن شَبِيْب[3]، ذكر هذه النسخة ابن القيسراني في الجمع بين رجال الصحيحين، وعنه الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ[4].

قلت: أخرج له مسلم عن هذه النسخة ستة وثلاثين (٣٦) حديثا احتجاجا ومتابعة. و لم يخرج له البخاري.

١١– حفص بن مَيْسَرَة (ت ١٨١هـ):

قدمنا في مبحث: «النسخ وعلو الإسناد عند مسلم» أن مسلما أراد الرواية عن نسخته فلم يتحصل عليها بعلو إلا من طريق سُوَيْد بن سعيد الحدثاني[5]، وقد ترجمنا لكل منهما هناك. وهذه النسخة

---

[1] الحسن بن محمد بن أعين الحراني أبو علي وقد ينسب إلى جده صدوق من التاسعة مات سنة عشر ومائتين خ م س (تقريب التهذيب ص ١٦٣)

[2] معقل بن عبيد الله الجزري أبو عبد الله العبسي بالموحدة مولاهم صدوق يخطىء من الثامنة مات سنة ست وستين م د س (تقريب التهذيب ص ٥٤٠)

[3] سلمة بن شبيب المسمعي النيسابوي نزيل مكة ثقة من كبار الحادية عشرة مات سنة بضع وأربعين م ٤ (تقريب التهذيب ص٢٤٧)

[4] معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص١٢١)

[5] أنظر الصفحة (٦٧)

إنما أخرج منها مسلم ما صح عنده بنـــزول، كما بينا. قلت: وقد أخرج البخاري عن حفص بن ميسرة ستة (٦) أحاديث، كلها برواية رجل عنه[1]، فإذا كان البخاري لم يتحصل على رواية مباشرة من حفص وهو الذي سبق مسلما، فكيف بمسلم؟

١٢-الحكم بن نافع (ت ٢٢١هـ)[2]:

أبو اليمان الحكم بن نافع البهراني، من شيوخ البخاري المشهورين الذين أكثر عنهم في الجامع الصحيح[3].

النسخ:

للحكم بن نافع نسخ مشهورة عن شعيب بن أبي حمزة، منها:

١- نسخته عن شعيب عن نافع عن ابن عمر.[4] وقد أخرج عنها البخاري حديثا واحدا فقط وهو: «حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع :كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: (**حلق رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته**)[5] وقد

---

[1] أنظرها تحت أرقام الأحاديث الآتية :(١٤٣٨)، (١٤٣٩)، (٢٣٣٣)، (٤٠٣٩)، (٤٣٠٥)، (٦٨٨٩)

[2] تقدمت ترجمته في حاشية ص (٤٣)

[3] أنظر هدي الساري (ص٣٩٩)

[4] ذكرها الخطيب في الكفاية (ص٢١٤)

[5] صحيح البخاري (٦١٦/٢) كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال، الحديث رقم (١٦٣٩)

أخرجه في كتاب الحج باب «الحلق والتقصير عند الإحلال» لدلالته على المعنى المراد خاصة مع تأيده بالأحاديث الكثيرة التي ذكرها بعده.

٢- نسخته عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة[1]. وقد أخرج عنها البخاري في مواضع عديدة من صحيحه[2]، وأولها الحديث المشهور (**نحن الآخرون**)[3] ، وقد بينا في مبحث :«منهج الشيخين في تفريق الأحاديث من النسخة المدرجة»[4] طريقة إخراج البخاري عن هذه النسخة، وأنه يذكر النص المذكور ثم يتبعه بالحديث المراد، في غالب الأحيان، كما هو الحال في نسخة همام عن أبي هريرة، وقد استظهر الحافظ ابن حجر أن هاتين النسختين متشابهتين، أو أخذتا في مجلس واحد، وأيد هذا الرأي الشيخ أحمد شاكر، نظرا لأن النسختين يبدآن بحديث «**نحن الآخرون السابقون**»[5] ، إلا أن عدد الأحاديث التي وافقت نسخة الأعرج فيها نسخة همام ستة

---

[1] الكفاية (ص٢١٤) وفتح الباري (٣٤٦/١)

[2] أنظر على سبيل المثال المواضع الآتية من صحيح البخاري :رقم (٢٣٦)، (٨٣٦)، (٢٧٩٧)، (٦٤٩٣)، (٧٠٥٧)

[3] أنظر المواضع المذكورة وفتح الباري (٣٤٦/١)

[4] أنظر الصفحة (٥٠) وما بعدها

[5] أنظر فتح الباري (٣٤٦/١) وصحائف الصحابة (ص٢٠٥)

وسبعون (٧٦) حديثا[1]، ولذلك لا نستطيع الجزم بذلك، كما أشار إليه شيخنا الدكتور ياسر الشمالي[2].

٣- نسخته عن شعيب عن ابن شهاب الزهري. وقد أخرجها البخاري كلها كما ذكر الخليلي[3]، قلت: أخرج عنها البخاري في اثنتي عشرة ومائتين (٢١٢) موضعا من صحيحه. و لم يلق مسلم أبا اليمان، إلا أنه أخرج من نسخته من طريق رجل عنه في ثلاثين (٣٠) موضعا من صحيحه.

و قد مر معنا في أكثر من موضع من هذا البحث الحديث عن نسخ أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة[4]، خاصة في باب الإجازة، حيث ذكرنا ما قيل في مروياته عنه أنها إجازة، وقد بينا هنالك أن الأقرب أن تكون سماع أو مناولة في أقل الأحوال، ومن المستبعد أن تكون غير ذلك، والبخاري أدرى بشيخه. والله أعلم.

---

[1] صحائف الصحابة (ص٢٠٥)

[2] من خلال المناقشة معه في هذا الموضوع.

[3] الإرشاد (١/١٩٨-١٩٩) و (١/٤٥٢-٤٥٤)

[4] أنظر مبحث الإجازة ص (٤٣) ومبحث تفريق الحديث من النسخة المدرجة (٥٦)

١٣- حميد بن زياد أبو صخر (٨٠-١٨٤)[1]:

له نسختان الأولى يرويها عبد الله بن لهيعة عنه ، والثانية يرويها عبد الله بن وهب، ذكرهما ابن عدي[2].

وقد أخرج مسلم عنها برواية عبد الله بن وهب في ثمانية مواضع فقط.[3] وعامة ما يخرج له يكون متابعة أو استشهادا، كما يظهر من النظر في مواضع تلك المرويات، فعلى سبيل المثال، نجد مسلما في كتاب الطهارة، تحت باب «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهنن، ما اجتنبت الكبائر» يسرد حديث أبي هريرة مرفوعا : (**الصلاة الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر**) ثم يختم الباب بذكر الحديث من طريق نسخة عبد الله بن وهب عن حميد.[4]

وكذلك في كتاب «الحج» تحت باب «الإهلال من حيث تنبعث الراحلة» يسرد حديثا طويلا عن ابن عمر في هذا الباب ثم يقول بعده : «✍ هارون بن سعيد الأيلي ☸ ابن وهب ✍ أبو صخر

---

[1] حميد بن زياد أبو صخر بن أبي المخارق الخراط صاحب العباء مدني سكن مصر ويقال هو حميد بن صخر أبو مودود الخراط وقيل إنهما اثنان صدوق يهم من السادسة مات سنة تسع وثمانين بخ م د ت عس ق (تقريب التهذيب ص ١٨١)

[2] الكامل (٢٦٩/٢)

[3] أنظر المواضع الآتية بترقيم فؤاد عبد الباقي: (٢٣٣)، (٩٤٨)، (١١٨٧)، (١٩٦٧)، (٢٨١٥)، (٢٨٢٠)، (٢٨٢٥)، (٢٩٧٤)

[4] صحيح مسلم (٢٠٩/١) الحديث رقم (٢٣٣)

عن بن قسيط عن عبيد بن جريج قال حججت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بين حج وعمرة ثنتي عشرة مرة، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، لقد رأيت منك أربع خصال، وساق الحديث بهذا المعنى، إلا في قصة الإهلال فإنه خالف رواية المقبري فذكره بمعنى سوى ذكره إياه»[١] فهذا النص ذكره مختصرا متباعة للنص الأول. وهكذا،

ويظهر أن السبب في ذلك أن حميدا فيه بعض الضعف والوهم اليسير، فقد ذكر ابن عدي أن بعض أحاديثه انتقدت عليه[٢]، ولذلك قال ابن حجر في التقريب : «صدوق يهم»[٣] وقال الذهبي في الكاشف :«مختلف فيه»[٤]

[1] صحيح مسلم (٨٤٥/٢) الحديث رقم (١١٨٧)

[2] الكامل (٢٦٩/٢)

[3] تقدم من تقريب التهذيب (ص١٨١)

[4] الكاشف (٣٥٣/١)

حرف الخاء

١٤–خالد بن مخلد القَطواني (٢١٣ هـ)[1] :

له عدة نسخ، منها نسخة عن مغيرة بن عبد الرحمن[2] عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة[3]، أخرج عنها البخاري حديثا واحدا ليبين الصواب فيه[4]. قلت وما عداها من النسخ فليس رواتها من رجال الستة، وانظر أسماءهم في الكامل[5].

---

[1] خالد بن مخلد القطواني بفتح القاف والطاء أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي صدوق يتشيع وله أفراد من كبار العاشرة مات سنة ثلاث عشرة وقيل بعدها خ م كد ت س ق (تقريب التهذيب ص ١٩٠)

[2] المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام بمهملة وزاي الحزامي المدني لقبه قصي ثقة له غرائب من السابعة قال أبو داود كان قد نزل عسقلان ع (تقريب التهذيب ص ٥٤٣)

[3] أنظر معرفة النسخ والصحف الحديثية(ص١٣١)

[4] صحيح البخاري (١٢٦٠/٣) الحديث رقم (٣٢٤٢)

[5] الكامل (٣٥/٣)

حرف الراء

١٥- الربيع بن صَبيح (١٦٠هـ)[1]:

قيل إنه أول من صنف بالبصرة[2]، وقد روى له البخاري تعليقا[3]، فلعله من مصنفاته، على أني لم أجد ذكرا لشيء من مصنفاته. ويظهر أن البخاري اكتفى بالتعليق عنه لسوء حفظه[4].

[1] الربيع بن صبيح بفتح المهملة السعدي البصري صدوق سيء الحفظ وكان عابدا مجاهدا قال الرامهرمزي هو أول من صنف الكتب بالبصرة من السابعة مات سنة ستين خت ت ق (تقريب التهذيب ص ٢٠٦)

[2] تهذيب التهذيب (٢١٤/٣)

[3] المصدر نفسه

[4] وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢١٤/٣)

حرف الزاي

١٦- زيد بن الحـُباب (ت٢٠٣هـ)[1] :

له نسخة عن الحسين بن واقد[2]، نقل عنها ابن حجر في الإصابة[3].

قلت:و لم يخرح مسلم من طريقها سوى حديثا واحدا مقرونا بغيره[4].

[1] زيد بن الحباب بضم المهملة وموحدتين أبو الحسين العكلي بضم المهملة وسكون الكاف أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه وهو صدوق يخطىء في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ثلاثين ومائتين ر م ٤ (تقريب التهذيب ص ٢٢٢)

[2] الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي ثقة له أوهام من السابعة مات سنة تسع ويقال سبع وخمسين خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ١٦٩)

[3] الإصابة (٣٨٥/٤) وعنه الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص١٤٤)

[4] الحديث رقم (١٨١٤) بترقيم عبد الباقي.

حرف السين

١٧-سليمان بن بلال[1] **(١٠٠-١٧٢هـ)**:

له نسخة عن محمد بن أبي عتيق[2] عن ابن شهاب الزهري، يرويها عنه أبو بكر بن أبي أويس[3].

ذكرها الخليلي في الإرشاد[4].

---

[1] سليمان بن بلال التيمي مولاهم أبو محمد وأبو أيوب المدني ثقة من الثامنة مات سنة سبع وسبعين ع (تقريب التهذيب ص ٢٥٠)

[2] محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق وكنية جده محمد بن عبد الرحمن بن أبى عتيق يكنى أبا عتيق روى عن الزهرى ونافع روى عنه سليمان بن بلال وحاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب ويزيد بن زريع (الجرح والتعديل ٧ / ٢٩٩)

[3] عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي أبو بكر بن أبي أويس مشهور بكنيته كأبيه ثقة من التاسعة ووقع عند الأزدي أبو بكر الأعشى في إسناد حديث فنسبه إلى الوضع فلم يصب مات سنة اثنتين ومائتين خ م د ت س (تقريب التهذيب ص ٣٣٣)

[4] الإرشاد (٢٩٧/١) وعنه الشبخ يكر أبو زيد في معرفة النسخ (ص١٥١)

قلت: أخرج عن هذه النسخة البخاري في عدة مواضع مقرونا بغيره[1].

١٨-سليمان بن داود بن رشيد البغدادي (ت٢٣١هـ)[2]:

له عن محمد بن حرب[3] عن محمد بن الوليد الزبيدي[4] نسخة، ذكرها ابن حجر في التهذيب[5].

قلت: وأخرج مسلم عن هذه النسخة حديثيا واحدا فقط.[6]

١٩ -سليمان بن قيس اليَشكُري (ت٨٠هـ)[1]:

---

[1] أنظر الأحاديث الآتية من صحيح البخاري : رقم (١٩٣٤)، رقم (٢٢٦٧)، رقم (٢٦٥٢)، رقم (٣٧٨٠)، رقم (٣٩٠٦)٧، رقم (٥٨٠٠)، رقم (٥٨٥٤)، رقم (٥٨٦٥)، رقم (٦٦٥٨)، رقم (٦٧١٦)، رقم (٧٠٢٧)، رقم (٧٠٣٤)

[2] سليمان بن داود بن رشيد البغدادي الأحول أبو الربيع الختلي بضم المعجمة وتشديد المثناة من الحادية عشرة مات سنة إحدى وثلاثين م (تقريب التهذيب ص ٢٥١)

[3] محمد بن حرب الخولاني الحمصي الأبرش بالمعجمة ثقة من التاسعة مات سنة أربع وتسعين ع (تقريب التهذيب ص ٤٧٣)

[4] محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي بالزاي والموحدة مصغر أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري من السابعة مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين خ م د س ق (تقريب التهذيب ص ٥١١)

[5] تهذيب التهذيب (٤ / ١٦٤) و انظر معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص١٥١).

[6] صحيح مسلم (٢١١٠/٤) الحديث رقم (٢٧٥٦)

له صحيفة مشهورة عن جابر بن عبد الله بن حرام، اشتهرت باسم «صحيفة جابر»[٢]، كتبها عنه ثم توفي وانتقلت إلى أهل بيته، وقد قيل: إن أهل البصرة طلبوا من أمه أن تعيرهم الصحيفة، فرفضت، فطلبوا منها أن تُقرأ عليهم فأمكنتهم من ذلك [٣]. و قد ذكر أهل العلم عن عدد من الرواة أن روايتهم عن جابر بن عبد الله من تلك الصحيفة[٤]. قلت: لم يخرج الشيخان لسليمان اليشكري شيئاً، والذين يروون عنه إنما يروون عن صحيفته[٥]، مما يدل على عدم اعتداد الشيخين بالوجادة، كما قررنا[٦].

---

[1] سليمان بن قيس اليشكري بفتح التحتانية بعدها معجمة البصري ثقة من الثالثة مات قديما قبل الثمانين ت ق (تقريب التهذيب ص ٢٥٣)

[2] أنظر بعض تفاصيلها في معرفة النسخ (ص١٥١-١٦٠) وهو بحث نافع وقيم.

[3] المعرفة والتاريخ (١٦١/٢)

[4] الجرح والتعديل (١٣٦/٤)

[5] أنظر جامع الترمذي (٦٠٣/٣)

[6] أنظر الصفحة (٤٣) و ما بعدها من هذه الرسالة

وقد أخرج مسلم لأبي سفيان السعدي[١]، و أبي الزبير المكي[٢]، على الرغم من أنهما وصما بالتدليس[٣] وبالأخذ عن تلك الصحيفة[٤]، فقد أخرج لأبي الزبير بالعنعنة عن جابر في مائة وسبعة عشر (١١٧) موضعا من صحيحه، وأخرج لأبي سفيان في تسعة وثلاثين (٣٩) موضعا بنفس الطريقة. والذي يظهر أن مسلما قد أداه اجتهاده إلى تصحيح حديثهما عن جابر مطلقا لأن لقائهما[٥] وأخذهما عنه ثابت[٦]،

[1] طلحة بن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكاف نزل مكة صدوق من الرابعة ع (تقريب التهذيب ص ٢٨٣)

[2] محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين ع (تقريب التهذيب ص ٥٠٦)

[3] أنظر طبقات المدلسين (ص٣٩)و (ص٤٥)

[4] الجرح والتعديل (١٣٦/٤)

[5] وتصحيح رواية أبي الزبير مطلقا هو أحد أقوال أهل الفن، وانظر في ذلك «صحائف الصحابة» (ص١٤٦-١٤٩) قلت وقد بين هذه المسألة ابن الصلاح كذلك، وله كلام طويل في ذلك نقله النووي في شرح مسلم (١٥/١) فانظره.

[6] عن عطاء: « كنا نكون عند جابر فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه فكان أبو الزبير احفظنا» (تهذيب التهذيب ٩ / ٣٩٢)

و قال البخاري :« كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: «أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث». وما يدريه أو لا يرضى أن ينجو رأسا برأس حتى يقول مثل هذا؟!» (جامع التحصيل ص ٢٠٢)

ومسلم ينكر غاية الإنكار على من يرد الرواية المعنعة مع إمكان لقاء الراوي لمن روى عنه[1]. وليس في ذلك حرج ما دام هذا الذي أداه إليه اجتهاده[2].

٢٠-سُهَيْل بن أبي صالح (ت ١٣٨هـ)[3]:

له نسخة يرويها عنه عبد العزيز بن المختار الدباغ[4]، مطبوعة في آخر كتاب «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي[5]، وأخرج عن هذه النسخة مسلم في أربعة مواضع فقط[6].

وقد شكى بعض الناس من ترك البخاري الاحتجاج بسيهل بن أبي صالح[7]، قال بعض أهل العلم:« سألت الدارقطني: لم ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح؟ فقال لا أعرف له فيه

1 صحيح مسلم (١/٢٩-٣٠)

2 ومن المؤلفات في هذا الشأن رسالة للحافظ إبن رشيد السبتي أسماها «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن» رجح فيها رأي البخاري على مسلم رحمه الله، فانظرها إن شئت.

3 سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تغير حفظه بأخرة روى له البخاري مقرونا وتعليقا من السادسة مات في خلافة المنصور ع (تقريب التهذيب ص٢٥٩)

4 عبد العزيز بن المختار الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين ثقة من السابعة ع (تقريب التهذيب ص ٣٥٩)

5 دراسات في الحديث النبوي (٢/٤٧١-٦٠١) و عنه أبو زيد في معرفة النسخ (ص١٦٦)

6 أنظر الأحاديث الآتية من صحيح مسلم: (٩٨٧)، (١٣٤٩)، (١٤٣٥)، (٢٦٩٢).

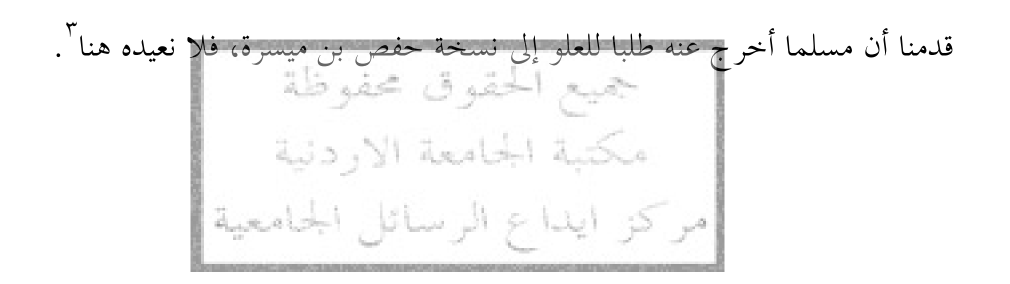
7 أنظر تهذيب التهذيب (٢٣١/٤)

عذرا، فقد كان النسائي إذا مر بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير[1] وغيرهما»

إلا أن ذلك مردود عليهم، لأن البخاري قد أبان عن سبب تركه الاحتجاج به، حيث قال في «التاريخ الكبير» :«كان له أخ فمات، فوجد عليه، فساء حفظه»[2]، وكل قد ذهب إلى ما أداه إليه اجتهاده، مع العلم أن إخراج مسلم له لا يعني الاحتجاج به، لأن منهجه في الانتقاء معلوم، وقد تقدم.

٢١- سُوَيِّد بن سعيد الحدثاني (٢٤٠هـ):

قدمنا أن مسلما أخرج عنه طلبا للعلو إلى نسخة حفص بن ميسرة، فلا نعيده هنا[3].



---

[1] تأتي ترجمته في حرف الياء.

[2] هدي الساري (ص٤٠٨)

[3] أنظر الصفحة (٦٧)

حرف الشين

٢٢- شَعيب بن أبي حمزة (ت١٦٢هـ):

شعيب بن أبي حمزة، واسمه دينار الأموي مولاهم أبو بشر الحمصي[١]. له نسخ مشهورة، ذكرناها في ترجمة الحكم بن نافع[٢] ،ومن أشهرها نسخته عن ابن شهاب الزهري. وقد أثنى الإمام أحمد على نسخ شعيب فقال : « رأيت كتب شعيب فرأيتها مضبوطة مقيدة»[٣]. وقد أخرج البحاري عن هذه النسخة عن طريق الحكم بن نافع كما قدمنا. نضيف إلى ذلك أن البخاري قد علق عنه في مواضع عديدة من جامعه متابعة بقوله :«قال شعيب» أو «تابعه شعيب» أو نحوها من العبارات[٤]. وإذا استثنينا المواضع التي ترد هذه الأحاديث المعلقة موصولة، فمن المحتمل أن يكون البخاري يريد بالتعليق الإحالة على نسخة أبي اليمان عنه، لأننا نجد في بعض المواضع أن ما يعلقه البخاري عن شعيب يرد موصولا من طريق أبي اليمان عنه.[٥]

---

[1] تهذيب التهذيب (٣٠٧/٤)

[2] أنظر ص (١٠٥) من هذه الرسالة

[3] تهذيب التهذيب (٣٠٧/٤)

[4] أنظر على سبيل المثال المواضع الآتية من صحيح البخاري : (٥٢١) ، (٨١٢)، (١١٨٦)،(١٢٨٩)، (٥٤٥٣)، (٥٥٣٠)، (٥٨٩٥)، (٦٢١٤)، (٦٤٥٩)، (٦٥٩٩)، (٦٦٥٢)، (٦٧٥٠)، (٦٧٧٣)، (٦٩٤٧)، (٦٩٧٧)

[5] أنظر على سبيل المثال الحديث رقم (٥٤٥٣) و شرحه من فتح الباري (٢٦١/١٠)

حرف العين

٢٣- عبد الله بن بريدة (ت١١٥هـ)[١]:

له نسخة ينفرد بها الحسين بن واقد المروزي، ذكرها الحاكم في علوم الحديث.[٢] وقد روى مسلم عن هذه النسخة حديثا واحدا استشهادا.[٣]

٢٤- عبد الله بن زيد الجرمي (أبو قلابة)[٤]:

كانت له كتب، أوصى بها لأيوب السختياني[٥]، إن كان حيا[٦]، فلما وصلت إليه استأذن

[1] عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيها ثقة من الثالثة مات سنة خمس ومائة وقيل بل خمس عشرة وله مائة سنة ع (تقريب التهذيب ص ٢٩٧)

[2] معرفة علوم الحديث (ص١٦٥)

[3] الحديث رقم (٢٧١٧)

[4] عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري ثقة فاضل كثير الإرسال قال العجلي فيه نصب يسير من الثالثة مات بالشام هاربا من القضاء سنة أربع ومائة وقيل بعدها ع (تقريب التهذيب ص ٣٠٤)

[5] أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون ع (تقريب التهذيب ص ١١٧)

[6] الطبقات الكبرى (١٨٥/٧)

محمد بن سيرين في الرواية عنها، فلم يأمره و لم ينهه[1]. مع العلم أن سماعه من أبي قلابة صحيح[2]. وقد أخرجا له في مواضع كثيرة، و لم يخرج البخاري من هذه الكتب إلا في موضع واحد. و هو قوله بسنده إلى حماد بن زيد قال :« قرئ على أيوب من كتب أبي قلابة، منه ما حدث به، ومنه ما قرئ عليه، وكان هذا في الكتاب عن أنس: (**أن أبا طلحة وأنس بن النضر كوياه وكواه أبو طلحة بيده)** [3]، والحديث أورده البخاري في كتاب الطب في «❶ ذات الجنب» ، وظاهر هذا الإسناد أن أيوب أخذ هذا الحديث من كتب أبي قلابة، فيكون بذلك وجادة، فكيف أخرجها البخاري؟ وقد أجاب العيني عن ذلك بأنه من المحتمل أن يكون أصل الحديث مسموعا لدى أبي قلابة[4]. ولم يعلق الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بشيء، والله أعلم.

٢٥– عبد الأعلى بن مُسهِر (ت ٢١٨هـ)[5]:

عبد الأعلى بن مسهر ثقة من رجال الستة، وله نسخة مشهورة نقل عنها ابن حجر في

---

[1] أنظر : الكفاية (ص٣٥٢)

[2] نفس المصدر، وتهذيب التهذيب (٣٤٨/١)

[3] صحيح البخاري (٢١٦٢/٥) كتاب الطب، باب ذات الجنب، الحديث رقم (٥٣٨٩)

[4] عمدة القاري (٢٥٢/٢١)

[5] عبد الأعلى بن مسهر الغساني أبو مسهر الدمشقي ثقة فاضل من كبار العاشرة مات سنة ثماني عشرة وله ثمان وسبعون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٣٣٢)

الإصابة[١]، وذكرها الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ[٢]. و قد اطلعت على النسخة المطبوعة منها بتحقيق مجدي فتحي السيد، و هي عشرون حديثا تقريبا، وبالمقارنة، نجد نصا واحدا في النسخة، يرويه مسلم في صحيحه عن عبدالأعلى بن مسهر، ولكن طريقه إلى أبي مسهر[٣] غير طريق النسخة. ولعل النسخة المطبوعة ناقصة، والله أعلم.

٢٦- عبيد الله بن أبي زياد (ت؟) [٤]:

له نسخة غير مشهورة عن الزهري، قال الخليلي في الإرشاد: « عبيد الله بن أبي زياد الرصافي: هو جد حجاج بن أبي منيع الرقي من أمه[٥]، وكان كاتبا لبعض بني مروان. سمع الزهري بالرصافة، صحيح الكتاب غير أن نسخته ليست بمشهورة»[٦]

قلت: علق البخاري لحجاج عن جده متابعة واحدة فقط[٧]. وهذه إحالة صريحة من البخاري على نسخة حجاج عن جده. والله اعلم.

---

1 الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦٨)

2 معرفة النسخ (ص ١٨٧)

3 أنظر النص في صحيح مسلم رقم (٢٥٧٧) مقارنة بالحديث الأول من نسخة أبي مسهر (ص٢٣)

4 عبيد الله بن أبي زياد الرصافي صدوق من السابعة خت (تقريب التهذيب ص ٣٧١)

5 حجاج بن أبي منيع يوسف وقيل عبيد الله بن أبي زياد الرصافي ثقة من العاشرة خت (تقريب التهذيب ص١٥٣)

6 الإرشاد (١/٢٠٠)

7 صحيح البخاري (٥ /٢٠١٢) الحديث رقم (٤٩٥٥)

٢٧- عبيد الله بن إياد[١] **(ت١٦٩هـ):**

كانت له صحيفة يناولها كل من أراد حديثه. قال أبو نعيم: «كان إبن إياد ثقة، وكان له صحيفة فيها أحاديثه، فإذا جاء إنسان، رمى إليه تلك الصحيفة، فكتب عنه ما أراد»[٢]. وقد أخرج عنه مسلم في موضعين من صحيحه[٣] ، و كلا الحديثين بصيغة «ﷺ»، وهو مما يدل على أن مسلما يلتزم صيغة الإخبار في الرواية عن المناولة.

٢٨- العلاء بن عبد الرحمن (ت ١٣٩هـ)[٤]**:**

العلاء بن عبد الرحمن ممن اختلف فيه كلام النقاد، فقد وثقه أحمد، وضعفه ابن معين وأبو زرعة[٥]، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق ربما وهم»[٦].

[1] عبيد الله بن إياد بن لقيط السدوسي أبو السليل بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لام أيضا الكوفي كان عريف قومه صدوق لينه البزار وحده من السابعة مات سنة تسع وستين بخ م ت س ق (تقريب التهذيب ص ٣٦٩)

[2] أنظر معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص١٩٥)

[3] أنظر الحديث رقم (٤٩٤) و (٢٧٤٦)

[4] العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف أبو شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة المدني صدوق ربما وهم من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين ر م ٤ (تقريب التهذيب ص ٤٣٥)

[5] تهذيب التهذيب (١٦٦/٨)

[6] تقدم النقل عن التقريب.

النسخة:

قال ابن عدي: « وللعلاء نسخ يرويها عنه الثقات، وما أرى به بأسا»[1] وقال ابن سعد عن محمد بن عمر الواقدي[2]: « صحيفه العلاء بالمدينة مشهوره، وكان ثقة كثير الحديث»[3]

وقد أخرج مسلم عن هذه الصحيفة في سبعة وستين (٦٧) موضعا من صحيحه. إلا أن هذه الأحاديث منتقاة حيث أخرج له أحاديث المشاهير دون الشواذ كما قال: الحافظ ابن حجر[4]

---

[1] الكامل (٥/٢١٨) وعنه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/١٦٦)

[2] محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي نزيل بغداد متروك مع سعة علمه من التاسعة مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وسبعون ق (تقريب التهذيب ص ٤٩٨)

[3] تهذيب التهذيب (٨/١٦٦)

[4] المصدر نفسه.

حرف اللام

٢٩- الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ)[1]:

الليث بن سعد إمام كبير، معروف بكتابة الحديث، وكان متساهلا في أخذه[2]، فتيسر له جمع العلم الكثير في الوقت اليسير، حتى قال يوما لمن سأله « إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك؟فقال أوكلما في صدري في كتبي؟ لو كتبت ما في صدري ما وسعه هذا المركب!»[3] ، ومع تساهله في أخذ الحديث فقد وثقه الأئمة واحتجوا به لشدة إتقانه[4]. وقد أخرج له الشيخان في عدة مواضع بطرق مختلفة:

١- فقد أخرج عنه مسلم مروياته عن أبي الزبير عن جابر، وهي مناولة معروفة[5].

٢- وأخرجا له عن طريق عبيد الله بن أبي جعفر[1]، وهي صحيفة أخذها مناولة كذلك[2]، [3].

---

[1] الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور من السابعة مات في شعبان سنة خمس وسبعين ع (تقريب التهذيب ص ٤٦٤)

[2] تهذيب التهذيب (٤١٣/٨) قلت ومعنى التساهل أنه لم يكن يتشدد تشدد العراقيين وغيرهم في طرق السماع بل كان يقبل المناولة والمكاتبة كما في ترجمته (٤١٦/٨)

[3] تهذيب التهذيب (٨ / ٤١٥)

[4]«قال بن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: يحتج بحديثه؟ قال أي لعمري!» تهذيب التهذيب (٨ / ٤١٤)

[5] الكامل (١٢٤/٦)

٣- وقد أخرج له البخاري من روايته عن هشام بن عروة[٤] مكاتبة[٥].

و ما ذكرناه إن دل على شيء، فإنما يدل على أن العبرة في الراوي هو الضبط والإتقان، فمن قويت معرفته وتيسر له أخذ الحديث بأي طريق من طريق الرواية المعتبرة جاز له ذلك و قبل منه. والله أعلم.

---

[1] عبيد الله بن أبي جعفر المصري أبو بكر الفقيه مولى بني كنانة أو أمية قيل اسم أبيه يسار بتحتانية ومهملة ثقة وقيل عن أحمد إنه لينه وكان فقيها عابدا قال أبو حاتم هو مثل يزيد بن أبي حبيب من الخامسة مات سنة اثنتين وقيل أربع وقيل خمس وقيل ست وثلاثين ع (تقريب التهذيب ص ٣٧٠)

[2] أنظر تحفة التحصيل (ص٢٧٢) وتهذيب التهذيب (٤١٦/٨)

[3] أنظر صحيح البخاري في المواضع الآتية: الأحاديث رقم (٢٨٤)، (١٤٠٥)، (٢٢١٠)، (٣٠٣٨)، (٦٥٩٤)

وأنظر صحيح مسلم في المواضع الآتية : الحديث رقم (١٠٤٠) و (١٥٩١) و (١٨٥١)

[4] هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٥٧٣)

[5] أنظر المواضع الآتية من صحيح البخاري: (٣٠٩٥)، (٣٦٠٥)

حرف الميم

٣٠- محمد بن فُلَيْح بن سليمان (ت ١٩٧هـ)[1]:

قال عنه ابن حجر في هدي الساري: « قلت: أخرج له البخاري نسخة من روايته عن أبيه عن هلال بن علي[2] عن عطاء بن يسار[3] عن أبي هريرة، وبعضها عن هلال عن أنس بن مالك، توبع على أكثرها عنده، وله نسخة أخرى عنده بهذا الإسناد، لكن عن عبد الرحمن بن أبي عمرة[4] بدل عطاء بن يسار وقد توبع فيها أيضا، وهي ثمانية أحاديث والله أعلم»[5] قلت: مجموع أحاديث هذه النسخة

1 محمد بن فليح بن سليمان الأسلمي أو الخزاعي المدني صدوق يهم من التاسعة مات سنة سبع وتسعين خ س ق

2 هلال بن علي بن أسامة العامري المدني وقد ينسب إلى جده ثقة من الخامسة مات سنة بضع عشرة ع (تقريب التهذيب ص ٥٧٦)

3 عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى ميمونة ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك ع (تقريب التهذيب ص ٣٩٢)

4 عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري يقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال بن أبي حاتم ليست له صحبة ع (تقريب التهذيب ص ٣٤٧)

5 هدي الساري (ص٤٤٢)و (تقريب التهذيب ص ٥٠٢)

في صحيح البخاري اثني عشر (١٢) حديثا[1]. و قال ابن حجر في ترجمة أبيه فليح[2] بعد ذكر الاختلاف عليه « لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضراهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق»[3]

٣١- معاذ بن معاذ العنبري (ت ١٩٦هـ):

قدمنا البحث في الفصل الماضي[4] عن معاذ بن معاذ العنبري، وذكرنا أن له نسخة عن شعبة يرويها عنه ابنه عبيدالله، وأن عامة ما يعلقه البخاري عنه هو من تلك النسخة، وهي أمثلة كثيرة أوردناها في ذلك الموضع. ومعاذ وابنه من الثقات المشهورين، وليس تعليق البخاري عن معاذ وابنه لعلة فيهما وإنما هو من باب الاختصار فقط.

وقد روى من طريق هذه النسخة الإمام مسلم في مائة وثلاثة وستين (١٦٣) موضعا من صحيحه. والله أعلم.

---

[1] أنظرها في صحيح البخاري بالأرقام الآتية: (٥٩)، (٢٢٤٩)، (٢٦٣٧)، (٢٦٤٠)، (٣٠٥٧)، (٣٠٨١)، (٤٥٠٣)، (٤٥٢٧)، (5320) ، (٦١٠٣)، (٦٢١٥)

[2] فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمى أبو يحيى المدني ويقال فليح لقب واسمه عبد الملك صدوق كثير الخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة ع (تقريب التهذيب ص ٤٤٨)

[3] هدي الساري (ص٤٣٥)

[4] أنظر الصفحة (٧٥) من هذه الرسالة

٣٢ –موسى بن يسار[١] (ت؟):

له نسخة عن أبي هريرة، يرويها عنه محمد بن إسحاق[٢] و داود بن قيس المدني[٣]، ذكرها الخليلي في الإرشاد[٤]. قلت: أخرج مسلم عن هذه النسخة حديثين[٥] احتجاجا، ويبدو أنها نسخة صغيرة، نظرا لقلة ما أخرج عنها.

وقد علق البخاري لموسى بن يسار حديثا متابعة[٦]، وقد وصل هذه المتابعة مسلم[٧] ،وهي أحد الحديثين اللذين أخرجهما مسلم من هذه النسخة، وهذا مما يدلنا أيضا أن البخاري يستخدم الإحالة على النسخ والصحف الحديثية في تعليقه.

[1]موسى بن يسار المطلبي مولاهم المدني ثقة من الرابعة خت م د س ق (تقريب التهذيب ص ٥٥٤)

[2]محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ٤٦٧)

[3] داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي مولاهم المدني ثقة فاضل من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ١٩٩)

[4] الإرشاد (٢٩٠/١) وعنه الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ والصحف (ص٢٤٩–٢٥٠)

[5] أنظر صحيح مسلم الحديث رقم (١٥٢٤) و (١٦٦٣)

[6] أنظر صحيح البخاري الحديث رقم (٢٠٤١)

[7] كما بينه الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٦٣/٤) وانظرها في صحيح مسلم الحديث رقم (١٥٢٤)

حرف النون

٣٣- النعمان بن راشد الجزري[١] (ت؟):

النعمان بن راشد ممن روى عنه أهل العلم على ضعفه، وهو صدوق في نفسه إلا أن له أوهاما كثيرة.[٢]

النسخة

قال ابن عدي: « له نسخة عن الزهرى ولا بأس به»[٣]

قلت: علق له البخاري متابعتين في صحيحه[٤] وأخرج له مسلم حديثين متابعة كذلك[٥] وهذا لما ذكرنا من ضعفه، فلم يحتجا به منفردا.

[1] النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بني أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ٥٦٤)

[2] ملخصا من تهذيب التهذيب (٤٠٣/١٠)

[3] الكامل (١٣/٧)

[4] أنظر الحديث رقم (٥٨٩٥)، والحديث رقم (٦١٢٩)

[5] أنظر صحيح مسلم الحديث (١٤٣٥) و (٢٤٤٩)

حرف الهاء

٣٤- هُدْبَة بن خالد (ت ٢٣٥هـ)[١]:

له نسختان عن حماد بن سلمة[٢]، ذكرهما ابن عدي[٣]، وقد أخرج مسلم عن هدبة عن حماد في عشرة مواضع من صحيحه[٤].

وله نسخة كذلك عن همام بن يحيى بن العوذي[٥] ذكرها ابن عدي[٦].

قلت: روى البخاري عن هدبة عن همام في ثمانية عشر (١٨) موضعا من صحيحه.

وأخرج مسلم عن هدبة عن همام في عشرين (٢٠) موضعا من صحيحه.

[1] هدبة بضم أوله وسكون الدال بعدها موحدة بن خالد بن الأسود القيسي أبو خالد البصري ويقال له هداب بالتثقيل وفتح أوله ثقة عابد تفرد النسائي بتليينه من صغار التاسعة مات سنة بضع وثلاثين خ م د (تقريب التهذيب ص٥٧١)

[2] حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين خت م ٤ (تقريب التهذيب ص ١٧٨)

[3] الكامل (١٣٨/٧)

[4] أنظر صحيح مسلم، الأحاديث الآتية: (١٩٢)، (١١٦١)، (١٧٨٩)، (١٨٢١)، (٢٣٧٥)، (٢٣٧٩)، (٢٦١٥)، (٢٧٣٦)، (٢٨٧٥)، (٣٠٠٥).

[5] همام بن يحيى بن دينار العوذي بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله أو أبو بكر البصري ثقة ربما وهم من السابعة مات سنة أربع أو خمس وستين ع (تقريب التهذيب ص ٥٧٤)

[6] في ترجمة همام بن يحيى العوذي ، الكامل (١٣٠/٧)

وقد تكلم بعض أهل العلم كالنسائي في هدبة بلا حجة[1] والصواب خلاف ما قاله، كما بينه الحافظ ابن حجر في هدي الساري[2]، وقد قال ابن عدي :« استغنيت أن اخرج له حديثا عن من كان من شيوخه لأنني لا أعرف له حديثا منكرا فيما يرويه، وهو كثير، وقد وثقة الناس وروى عنه الأئمة وهو صدوق لا بأس به»[3]

٣٥- همّام بن منبه (ت ١٣٢هـ):

نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة مشهورة ومعروفة، وطبعت مرات عديدة في عصرنا الحديث، وهي كالآتي:

١- الطبعة الأولى: طبعة الدكتور محمد حميد الله الهندي الحيدرآبادي عام ١٩٥٣م، في مجلة المجمع العلمي بدمشق.[4]

٢- الطبعة الثانية: طبعة الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، قام فيها بإعادة تحقيق النص بناء على ثلاث نسخ، وكذلك خرج الأحاديث التي فيه، و قدم دراسة وافية لروايات النسخ المختلفة ومظانه في كتب السنة، مع بيان مستوفي لتوثيق صحة نسبة الصحيفة لهمام. طبعها عام ١٩٨٥م-١٤٠٦هـ.

---

[1] كما بينه الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٤٦٤)

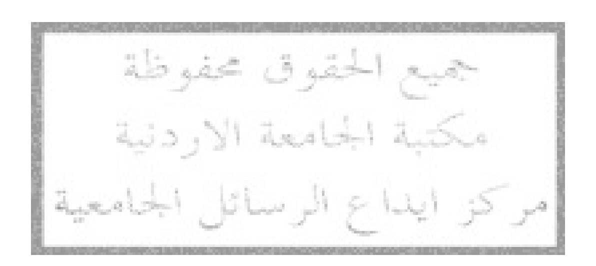
[2] هدي الساري (ص ٤٤٧)

[3] الكامل (١٣٩/٧)

[4] نقلا عن الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب في مقدمة طبعته لصحيفة همام بن منبه (ص٣)

٣- نسخة علي حسن عبد الحميد، وسماها «الصحيفة الصحيحة» خدمها خدمة جيدة، مع زيادات وفوائد، وهي التي اعتمدناها في هذه الرسالة. وقد طبعت عام ١٩٨٧م- ١٤٠٧ هـ

وقد قدمنا الكلام على طريقة البخاري ومسلم في الإخراج من هذه النسخة مبحث : منهج البخاري ومسلم تفريق الحديث من النسخة المدرجة[1] فلا نعيده هنا.[2]



[1] أنظر ص (٥٥) من هذه الرسالة

[2] ولمزيد من المعلومات حول هذه النسخة أنظر دراسة جيدة في «صحائف الصحابة» ص١٨٩

حرف الواو

٣٦- وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)[1]:

وكيع بن الجراح أحد الأئمة المعروفين الكبار، قال الإمام أحمد:« ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ ،كان أحفظ من ابن مهدي[2] »[3]

النسخ

له نسخة عن الأعمش[4]، طبعت حديثا بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، وهي واحد وأربعون (٤١) حديثا.

قلت: أخرج له البخاري عنه عن الأعمش في اثني عشر موضعا. وأكثر عن هذه الطريق مسلم فأخرج له في ثمانية و أربعين موضعا. وهو أكثر من النسخة المطبوعة فلعله حصل على بعض الزيادات. ولا مزيد هنا لأن هذه من نسخ الثقات .والله أعلم.

---

[1] وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي بضم الراء وهمزة ثم مهملة أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة ع (تقريب التهذيب ص ٥٨١)

[2] عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال بن المديني ما رأيت أعلم منه من التاسعة مات سنة ثمان وتسعين وهو بن ثلاث وسبعين سنة ع (تقريب التهذيب ص ٣٥١)

[3] الكاشف (٢/٣٥٠)

[4] سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس من الخامسة مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وكان مولده أول سنة إحدى وستين ع (تقريب التهذيب ص ٢٥٤)

حرف الياء

٣٧- يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر المخزومي[1]:

يحيى بن عبد الله بن بكير ممن ضعفه بعض أهل العلم كالنسائي، وابن معين، خاصة في روايته لموطأ مالك.[2]

النسخ:

له عن الليث بن سعد نسخ ذكرها الشيخ بكر أبو زيد في معرفة النسخ[3]

قلت: أخرج البخاري عن يحيى عن الليث في مائة وثمانين (١٨٠) موضعا من صحيحه. وقد بين ابن حجر أنها أحاديث منتقاة في هدي الساري[4]

وأما مسلم فلم يخرج له سوى حديثا واحدا متابعة[5]، والله أعلم.

---

[1] يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم المصري وقد ينسب إلى جده ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك من كبار العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين وله سبع وسبعون خ م ق (تقريب التهذيب ص ٥٩٢)

[2] أنظر تهذيب التهذيب (٢٠٨/١١)

[3] معرفة النسخ (ص٢٢٧) وقد نقل ذلك عن الكامل إلا أني لم أجده مع طول بحث.

[4] هدي الساري (ص ٤٥٢)

[5] أنظر صحيح مسلم الحديث رقم (١٨٥١)

ملخص الفصل:

إلى هنا ينتهي هذا المبحث بعد أن بينا أحوال سبعة وثلاثين (٣٧) راويا من رواة النسخ في الصحيحين. وقد تبين من خلال هذه الدراسة عدة أمور:

١- تؤكد لنا الدراسة من خلال تتبع مرويات العديد من أصحاب النسخ،أن البخاري قد يستخدم التعليق للإحالة على نسخة من النسخ الحديثية المعروفة، وذلك لأغراض التعليق المعروفة، وقد ظهر ذلك في عدد من النسخ وهي: نسخة إبراهيم بن طهمان، ونسخة إسحاق بن راشد الكلبي، ونسخة حجاج بن حجاج الباهلي، ونسخة شعيب عن الزهري، ونسخة عبيد الله بن أبي زياد، ونسخة معاذ بن معاذ العنبري، ونسخة موسى بن يسار، ونسخة النعمان بن راشد. ولا شك أن عدد من هؤلاء الرواة هم من الضعفاء ولذلك اكتفى البخاري بالتعليق عنهم لأن أحاديثهم تكون خارجة عن موضوع الكتاب.

٢- إذا أخرج البخاري أو مسلم عن نسخة من أحد الرواة الضعفاء فإن ذلك يكون انتقاء أو متابعة، كما هو الحال في نسخة حميد بن زياد، ونسخة زيد بن الحباب، ونسخة سليمان بن بلال ، ونسخة محمد بن فليح بن سليمان، ونسخة سويد بن سعيد، ونسخة يحيى بن بكير وغيرهم.

٣- الإمام البخاري ومسلم متوسعان في طرق التحمل والآداء، ومن أفضل الشواهد على ذلك إخراجهم لمرويات الليث بن سعد التي منها ما هو مناولة ومنها ما هو

مراسلة، ومرجع ذلك كله هو الضبط والإتقان وهو ما تحلى به أمثال الليث بن سعد.

وهذه هي أهم النتائج والتي نضيفها إلى باقي البحث وإلى هنا يكون قد تم المراد من هذا البحث. فلله الحمد كله.

النتائج وأهم التوصيات

الحمد لله، وبعد، لقد احتوت هذه الرسالة على أبحاث عديدة، وتوصلنا من خلالها إلى نتائج متعددة، منها في مجال التعريف الإصطلاحي، ومنها ما هو في مجال دراسة مناهج المحدثين ، إضافة إلى الاحصاءات والدراسات المقدمة عن رواة النسخ والصحف الحديثية في الصحيحن، وقد ذكرنا بعد كل فصل ومبحث ملخصه، بما يغنينا عن إعادته هنا، ولكن لا يفوتنا أن نشير إلى أهم نتيجة توصلنا إليها من خلال البحث وهي ما ذكرناه في الفصل الرابع: مع وضوح الأسباب التي يعلق البخاري من أجلها الحديث والتي ذكرها أهل العلم، إلا أن الذي تجدر الإشارة إليه أن البخاري إذا علق الحديث و لم يسنده في كتابه، فإنه في كثير من الأحيان يريد الإحالة على مصدر حديثي أو علمي مشهور، وهو يفعل ذلك ضمن مقاصده من التعليق، محافظة على هدفه من تأليف الكتاب، وهو الاختصار مع ذكر الأسانيد الصحيحة فقط. فالحمد لله الذي يسر لنا ذلك.

ولعل من أهم التوصيات التي نوصي بها في آخر هذا البحث هي : الحث على الاهتمام بصحيحي البخاري ومسلم، والتعمق في دراستهما، وإنني أرى من خلال هذه الدراسة أن جامع الإمام البخاري لم وصحيح الإمام مسلم بعطا حقيهما و لم ينالا ما يستحقانه من الدراسة، خاصة في عصرنا ، ولا يفوتني أن أنوه بالجهد العظيم الذي بذله علمائنا كالذهبي والمزي و خاصة ابن حجر في الفتح وغيره من المؤلفات، بحيث قيل: لا هجرة بعد الفتح، ومن الصعب جدا إذا نظرنا إلى الجهد الذي بذله أن نقلل من قيمته، و الحق أن عامة أهل العلم اليوم عيال على جهوده، و إن كان منهم من ينكر لذلك، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

الملاحق

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الآثار المرفوعة والموقوفة.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأثار المرفوعة والموقوفة

قائمة مراجع البحث

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (ت ٧٩٥ هـــ). **شرح علل الترمذي**، ط ٢، ٢م، (دراسة وتحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد)، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١م

- ابن أبي شيبة، عبد الله بن أحمد بن أبي شيبة، (ت ٢٣٥هـــ). **المصنف** ، ط١، م٧، (تحقيق كمال يوسف الحوت) ، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٨٩م.

- ابن رشيد السبتي الفهري ، محمد بن عمر بن رشيد السبتي الفهري، (ت٧٢١هـــ).**السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، ط١، م١، (تحقيق صلاح بن سالم المصراتي) مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٧هـــ.

- ابن سعد، محمد بن منيع بن سعد الزهري، (ت ٢٣٠هـــ). **الطبقات الكبرى**، دار صادر، د.ط.، م٨ بيروت، د.ت.

- ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٢هـــ). **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط** ،ط٢،م١،(تحقيق موفق عبد الله عبد القادر)، دار الغرب الإسلاميي ، بيروت، ١٤٠٨هـــ.

- ابن الصلاح ،عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (ت ٦٤٢هـــ). **معرفة أنواع علم الحديث**،ط١،م١، (تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر سليمان الفحل)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـــ.

-

- ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو احمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـــ). **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط٣،م٧ ، (تحقيق يحيى مختار غزاوي)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت٧١١هـــ). **لسان العرب**، ط١، م ١٥، دار صادر، بيروت، د.ت.

- الحافظ العراقي، أحمد بن علي بن الحسين العراقي، (ت٨٢٦هـــ).**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، د.ط.، م١، (تحقيق عبد الله نوارة) ، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م

- الحافظ العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، (ت٧٦١ هــــ).**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط٢، م١، (تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

- القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي، (ت ٥٤٤هـــ). **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع**، ط١، م١، (تحقيق السيد أحمد صقر)، دار التراث،القاهرة ، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٧٠م.

- إبراهيم بن طهمان (ت ١٦٣هـــ). **مشيخة ابن طهمان**، د.ط.، م١ ،(تحقيق الدكتور محمد طاهر مالك)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٩٨٣هـــ

- أبو بكر الكافي ، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتضعيفها**، ط١،م١، (إشراف الدكتور حمزة عبد الله المليباري)، دار ابن حزم، د.ت.

- أبو جعفر الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الطحاوي، (ت٣٢١هـــ). **شرح معاني الآثار**، ط١،م ٤، (تحقيق محمد زهري النجار)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـــ.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥هـ). **السنن** ،د.ط.، م٢، (تحقيق محي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- أبو عمر بن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، (ت ٤٦٣ هـ). **التمهيد**، د.ط.، م١١، (تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري)، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ

- أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف بن سعد الباجي (٤٧٤هـ). **التعديل والتجريح**، ط١، م ٣، (تحقيق د. أبو لبابة حسين) ، دار اللواء للنشر، الرياض، ١٤٠٦هـ.

- أبو يعلى الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، (ت٤٤٦هـ).**الإرشاد**، ط١، م ٣، (تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس)، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

- أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت ٤٥٨هـ). **السنن الكبرى** ، د.ط.، م١٠، (تحقيق محمد عبدالقادر عطا)، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

- أحمد بن حنبل الشيباني، (ت ٢٤١).**المسند**، د.ط.، م٦ ، مؤسسة قرطبة، مصر، د.ت.

- أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣). **السنن الكبرى**، ط١، م٦، (تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسروي حسن) ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

- أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣). **سنن النسائي (المجتبى)** ،ط٢،م٨، (تحقيق عبدالفتاح أبو غدة) مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، حلب، ١٤٠٦هـ

- أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧ هـ). **مسند أبي يعلى الموصلي**،ط٢، م١٣، (تحقيق حسين سليم أسد) ، دار المأمون للتراث، بيروت- دمشق، ١٤١٠ هـ.

- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـــ). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري،** د.ط.، م١٤، (تحقيق محب الدين الخطيب)، دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـــ.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـــ). **تقريب التهذيب،**ط١،م١، (تحقيق محمد عوامة)، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـــ.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـــ). **تغليق التعليق على صحيح البخاري،** ط١ م٥، (تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي)، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق، دار عمار، الأردن، ١٤٠٥ هـــ.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـــ). **هدي الساري،** د.ط.، م١، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـــ
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـــ).**الإصابة في تمييز الصحابة،** ط١،م٨، (تحقيق علي محمد البجاوي)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـــ.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـــ). **لسان الميزان،** ط٢، م٧ (تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٦هـــ.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـــ). **تهذيب التهذيب،** ط١،م١٤، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـــ). **النكت على ابن الصلاح،** ط٢، م٢، (تحقيق ربيع بن هادي عمير)، المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ت.

- أحمد عبد الرحمن الصويان ، **صحائف الصحابة وتدوين السنة المشرفة**،ط١، م١، (مراجعة الدكتور سعدي الهاشمي و مسفر الدميني) ، ١٤١٠هـ

- أحمد عبد الله أحمد، (١٩٩٠م). **مرويات عمرو بن شعيب في الكتب التسعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- أحمد محمد شاكر ، **الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، ط٣، م ١، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- بدر الدين ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ). **المنهل الروي**، ط٢، م١، (تحقيق د.محي الدين عبد الرحمن رمضان) ، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ

- بدر الدين العيني، محمود بن أحمد العيني، (ت ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري بشرح صحيح البخاري**،د.ط. ، م١٢، دار أحياء التراث، بيروت، د.ت.

- بكر بن عبد الله أبو زيد، **معرفة النسخ والصحف الحديثية**، ط١،م١، دار الراية، جدة- الرياض،١٤١٢هـ

- جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ). **تدريب الراوي**، د.ط.، م١، (تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف) ، مكتبة الرياض الحديثية، الرياض، د.ت.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (ت ١٠٦٧هـ).**كشف الظنون بأسامي الكتب والفنون** ،د.ط.، م٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري، (ت ٤٠٥ هـ). **معرفة علوم الحديث**،ط٢،م١، (تحقيق السيد معظم حسين) ، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ.

- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري،(ت ٤٠٥ هـ). **المستدرك على الصحيحين**،ط١،م٤، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١ هـ.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، (ت ٤٦٣هـ). **الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع**، د.ط.، م٢، (تحقيق د.محمود الطحان)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ). **الكفاية في علم الرواية**، د.ط.، م١، (تحقيق إدارة جمعية دائر المعارف العثمانية)، حيدرآباد الدكن، ١٣٥٧هـ.

- رفعت فوزي عبد المطلب، **صحيفة علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**، ط ١،م١، دار السلام، القاهرة، ١٤٠٦هـ

- طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ). **توجيه النظر إلى أصول الأثر**،ط١،م٢، (اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، حلب، ١٤١٦هـ

- عبد الأعلى بن مسهر (ت ٢١٨ هـ). **نسخة أبي مسهر**،ط١، م١، (تحقيق مجدي فتحي السيد)، دار الصحابة، طنطا، ١٤١٠ هـ.

- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ). **الجرح والتعديل**،ط١، م٩، دار إحياء التراث، بيروت،١٩٥٢م

- عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، **التدوين في أخبار قزوين**،د.ط.، م٤، (تحقيق عزيز الله العطاري)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هــ)، **سنن الدارمي**،ط١، م٢، (تحقيق فواز أحمد زمرلي و خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ، ١٤٠٧هــ

- علي بن حجر السعدي (ت ٢٤٤ هــ). **حديث علي بن حجر السعدي**، ط١،م١، (تحقيق عمر بن رفود السفياني)، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤١٨هــ.

- فؤاد سزگين، **تاريخ التراث العربي**،ط١،م٥، (نقله إلى العربية: الدكتور فهمي أبو الفضل ؛ راجعه الدكتور فهمي حجازي)، الهئية المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

- مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩ هــ). **موطأ الإمام مالك بن أنس رواية يحيى بن يحيى الليثي**، د.ط.، م١، (تحقيق "محمد فؤاد" عبد الباقي) ، دار إحياء التراث، مصر، د.ت.

- مجد الدين الفيروزآبادي، محمد الفيروز آبادي (٨١٧هــ) ،**القاموس المحيط** ، ط١،م١، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

- محمد بن أبي بن عبد القادر الرازي (ت ٧٢١هــ). **مختار الصحاح**،د.ط.،م١، (تحقيق محمود ملا خاطر)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هــ.

- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت ٧٤٨هــ). **تذكرة الحفاظ** ،ط١، م٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت ٧٤٨هــ). **الكاشف في معرفة من له رواية من الكتب الستة**،ط١،م٢، (تحقيق محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة، جدة، ١٤١٣هــ.

- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ت ٧٤٨هــ). **سير أعلام النبلاء**،ط٩، م٢٣، (تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هــ.

- محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ). **الأم**،ط٢،م٤، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

- محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). **التاريخ الكبير**،د.ط.، م٨، (تحقيق السيد هاشم الندوي)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

- محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). **صحيح الإمام البخاري**،ط٢،م٦، (تحقيق مصطفى ديب البغا)، مكتبة دار إبن كثير ، بيروت، ١٤٠٧هـ

- محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ). **تفسير ابن جرير الطبري**، د.ط.، م٣٠، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ). **الرسالة المستطرفة**،ط٤،م١، (تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني)، دار البشائر الإسلامية بيروت، ١٩٨٦م.

- محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ). **المجروحين**، ط١، م٣، (تحقيق محمود إبراهيم زايد) ، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

- محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ). **مشاهير علماء الأمصار**، د.ط.، م١، (تحقيق م. فلايشهمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

- محمد بن حبان التميمي البستي (ت ٣٥٤ هـ). **الثقات** ،ط١، م٩، (تحقيق السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر، ١٣٩٥هـ.

- محمد بن طاهر المقدسي ،(ت ٥٠٧هـ). **شروط الأئمة الستة**، ط٢،م١، (بعناية طارق السعود)، دار الهجرة، دمشق، ١٩٨٨م.

- محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هــ). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، د.ط.، م٣، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

- محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هــ). **الضعفاء**، ط١،م٤، (عبد المعطي أمين قلعجي)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هــ.

- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هــ).**جامع الترمذي**، د.ط.، م٥، (تحقيق أحمد محمد شاكر)، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

- محمد شمس الحق عظيم آبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**،ط٢، م١٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هــ

- محمد بن موسى الحازمي، (٥٨٤هــ). **شروط الأئمة الخمسة**، ط٢،م١، دار الهجرة، دمشق، ١٤٠٨هــ.

- محمد بن يزيد بن محاجة القزويني (ت ٢٧٥هــ)، **السنن** ،د.ط.، م٢، (تحقيق "محمد فؤاد" عبد الباقي)، دار الفكر ، بيروت.

- محمد عبد الرحمن طوالبة، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح**،ط١،م١،دار عمار، عمان، ١٩٩٨ م.

- محمد عبدالحي اللكنوي، (ت ١٣٠٤هــ). **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني**،ط٣،م١، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، حلب، ١٤١٦هــ.

- محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي الشريف**،ط٢،م٢، شركة الطباعة العربية السعودية المحدود، الرياض، ١٤٠١هـ

- محمد ناصر الدين الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**،ط١،م٩، المكتب الإسلامي ، بيروت – دمشق، ١٣٩٩هـ.

- محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ،ط٣،م٧، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٦هـ.

- محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ط٣، م١١، مكتبة المعارف ، الرياض، ١٤٠٦هـ.

- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، **صحيح الإمام مسلم**،د.ط.، م٥،(تحقيق "محمد فؤاد" عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- "موسى الحارث" همام سعيد، (١٩٩٥م)، **منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

- همام بن منبه الصنعاني (ت ١٣٢ هـ). **صحيفة همام بن منبه**،ط١،م١، (تحقيق علي حسن عبد الحميد)، المكتب الإسلامي، بيروت –عمان، ١٤٠٧ هـ.

- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (ت ١٩٧ هـ). **نسخة وكيع عن الأعمش**،ط٢، م١،(تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي)، الدار السلفية، الكويت،١٤٠٦ هـ.

- ياسر الشمالي، **مناهج المحدثين**،ط١،م١، مطبعة الجامعة الأردنية،عمان، ١٩٩٨م.

- يحيى بن شرف الدين أبو زكريا النووي (٦٧٦هـ). **شرح الإمام النووي على صحيح مسلم،** ط٢،م١٨، دار إحياء التراث، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ). **المعرفة والتاريخ**،د.ط،م٣، (تحقيق خليل منصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩هـ.
- يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٥٢ هـ)، **تهذيب الكمال**،ط١، م٣٥، (تحقيق د.بشار عواد معروف)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

and Sahih Muslim in depth, so that the positions of our early Islamic Scholars may be clearly understood, and in order to be able to answer those who attempt to attack these two major authorities. We must not also forget the great effort our Islamic Scholars put in the service of the Prophetic Traditions. Truly it suffices us to know that all are our efforts rely on theirs ,and without them, we would be simply nowhere. May Allah reward them for their efforts.

And Allah alone grants success.

Second: The Methodology of Bukhari and Muslim in Narrating from Who is Not Able to Memorize His Hadith, but Relies on His Books, Known As *Sahibu Kitab:*

This is a term that was defined by the researcher in the first chapter of this thesis. This section is to illustrate Bukhari and Muslim's position on narrating from this type of narrator based on the researcher's personal study.

Thhird : Hadith Documents and High Narration Chains (Isnad) According to Muslim:

One of the main objectives for obtaining Hadith Documents and Manuscripts is reaching High Isnad, which is the reason why many scholars were eager to obtain them, especialy Muslim as shown in this section.

The Fourth Chapter: Reffering to Hadith Manuscripts in Sahih Bukhari:

This chapter is considered a new finding in this field, which the researcher found as he was placing the Bibliography for the Narrators of Hadith Manuscripts in Sahih Bukhari and Sahih Muslim. In this chapter the researcher shows how Bukhari used the method of referring to other existing Hadith Documents and Manuscripts in his book.

The Seventh Chapter: An Alphabetical Bibliography of the Narrators of Hadith Documents in both Sahih Bukhari and Sahih Muslim:

This thesis would not be complete without this final chapter which gives basic information and statistics on the narrators of Hadith Manuscripts and Documents which Bukhari and Muslim relied upon in their books.

In the End: Perhaps the most important recommendation that must be mentioned is the to place more effort in understating both Sahih Bukhari

In addition, this chapter clarifies the definition of other related terms such as the type of narration that is called *Sahifa* and the narrator that is called *Sahibu Kitab*.

The Second Chapter: The Methodology of Bukhari and Muslim in the methods of recording and narrating (*Tahamul Wal Adda*) of Hadith Document and Manuscripts:

If we exclude direct hearing without writing (*Sama)*, all of the methods used to record and narrate Hadith are related to the written form of Hadith which include Hadith Manuscripts and Documents (*Nusakh and Suhaf)*. Therefore, this chapter is of the most important chapters in this thesis since the purpose of having a Hadith document is to be able to narrate it. This chapter is for understanding the position of Bukhari and Muslim in each method of recording and narration, based on what the scholars stated in their books, and on the researcher's personal study.

The Third Chapter: The Different Objective and Methods Bukhari and Muslim Use in Narrating from a Hadith Document or Manuscript:

This chapter is of three main issues:

First: The Methodology of Bukhari and Muslim in Narrating a Hadith from a Single Document (Nuskha Mudraja):

This is a popular issue which is well covered in most books of Mustalah, where the scholars mention the method of Bukhari and Muslim in narrating Hadith from these types of documents. The researcher mentions in this section the summary of their general views in addition to the methods of Bukhari and Muslim according to what the scholars mentioned and based on his personal study.

Juz' Hadithi, based on the meanings of these terms according to the Arabic Language and based on their usage amongst the scholars of Hadith. This chapter is an essential chapter in the thesis since these terms are used plentifully by the scholars of Hadith, however the definition of these terms is not to be found anywhere in the books of *Mustalah* (Terminological Definitions for the Sciences of Hadith) although there are some recent researches in this field.

THE METHEDOLOGY OF BUKHARI AND MUSLIM IN HADITH MANUSCRIPTS AND DOCUMENTS

By

Mahmoud A.R. Jastaniah

Supervisor

Dr. Basim Faysal Al-Jwabreh

Abstract

The objective of this thesis is to display the methodology in recoding and narrating from early hadith manuscripts and documents (*Nusakh* and *Suhuf)* according to both Muhammad ibn Ismael Al-Bukhari and Muslim ibn Al-Hajjaj Al-Naysapuri, the authors of the two popular books of *Sahih* (Authentic) Prophetic Traditions and narrations which were named after them known as *Sahih Al-Bukhari* and *Sahih Muslim.* This objective is sought due to the fact that these early documents represent the earliest forms of written Prophetic Narrations, and are the elementary sources for all the popular records of Islamic Traditions known today, according to contemporary studies in this field.

This thesis has four chapters, as described below:

The First Chapter: The Terminological Definition of Hadith Manuscripts and Documents in contrast with the Arabic Language and the Usage of the Scholars of Hadith:

In this chapter, the researcher attempts to place the proper terminological definition for the following Arabic terms : *Nuskha*, *Sahifa*,